الشعبوية في العالم العربي

حالة تونس 2019 - 2024

عبد الكريم بدرخان

الشعبوية في العالم العربي

حالة تونس 2019 – 2024

عنوان الكتاب: الشعبوية في العالم العربي؛ حالة تونس 2019 - 2024

المؤلّف: عبد الكريم بدرخان

الطبعة الأولى

قونيا- حزيران/يونيو 2026

ISBN: 978-625-92007-0-5

العنوان بالإنكليزية:

Populism in the Arab World

The Case of Tunisia 2019 – 2024

الغلاف والإخراج الفنّي: محمد أ. الجبوري

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف©

لا يسمحُ بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزءٍ منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكلٍ من الأشكال من دون إذنٍ خطيّ مسبقٍ من المؤلف والناشر.

SUHUF Matbaa Yayinevi

Ferhuniye Mh. Sultanşah Cd. 12/C selçuklu - konya

+90 538 354 63 87

صحف مطبعة - دار نشر

محلة فرهونية - شارع سلطان شاه - رقم 12 / ج سلجوقلو - قونيا

الشعبوية في العالم العربي

حالة تونس 2019 - 2024

عبد الكريم بدرخان

المحتويات

مقدمة **9**

الفصل الأول: تاريخ الشعبوية ونماذج عربية **13**

أولًا: تاريخ عالمي موجز للشعبوية 15

ثانيًا: الحورانية – شعبوية فلاحية 27

ثالثًا: الناصرية – شعبوية الثورتين 36

رابعًا: الربيع العربي وما بعده 48

حالة تونس 54

الفصل الثاني: النظرية والمنهج **55**

أولًا: مقاربات نظرية حديثة للشعبوية 56

ثانيًا: وسائل الإقناع البلاغية 68

ثالثًا: المنهجية: تحليل الخطاب والأفكار 72

رابعًا: مخطط التحليل 77

الفصل الثالث: خلفية تاريخية للحالة التونسية **81**

أولًا: تونس بوصفها كيانًا سياسيًا موحدًا 82

ثانيًا: من الاستقلال إلى الثورة 85

ثالثًا: الثورة والانتقال الديمقراطي 90

رابعًا: المزاج الشعبوي المحيط بانتخابات 2019 100

الفصل الرابع: شعبوية الرئيس سعيّد **107**
أولًا: خطاب القسم الأول: بيان شعبوي؟ 110
ثانيًا: الخصائص الشعبوية الشائعة في خطاب سعيّد 115
ثالثًا: الخصائص الشعبوية المميزة في خطاب سعيّد 127
رابعًا: الرئيس سعيّد – شعبوي لا نمطي؟ 133

الفصل الخامس: الردة الديمقراطية في تونس **139**
أولًا: سيرورة الردة الديمقراطية 144
ثانيًا: قياس الردة الديمقراطية 151
ثالثًا: كيف برّر الخطاب الشعبوي الردة الديمقراطية؟ 159

الفصل السادس: مناقشة: الشعبوية والدستورية والاستقطاب والردة الديمقراطية **175**
أولًا: هل الشعبوية معادية للديمقراطية؟ 176
ثانيًا: شعبوية دستورية أم مناهضة للدستورية؟ 181
ثالثًا: الاستقطاب والردة الديمقراطية 188
رابعًا: تحليل البنية والفاعلية 192
كلمة أخيرة **199**
نتائج البحث **201**
المراجع **207**
ملحق – الاقتباسات **212**
المؤلف في سطور **231**

الأشكال التوضيحية المستخدمة في البحث

الشكل (3 – 1): مؤشرات الديمقراطية في تونس على مدار عشرين عامًا 97

الشكل (3 – 2): معدل نموّ الناتج المحلي الإجمالي في تونس على مدار عشرين عامًا 101

الشكل (3 – 3): معدلات البطالة في تونس على مدار عشرين عامًا 102

الشكل (3 – 4): مدى ثقة التونسيين في مؤسساتهم بين عامي 2011 و2022 105

الشكل (5 – 1): مؤشرا الديمقراطية الانتخابية والانتخابات النظيفة 153

الشكل (5 – 2): مؤشرا الحريات المدنية والسياسية 156

الشكل (5 – 3): مؤشرا سيادة القانون والرئاسوية 158

مقدمة

تدور مفردتا «شعبوي» و «شعبوية» على ألسنة الجميع، ونصادفهما يوميًا في ما نقرأ ونسمع ونشاهد. وبحكم كثرة الاستخدام وتنوّع مراميه، فإن معانيهما تنزاح باستمرار وتبتعد عن الأصل، ما يجعل منهما مفهومين ضبابيين غائمين غير متّفقٍ على مدلولهما. ولقد ازداد الاهتمام بالشعبوية بشكل ملحوظ منذ بداية القرن الواحد والعشرين، وتكاثرت الدراسات الأكاديمية حولها في العقد الأخير، وتحديدًا منذ عام 2016 حين فاز دونالد ترامب في سباق الرئاسة الأمريكية، وخرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وأشار الدارسُون إلى دور الشعبوية كعامل حاسم في كلتا الحالتين.

يدرس هذا الكتاب الشعبوية في العالم العربي، وهي ليست بالظاهرة الوافدة حديثًا على الإطلاق. إذ شهدت الدول العربية بعد الاستقلال نماذج لأحزاب وزعماء شعبويين، معظمُها لم تحظَ بالدرس الكافي من الباحثين العرب. كان من أبرزها الشعبوية الحورانية نسبةً إلى أكرم الحوراني في سوريا، والشعبوية الناصرية نسبةً إلى جمال عبد الناصر في مصر. بعد ذلك مثّل الزعيم الليبي معمّر القذافي نموذجًا آخر لشعبويات العالم الثالث. وفي العقد ونصف العقد الأخيرين، ومع انطلاق ثورات الربيع العربي، صعدت كثير من الأفكار والخطابات الشعبوية وشكّلت التيار الرئيس في الخطاب السياسي العربي. ثم مع انتكاسات الربيع العربي وعودة الاستبداد بصورة أشدّ، انتقلت هذه الأفكار والخطابات الشعبوية من ضفة الثورة والمعارضة إلى ضفة الأنظمة الحاكمة، فصارت تستخدمها لترسيخ حكمها وشرعنة وجودها.

وقد شكلت تونس حالة استثنائية في هذه المرحلة التاريخية، فهي البلد الذي انطلقت منها شرارة الربيع العربي، وهي الدولة الوحيدة التي نجحت في تحقيق الانتقال الديمقراطي بعد الثورة. ومع المكاسب التي حققها التونسيُّون على صعيد الحريات السياسية والمدنية، برزت الخطابات الشعبوية من مختلف تيارات الطيف السياسي، يمينية كانت أو يسارية، إسلامية كانت أو علمانية. ومع فوز قيس سعيّد في الانتخابات الرئاسية لعام 2019، وبنسبة تقارب 73% من الأصوات، أشار الباحثون والمحللون إلى دور الشعبوية في تحقيق هذا الانتصار الكاسح. ثم بعد عام ونصف العام من وصوله إلى الرئاسة، بدأت «قصة النجاح» التونسية بالانتكاس والتدهور، وتحديدًا من شهر تموز/يوليو عام 2021، لتتحول بعد فترة وجيزة إلى «قصة فشل» ديمقراطي وسياسي.

وبناء عليه، تمثّل تونس حالة نموذجية لدراسة دور الشعبوية في الديمقراطيات الناشئة، وخطرها على النظام الديمقراطي في الوقت ذاته. وهي حالة نموذجية لدراسة تزاوج الشعبوية مع الاستقطاب الأيديولوجي، وأزمة البرلمان المتشظي، وعجز المؤسسات الديمقراطية الفتية. كل ذلك مهّد الطريق للرئيس المنتخَب، ومكّنه من تغيير النظام الديمقراطي بالتدريج إلى نظام رئاسويّ سلطوي. ولذلك تحتلّ الحالة التونسية المساحة الأكبر من هذا الكتاب، ويتركز البحث التطبيقي فيها على مسألتين رئيسيتين: الأولى هي **تحليل خطاب الرئيس سعيّد من أجل تحديد العناصر الشعبوية التي فيه، وخصائصه التي تميّزه عن غيره.** والثانية هي **دراسة مسار الردّة الديمقراطية في تونس،** وكيف استُخدم الخطابُ الشعبوي للرئيس سعيّد لتبرير وشرعنة الإجراءات والقرارات والممارسات التي قادت بالتدريج إلى تقويض الديمقراطية التونسية.

وقد شكل هذا البحثُ تجربة غنية لي، إذ تعرفتُ من خلاله على أبرز المتخصصين في الشأن التونسي من خلال قراءة أعمالهم. ولقد ركّزت الدراساتُ التي كُتبتْ عن تونس خلال السنوات الخمس الأخيرة على ثلاثة مفاهيم محورية هي الشعبوية والاستقطاب والردة الديمقراطية (Democratic Backsliding). وسوف نتوقف عندها مطوّلًا في هذا

البحث، ونستخلص منها نتائجَ نطمح لأن تكون قابلة للتعميم.

يبدأ الفصل الأول بسرد تاريخ عالميّ موجز للشعبوية، يقسمها إلى أربع موجات متعاقبة. ثم يتوقف عند أبرز نموذجين عربيين للشعبوية في القرن العشرين، وهما الشعبوية الحورانية والشعبوية الناصرية. بعد ذلك ننتقل إلى الربيع العربي، وصعود الشعارات والخطابات الشعبوية فيه، ولا سيّما في مصر وتونس.

يتناول الفصل الثاني أبرز المقاربات النظرية الحديثة للشعبوية، وهي المقاربات الأكثر استخدامًا وتأثيرًا في الأكاديميا. فمِن بين علماء السياسة مَن يرى في الشعبوية **أيديولوجيا**، وآخرُ يعتبرها **استراتيجية سياسية**، والثالث يراها **أسلوب زعامة**، والرابع ينظر إليها **كثقافة سياسية**، والخامس يراها **خطابًا سياسيًا**. ثم أطوّر على ضوء ذلك مقاربتي الخاصة للشعبوية وهي **المقاربة الخطابية–الفكرية**، التي ترى في الشعبوية خطابًا سياسيًا يتضمن ثلاثة أفكار رئيسية حول كلّ من الشعب والنخب والإرادة الشعبية العامة. وبما أنها خطاب يتضمن أفكارًا مركزية، فإن المنهج الأنسب لدراسة الشعبوية هو منهج تحليل الخطاب والأفكار، وقد نتوسّع فيه قليلًا لتحليل البلاغة والخطابة. بعد ذلك أحدّد أنماط الإقناع الثلاثة الأكثر استخدامًا في الخطاب الشعبوي، وهي تضخيم الأزمات واستغلالها، إشاعة نظريات المؤامرة، وشَيْطنة جماعة معينة واستخدامها ككبش فداء.

وقبل تطبيق هذه المقاربة النظرية والمنهجية بأدواتها التحليلية على الحالة التونسية، لا بد من التعرف على التاريخ الحديث لهذا البلد، والمرور السريع على تاريخ تونس منذ حكم أسرة البايات الحسينية، إلى فترة الحماية الفرنسية، ثم الاستقلال وبناء الدولة الحديثة، وصولًا إلى ثورة الكرامة ومرحلة الانتقال الديمقراطي، وانتهاءً بالانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 2019. وهذا هو الفصل الثالث.

أما الفصل الرابع فهو مخصّص لتحليل خطاب الرئيس السعيد أثناء فترته الرئاسية الأولى من 2019 إلى 2024، بغرض البحث عن عناصر الشعبوية فيه، ثم تحديد بماذا يشترك هذا الخطاب مع غيره من الأمثلة الشعبوية الكلاسيكية، وبماذا يتميز عنها أيضًا، ما يجعل

منه حالة فريدة وغير نمطية.

بينما يتتبع الفصل الخامس مسار الرد الديمقراطية في تونس، منذ شهر تموز/يوليو عام 2021 حينما أُعلنت التدابير الاستثنائية إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2024 عندما أُعيد انتخاب سعيّد رئيسًا للبلاد. ثم نقيس كم تراجعت الديمقراطية التونسية بالأرقام والمؤشرات الكمية، ونبيّن كيف استُخدمَ الخطابُ الشعبوي من أجل تبرير وشرعنة الخطوات التي اتُّخذت في هذه المرحلة، وكيف كان الابتعاد عن الديمقراطية يبرَّر ويُشرعَن بوصفه تحقيقًا لـ «إرادة الشعب».

الفصل السادس مفتوح للمناقشة، وفيه نعرض وجهات نظر مختلفة حول العلاقة الجدلية بين الشعبوية والديمقراطية، وحول العلاقة الطردية بين الشعبوية والاستقطاب. ثم نميز بين نوعين من القادة الشعبويين من حيث الموقف من الدستور، فثمة **شعبويُّون دستوريُّون** وآخرون **مناهِضُون للدستورية**. ونختتم الفصل بتحليل العوامل التي ساهمت في تقويض الديمقراطية التونسية، في ضوء نموذج تحليل البنية والفاعلية البشرية.

ينتهي الكتاب بعرض نتائج البحث، ومن بينها أن مقاربتنا الخطابية–الفكرية للشعبوية تمكّن من دراسة الظاهرة بشكل دقيق وفي مختلف أنحاء العالم، ومن تمييزها عن غيرها من الظواهر المختلطة بها. كما أن منهجية تحليل الخطاب والأفكار هي الأنسب لدراسة ظاهرة الشعبوية. بالإضافة إلى الخلاصات التي توصلنا إليها بعد دراسة الحالة التونسية.

أشكر كل من ساعد في إنجاز هذا البحث، ولا سيّما أستاذيّ المشرفين على أطروحة الماجستير في جامعة أوسلو: أويفند براتبرغ (Øivind Bratberg) و داغ أينر تورشن (Dag Einar Thorsen). وأتمنى أن يقدّم هذا الكتاب إضافة للمكتبة العربية، وأن يجد فيه القارئ العربي ما يروي عطشه للمعرفة والاطلاع.

عبد الكريم بدرخان

النرويج – أوسلو، في 2025/7/1

الفصل الأول

تاريخ الشعبوية ونماذج عربية

نستعرض في هذا الفصل تاريخًا عالميًا موجزًا للشعبوية، نقسّم فيه الشعبوية إلى أربع موجات. ثم ننتقل إلى أسباب صعود الشعبوية في العقدين الأخيرين وهو ما تزامن مع الموجة الرابعة من الشعبوية. بعد ذلك نتناول نماذج من الشعبويات العربية في القرن العشرين، والحالتان النموذجيتان بعد استقلال الدول العربية هما الشعبوية الحورانية في سوريا، والشعبوية الناصرية في مصر. بعد ذلك نأتي زمن الربيع العربي، حيث نتطرق إلى بعض الظواهر والأمزجة الشعبوية التي رافقت ثورات الربيع العربي وأعقبتها، وخصوصًا في مصر وتونس. ونمهّد في ختام الفصل لدراسة الحالة التونسية بين عامي 2019 و 2024، وهي أحدث وأبرز حالة عربية تجمع بين الشعبوية وتدهور الديمقراطية.

أولًا: تاريخ عالمي موجز للشعبوية

نقول في البداية إن التعريف بتاريخ الشعبوية ليس كمثلِ التعريف بتاريخ حركة سياسية نشأت في سياق زماني ومكاني معينين، وتكون لها أهداف محددة مسبقًا، ومن ثم فقد تنجح في مسيرتها أو تفشل، وقد تصبح محلَّ استلهام من قِبل حركات سياسية أخرى في مناطق مجاورة أو بعيدة من العالم. كما أن تاريخ الشعبوية ليس تاريخًا لأيديولوجيا سياسية مثل الليبرالية أو المحافظة أو الاشتراكية، يكون لها فلاسفة ومنظّرون معروفون، وسبقَ لهم أن قاموا بتأطير مفاهيمها الأساسية وقيمها المبدئية ورؤيتها للعالم، ومن ثم دعوا الآخرين إلى تبني هذه الأفكار وربما تنفيذها على أرض الواقع.

الشعبوية هي حالة مختلفة عن كل ذلك. وفي الحقيقة، فإن الزعماء والسياسيين والأحزاب والحركات التي يصفها الباحثون والأكاديميون بأنها «شعبوية»، يوجد فيما بينها الكثير من الاختلافات الجوهرية، بينما قد تشترك بالقليل من الصفات فحسب. وعلى سبيل المثال، فإن الرئيس البرازيلي الحالي لولا دا سيلفا يُوصف بأنه «شعبوي»، وكذلك الرئيس السابق جايير بولسونارو يُوصف بـ «الشعبوي»، علمًا أن الزعيمين يقفان على طَرفي نقيض في معظم المواقف والسياسات. علاوة على ذلك، فإن معظم السياسيين الذين يصفهم الباحثون والصحافيون بأنهم «شعبويون»، هم لا يقبلون هذه الصفة على أنفسهم.

استنادًا إلى ذلك، فإن **تاريخ الشعبوية لا يعدو عن كونه تاريخَ مصطلح أو توصيف.** إنها وصفٌ أُطلقَ على عشرات الحركات والأحزاب والزعماء السياسيين، رغم وجود فوارق كبيرة فيما بينها من حيث الأيديولوجيات والسياسات والممارسات. وعلى كل حال، ولكيلا تبقى الشعبوية كلمة بلا معنى محدّد، فلنقلْ إن الشعبوية خطابٌ يزعمُ فيه المتكلّم أنه يمثل الشعب الحقيقي والأصلي، بالتوازي مع الهجوم على النخب سواء السياسية أو

الاقتصادية أو الثقافية. وغالبًا ما تُعرف الشعبوية برؤيتها المانوية للمجتمع [1]، إذ تصوّرهُ منقسمًا إلى كتلتين متجانستين ومتعارضتين؛ كتلة «الشعب النقي» في مقابل كتلة «النخب الفاسدة». وهنالك ميزة أخرى في الشعبوية، هو أن فكرة «الشعب» في الخطاب الشعبوي لا تشمل جميع مواطني بلد معين، فهي قد تشمل الفلاحين فقط أو العمال فقط، أو جماعة إثنية أو دينية معينة. بينما يتم إقصاءُ البقية ووصفهم بأنهم أعداءُ الشعب، أو منعزلون عنه، أو متآمرون عليه مع «النخب الفاسدة».

وهنا لا بدّ من توضيح مصطلح «النخب» (elites) كما يستخدم في العلوم السياسية، فالنخب هم مجموعة من الأفراد الذين يتمتعون بموقع متميز من السلطة والنفوذ، وتكون لديهم القدرة على التأثير في القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أي هم الأفراد الذين يشغلون المناصب العليا في الحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة، وأحيانًا يكونون من الجيش والقوى الأمنية إذا كان لهما دور سياسي، وكذلك ممّن يقودون الأحزاب السياسية والنقابات المهنية. ومصطلح «النخب» في العلوم السياسية لا يُحيل إلى أي مستوى تعليمي أو ثقافي، فالشخص الأمّي الذي يقود حزبًا أو نقابة أو حركة سياسية هو من النخب بكل تأكيد.

أما في الخطاب الشعبوي، فقد نسمع سياسيًا شعبويًا يشغل منصب عضو في البرلمان أو رئيس حكومة أو رئيس جمهورية... وهو يشتُمُ النخب السياسية، علمًا أنه واحدٌ منها. وذلك لأن الشعبويين يحاولون دومًا تمييز أنفسهم عن «النخب التقليدية»، ويقدمون أنفسهم كغرباء (outsiders) عن الطبقة السياسية. إذن؛ فالنخب في سياق هذا البحث، هم أصحاب القرار والسلطة والنفوذ، والقادرون على وضع السياسات والتأثير في مجريات الأمور. وبكلام آخر، هم أقرب إلى من نسميهم في التراث العربي «أهل الحلّ والعقد».

(1) يستخدم مصطلح مانوي (Manichaean) في العلوم السياسية لوصف رؤية ثنائية متطرفة للمجتمع أو للعالم، تقسمه إلى: خير مطلق x شر مطلق، نحن الأخيار x هم الأشرار، ملائكة x شياطين، إلخ.

1. الشعبوية في موجات أربع

ظهر أول استخدام لمصطلح الشعبوية قبل حوالي 150 عامًا. وبينما قدّم كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر (2017) عرضًا تاريخيًا للشعبوية مقسّمًا على ثلاث مناطق جغرافية هي أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا، فإنني أفضّلُ تقديم عرض كرونولوجي للشعبوية يقوم على تقسيمها إلى أربع موجات عالمية.

ظهر مصطلح الشعبوية لأول مرة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وبشكل متزامن في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا القيصرية. المصطلح الأمريكي للشعبوية (populism) صار معتمدًا عالميًا، بينما بقي المصطلح الروسي «نارودنيكي» (narodniki) المشتق من الشعب (narod) مستخدمًا لوصف تلك الحركات الاحتجاجية الروسية فحسب. ومن الجدير بالذكر أن الموجة الشعبوية الأولى كانت موجة احتجاجات ناجمة بشكل رئيسي عن التغييرات التي أحدثها دخولُ الآلات الحديثة إلى وسائل الإنتاج الزراعي. لكن الفارق يكمن في أنها كانت في الولايات المتحدة حركات احتجاج من مزارعين (farmers)، أي مَن يملكون أرضًا يستثمرونها في الزراعة أو تربية الحيوان. بينما كانت في روسيا حركات احتجاج من فلاحين (peasants)، وهم غالبًا مَن يعملون في أراضي الملاكين الإقطاعيين وفق نظام القنانة أو السُخرة.

وفي الولايات المتحدة حينذاك، ظهر «حزب الشعب»، المعروف أيضًا باسم «الحزب الشعبوي»، وحقق تمثيلًا وازنًا في المجالس التشريعية عام 1890. ومن منظور هذا الحزب، كان المزارعون من أصول أوروبية هم وحدهم «الشعب النقي»، فهم الذين ينتجون الطعام والملابس، في مقابل النخب السياسية والمصرفية المقيمة في شمال شرق البلاد، والتي لا تفعل شيئًا سوى استغلال منتجات المزراعين وإقراضهم بفوائد فاحشة.[2]

وفي فترة متزامنة تقريبًا، ظهرت حركة النارودنيكي في روسيا القيصرية. وذلك بعد «إصلاح

(2) Cas Mudde & Cristóbal R. Kaltwasser, *Populism: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 23.

التحرير» الذي أصدره القيصر ألكسندر الثاني عام 1861، وتحرّر على إثره ملايين الفلاحين من نظام القنانة. لكنهم في الوقت ذاته وجدوا أنفسهم بلا مأوى، ما زاد من بؤسهم ومعاناتهم. في ذلك الحين، كان الكثير من المثقفين الروس (الأنتلجنسيا) قد تشبّعوا بالأفكار الماركسية القادمة من أوروبا، وقادوا نضال الفلاحين من أجل تحسين شروط عملهم مع الإقطاعيين. كما شكلوا عددًا من المنظمات الثورية مثل «التوجه إلى الشعب» (khozhdenie v narod)، ومثل «الأرض والحرية» (Zemlya i Volya).[3]

تتجلى شعبوية هذه الحركات النضالية الفلاحية في رؤيتها أن الفلاحين هم المصدر الرئيسي للأخلاق، وأن الحياة الفلاحية هي الأساس النبيل للمجتمع. وفي مقابل الفلاحين، تُوضَع النخب المدينية والإقطاعيون والرأسماليون[4]. وقد شكلت الشعبوية الفلاحية الروسية مصدر إلهام لكثير من الحركات الفلاحية في أوروبا الشرقية على طول القرن العشرين.

أما **الموجة الثانية للشعبوية**، فقد بلغت ذورتها في خمسينيات القرن العشرين. في الولايات المتحدة، كانت في طابعها الغالب حركات مناهِضة للشيوعية، ومن أشهرها المكارثية (McCarthyism) التي كانت ترى أن الأمريكيين الحقيقيين هم المحافظون المقيمون في ولايات الوسط، بينما تنظر إلى النخب المدينية المقيمة في الساحلين الشرقي والغربي على أنها نخب فاسدة وملوثة بالأفكار الاشتراكية «غير الأمريكية».[5]

وفي أمريكا اللاتينية، أدى تركيز المصالح الاقتصادية والسلطة السياسية في أيدي فئة قليلة من السكان إلى ظهور خطاب شعبوي يضع «الشعب» في مواجهة «النخب المحتالة» أو «الأوليغارشيا». وخصوصًا بعد تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، وإدخال أساليب الإنتاج الصناعي الحديثة. وكان من أبرز القادة الذين استخدموا استراتيجيات شعبوية الرئيس الأرجنتيني خوان دومينغو بيرون، والرئيس البرازيلي غيتوليو فارغاس. فقد ادعى كل

(3) **الموسوعة البريطانية**، شوهد في 2025/5/26، في:
https://www.britannica.com/event/Narodnik
(4) Mudde & Kaltwasser, p. 33.
(5) Ibid., p. 24.

منهما بأنه يمثل «الشعب الحقيقي» – الذي يشمل الفلاحين والعمال فقط – في مواجهة «النخب الفاسدة»، وهي «الأوليغارشيا الوطنية» المتحالفة مع «القوى الإمبريالية». كانت تلك شعبوية اشتراكية، لكنها دُمجت بالقومية أيضًا، إذ شاع الحديث عن هوية قومية مشتركة في أمريكا اللاتينية تسمى «Americanismo»، مفادُها أن سكان أمريكا اللاتينية بطبيعتهم يأنفون تدخُّل القوى الإمبريالية.(6)

وفي المرحلة ذاتها من خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ظهرت كلّ من الشعبوية الحورانية في سوريا، والشعبوية الناصرية في مصر. وعلى غرار أمريكا اللاتينية، اندمجت الاشتراكية فيهما بالقومية العربية وبالتحرر من هيمنة القوى الإمبريالية. وسوف نتناول هاتين الظاهرتين في الصفحات القادمة.

أما **الموجة الثالثة من الشعبوية** فقد بدأت منذ السبعينيات وتركزت في أوروبا. وقد تميزت بظهور أحزاب شعبوية يمينية أعربتْ عن مواقف قومية تتضمن نزعة أهلانية (nativist) واضحة، كما أعربت عن مواقف سلطوية (authoritarian) فيها نبرة معادية للديمقراطية الليبرالية وقيمها الأساسية. في السبعينيات، كانت معظم هذه الأحزاب تدعو إلى سياسات نيوليبرالية، وتنادي بتخفيض الضرائب وتقليص دولة الرفاه. ومنذ التسعينيات اتخذت موقفًا معارضًا للاندماج في الاتحاد الأوروبي، ومواقف متشددة في قضايا الهجرة، وبرزت في خطابها مواقف عنصرية وإسلاموفوبية. يعتبر حزب التجمّع الوطني (الجبهة الوطنية سابقًا) الذي تأسس في فرنسا عام 1972 مثالًا كلاسيكيًا لهذه الموجة، مع أنه مال إلى تبني سياسات اقتصادية حمائية في السنوات الأخيرة. وكذلك حزب التقدم (FrP) في النرويج، وحزب الحرية (FPÖ) في النمسا. ويتضح في خطاب هذه الأحزاب، أن تعريف «الشعب» لديها هو تعريف قومي أهلاني، فالشعب يضمّ أولئك الذين ينتمون إلى الأكثرية الإثنية–الدينية دون سواهم.

(6) Ibid., pp. 28–29.

أما **الموجة الرابعة للشعبوية** فتشمل شعبويات القرن الواحد والعشرين. هي ليست منفصلة عن الموجة الثالثة على الصعيد الأوروبي، ولكن ظهرت فيها تشكيلات جديدة، وتبنت مواقف معادية للعولمة وللهجرة على أساسين اقتصادي وثقافي. كما عبّرت عن مواقف سياسية محافظة تجاه قضايا مثل الإجهاض والمثلية الجنسية. كانت الأزمة المالية عام 2008، ثم أزمة اللاجئين عام 2015، من أبرز العوامل التي ساهمت في صعود اليمين الشعبوي ووصول أحزابه إلى الحكم.

تختلف أحزاب هذه الموجة من حيث السياسات الاقتصادية، ولكنها تتفق في النزعة الأهلانية التي تجمع ما بين القومية ورُهاب الأجانب (xenophobia)، وترى أن الدول يجب أن تُقطن حصرًا من قِبل أبناء الجماعة الأهلية (الأمة)، بينما يُنظر إلى العناصر غير الأهلية (non-native)، سواء كانت أفرادًا أو أفكارًا، على أنها تشكل تهديدًا للأمة. ومن بين هذه الأحزاب نذكر حزب الحرية الهولندي (PVV)، وحزب البديل الألماني (AfP)، وحزب أخوة إيطاليا (FdI) بزعامة رئيسة الوزراء الحالية جورجيا ميلوني. وفي وسط أوروبا، تتبنى أحزاب اليمين الشعبوي مواقف وسياسات سلطوية تجعل منها معادية للديمقراطية فكريًا وعمليًا، والمثال الأبرز هو حزب التحالف المدني المجري (Fidesz) بزعامة رئيس الوزراء فيكتور أوربان.[7]

وفي أوروبا أيضًا، شهدت الموجة الرابعة ظهور أحزاب يسارية شعبوية، من أبرزها حزب بوديموس (Podemos) في إسبانيا (ويعني اسمه: «نستطيع»، وهو استلهام لشعار باراك أوباما أثناء حملته الانتخابية ورئاسته). وكذلك حزب سيريزا (Syriza) في اليونان. تعارض هذه الأحزاب العولمة والاتحاد الأوروبي انطلاقًا من مبادئ يسارية مختلفة عن مبادئ اليمين الشعبوي. في نظر بوديموس، فإن عدوّ الشعب هو ما تصفه بالطبقة (la casta)، وتقصد به النخب السياسية الوطنية. أما حركة سيريزا فتتحدث عن عدوّ ثلاثي (Troika)،

(7) عبد الكريم بدرخان، **في العنصرية الثقافية: نظريات ومؤامرات وآداب** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2024). ص 69-70.

يتألف من المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.[8]

وعلى الجانب الآخر من الأطلسي، وُصفت حركة «احتلّوا وول ستريت» بأنها شعبوية يسارية، وكذلك حركة «الـ 99%» التي تطالب بحقوق الـ 99% المحرومين من الشعب الأمريكي، في مقابل النخب الاقتصادية التي تملك كل شيء رغم أنها لا تساوي أكثر من 1% من الشعب، وخيرُ مَن يمثل هذا الاتجاه هو السيناتور الديمقراطي بيرني ساندرز. أما شعبوية اليمين الأمريكي، فهي واضحة كعين الشمس في التيار الشعبوي الذي يقوده الرئيس دونالد ترامب وقد أوصله إلى الرئاسة مرتين.

في أمريكا اللاتينية، مالت الكفة إلى صالح اليسار الشعبوي خلال الموجة الرابعة. فقد أدت الإصلاحات النيوليبرالية التي شهدتها أمريكا اللاتينية خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى تضرر فئات واسعة من السكان. وهكذا صعد اليسار الشعبوي كممثل عن المتضريين والمهمشين، وفاتحًا ذراعيه لجميع المحرومين والمميّز ضدّهم بغضّ النظر عن انتمائهم الإثني [9]. وقد تمثَّل هذا التيار بـ هوغو تشافيز في فنزويلا، وإيفو مورايس في بوليفيا الذي دعا واحتفى بالتعددية الإثنية. ويمكن إضافة الرئيس الرئيس البرازيلي الحالي لولا دا سيلفا إليهم. بينما تمثَّل اليمين الشعبوي في أمريكا اللاتينية، في شخصيات قريبة بسلوكها وأفكارها وخطابها من دونالد ترامب ونايجل فاراج، من بينهم الرئيس البرازيلي السابق جايير بولسونارو، والرئيس الأرجنتيني الحالي خافيير مايلي.

ما يميز الموجة الرابعة عن سابقتها هو الاستخدام الفعال للميديا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي من قبل القادة الشعبويين. ورغم أن الرئيس التونسي قيس سعيّد لا يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنني أصنفه ضمن هذه الموجة، للتزامن الوقتي أولًا، ولأن وصوله إلى السلطة جاء نتيجة لاحتقان الغضب الشعبي الناجم عن أزمات اقتصاية مشابهة.

(8) Mudde & Kaltwasser, p. 37.
(9) Mudde & Kaltwasser, pp. 31–32.

2. أسباب صعود الموجة الرابعة

لقد ازدهرت دراسات الشعبوية في العقد الأخير، وتحديدًا منذ العام 2016 الذي شهد استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ونجاح ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لأول مرة. ولذلك فمن الضروري فهم السياق التاريخي الذي ظهرت فيه هذه الدراسات، والدافع الذي وراءها والغاية المرجوة منها. إنها دراسات لم تظهر في الأصل من أجل دراسة ظاهرة الشعبوية وتحليل أسبابها، بل ظهرت وانتشرت وتراكمت من أجل تفسير نتائج استفتاءات وانتخابات اعتُبرت مفاجئة في نظر علماء السياسة، وذلك لأنها خالفت المتوقَّع لديهم، وخرجت في بعض الحالات عن إجماع ما بعد الحرب العالمية الثانية في الغرب، المتمثل بحُكم إما أحزاب اليمين المحافظ أو الديمقراطية الاجتماعية، مع الحفاظ على مكتسبات دولة الرفاه.

ومن الجدير بالذكر، إن علماء السياسة الذين حلّلوا أسباب صعود الشعبوية في موجتها الرابعة، لا يشتركون في مقاربة واحدة أو فهم واحد للشعبوية. كما أن يختلفون في تصنيف الأحزاب الشعبوية بين يمين ويسار، وبين يمين شعبوي وآخرَ شعبوي ومتطرف في آنٍ معًا.

وعلى العموم، فإن الأسباب الرئيسية التي وجد الباحثون أنها تقف خلف صعود الشعبوية في موجتها الأخيرة؛ يمكن تجميعها في ثلاث زُمر: **عوامل سياسية، وعوامل اقتصادية، وعوامل ثقافية**. وإذا بدأنا بالعوامل السياسية، نجد تيارًا يرى أن الشعبوية تنجم عن توترات أو خلل أو قصور في الديمقراطية الليبرالية نفسها. إذ أشار فرنسيس فوكوياما إلى أن الديمقراطيات الليبرالية تميل إلى إنتاج حكومات ضعيفة، خاصة عندما يكون ذلك مترافقًا مع جمهور مُستقطَب أو منقسم بشدة، وغالبًا ما تكون النتيجة هي الشلل السياسي وعجز الحكومات.[10]

وفي التيار ذاته، أوضحت ناديا أوربيناتي أن الشعبوية ليست ظاهرة غريبة عن الديمقراطية،

(10) Francis Fukuyama, "What is Populism", Atlantik-Brücke Publication Series, no. 8 (2017), p. 14.

إذ هي تظهر من توترات داخل الديمقراطية الليبرالية. هنالك أولًا فجوة بين السيادة والحكومة، أي بين الشعب الذي هو صاحب السيادة وبين أولئك الذين يحكمون في السلطة. وثانيًا، هنالك توتر بين عمومية القانون الذي يفترض أن يشمل الجميع ويطبق عليهم بالتساوي، وبين التعددية السياسية والأيديولوجية التي يجلبها التمثيل الديمقراطي إلى السلطة [11]. وأخيرًا، أشار مودّه وكالتواسر إلى توتُّر متأصل في الديمقراطية الليبرالية، هو التوتر بين حكم الأغلبية السياسية وحماية حقوق الأقليات.[12]

وقد نالت العوامل الاقتصادية كثيرًا من الاهتمام. إذ ركّز فوكوياما على دور العولمة والتجارة الحرة وتأثيرهما على العمال ذوي المهارات المنخفضة والتعليم المنخفض في البلدان الغنية، مثل الولايات المتحدة، الذين يفقدون وظائفهم لصالح عمّال ذوي مهارات متساوية، لكنهم يعملون بأجور أقلّ في البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تسبب التحوّل من الاقتصاد الصناعي إلى ما بعد الصناعي أو الخدمي، وما رافقه من دخول النساء الكبير في سوق العمل، إلى اختفاء العديد من المهن اليدوية التي كانت تُوصف بالمهن الذكورية.[13]

وللانتقال من العوامل الاقتصادية إلى العوامل الثقافية، نأخذ دراسة مهمة لـ رونالد إنغلهارت وبيبا نوريس (2016)، اعتمدت على استبيانات موسعة شملت آراء الناخبين في الولايات المتحدة والدول الأوروبية وتركيا. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية (positive correlation) بين انعدام الأمن الاقتصادي والتصويت لصالح أحزاب وزعماء شعبويين. يظهر ذلك عند الفئات المتضرّرة من العولمة، سواء في الأرياف أو المدن، من مزارعين وعمّال وأصحاب المشاريع الصغيرة (petty bourgeoisie) [14]. رغم ذلك، فإن النتيجة الأبرز في هذه الدراسة، هي أن **معظم الداعمين للأحزاب**

(11) Nadia Urbinati, "How to Write about Populism: On Me the People", *History of European Ideas*, vol 48, no. 8 (2022), p. 1107.
(12) Mudde & Kaltwasser, p. 82.
(13) Fukuyama, p. 14.
(14) Ronald F. Inglehart & Pippa Norris, "Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash", HKS Working

والقادة الشعبويين يتبنّون قيمًا ثقافية محافِظة، وهذا هو العامل الحاسم في خيارهم السياسي. يستخدم إنغلهارت مصطلح (cultural backslash) الذي يمكن ترجمته إلى «حركة الارتداد الثقافية» أو «الرجعية الثقافية»، لوصف مجموعة من المواقف المحافظة التي تعارض القيم الليبرالية التي جرى تكريسُها في العقود الأخيرة، وعلى رأسها التعدّدية الثقافية والترحيب بالمهاجرين واللاجئين، وحقوق المثليين والزواج من نفس الجنس، وسُيولة الهوية الجنسية والأدوار الجندية، وكذلك التعاون الدولي في منظمات مثل الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.[15]

من الواضح أن هذه التفسيرات تنطبق على صعود الشعبوية في الغرب، وهي قد تفيد في محاولة فهم أسباب الظاهرة في مناطق أخرى من العالم، سواءً في أمريكا اللاتينية أو شمال إفريقيا، لكن من دون نقل نتائج البحث إليها كما هي. ففي حالة تونس مثلًا، وعلى الرغم من القرب الجغرافي إلى كل من فرنسا وإيطاليا، إلا أن هنالك فوارق كبيرة سواء في تواريخ الاستعمار وبناء الدولة–الأمة الحديثة، أو في درجة التحديث الصناعي والتجربة الديمقراطية. علاوةً على ذلك، فإن الروابط التاريخية والثقافية لتونس تمتدُّ بشكل وثيق إلى العالم العربي والإسلامي، أكثر مما تمتدُّ إلى جيرانها الأوروبيين.

رغم ذلك، فإنني أجد أن إحدى التفسيرات «الغربية» لصعود الشعبوية تبدو متوافقة بعض الشيء مع الحالة التونسية، وهو تفسير شانتال موف. تقدّم موف في كتابها «نحو يسار شعبوي» (2018) مفهومًا مركزيًا هو «اللحظة الشعبوية». وهذه اللحظة الشعبوية تظهر:

> «عندما تؤدي التحولات السياسية أو الاجتماعية الاقتصادية إلى زعزعة الهيمنة السائدة، بسبب تزايد المطالب غير المُلبّاة. في مثل هذه الحالات، تفشل المؤسسات القائمة في كسب ولاء الشعب أثناء محاولتها الدفاع عن النظام القائم. ونتيجة لذلك، يجري تفكيك الكتلة التاريخية التي شكلت الأساس الاجتماعي للمنظومة

Paper, no. RWP16-026 (2016), p. 27.
(15) Ibid., p. 13.

الهيمنيّة، وتنشأ بذلك إمكانية بناء فاعل جماعي جديد – هو «الشعب» – يكون قادرًا على إعادة تشكيل النظام الاجتماعي الذي يُنظر إليه على أنه ظالم».[16]

وترى موف أن اللحظة الشعبوية تعبر عن أزمة المنظومة الهيمنيّة النيوليبرالية التي طُبّقت تدريجيًا في الغرب منذ الثمانينيات، وحلّتْ محل منظومة الديمقراطية الاجتماعية لدولة الرفاه المستلهَمة من أفكار الاقتصادي الاسكتلندي جون ماينر كينز.

وفي دراسة مُشتركة لـ كاترينا فولكو وماركو جيامبولو (2023)، يطبّق الباحثان نظرية موف على الحالة التونسية. إذ لاحظا أن الاقتصاد التونسي اعتمد على النموذج النيو ليبرالي منذ السبعينيات، وتحديدًا من بعد فشل التجربة الاشتراكية التعاضدية في الستينيات. وكذلك اعتمدت تونس لعقود طويلة على قروض صندوق النقد الدولي، والتزمت بالشروط الصارمة التي يقرها البنك الدولي، وقَولبتْ اقتصادها بما يتوافق مع المبادئ الاقتصادية المعروفة باسم «إجماع واشنطن» (Washington Consensus). وسواءً في عهد بن علي أو في سنوات ما بعد ثورة 2011، لم تحدُث أي مساءلة لهذه «الهيمنة النيوليبرالية»[17]. وقُبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2019، شكلت الظروف الاقتصادية الصعبة فرصةً مواتية لبزوغ «لحظة شعبوية» صبّت في مصلحة الرئيس سعيّد، إذ عبّر في خطابه الشعبوي عن مطالب المحرومين والمهمشين، ووعد بتواصل مباشر مع «الشعب» من أجل تنفيذ «إرادة الشعب» الحقيقية في القضايا الاقتصادية والاجتماعية.[18]

وفي الختام، يتضح أن تاريخ الشعبوية هو في الغالب تاريخ مصطلح أو وصف أُطلقَ على عشرات الحركات والأحزاب والقادة السياسيين، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. مع وجود صفات مشتركة فيما بينهم في بعض الحالات، مثل التشابه بين الناصرية في مصر

(16) Chantal Mouffe, *For a Left Populism* (London/New York: Verso, 2018), p. 11.
(17) Caterina Fulco & Marco Giampaolo, "The Neoliberal Cage: Alternative Analysis of the Rise of Populist Tunisia", *Middle East Critique*, vol 32, no. 1 (2023), pp. 30-32.
(18) Ibid., pp. 38-40.

والبيرونية في الأرجنتين. وفي أمثلة أخرى، نجد أن الشعبوية صفة تُطلق على كلٍّ من لوبان وميلونشون في فرنسا، وعلى بولسونارو ودا سيلفا في البرازيل، وعلى ترامب وساندرز في الولايات المتحدة، على الرغم من التناقضات الكبيرة في المواقف والخلفيات الإيديولوجية بين هؤلاء السياسيين.

ثانيًا: الحورانية – شعبوية فلاحية

تعتبر الشعبوية الحورانية – نسبةً إلى السياسي السوري أكرم الحوراني (1911–1996) – من أبرز نماذج الشعبوية العربية في القرن العشرين. وكما أشرنا أثناء عرضنا لتاريخ الشعبوية، فقد أُطلق وصف الشعبوية على الحركات الفلاحية التي ظهرت في روسيا القيصرية أواخر القرن التاسع عشر، وكانت حركات احتجاجية ضد ملّاكي الأراضي ومن خلفهم النظام القيصري، ولا سيما بعد «إصلاح التحرر» الذي أصدره القيصر ألكسندر الثاني عام 1861، والذي رغم تحريره الفلاحين من نظام القنانة، إلا أنه أضرَّ بهم إذ وجدوا أنفسهم بلا أرض تؤويهم، وصاروا مضطرين إلى العمل عند الملّاكين وفق شروط وظروف يرونها مجحفة في حقهم. وكانت قيادة هذه الحركات الاحتجاجية الشعبوية من الأنتلجنسيا الروسية الشابة المتأثرة بالأفكار الماركسية. ثم تنظّمت في جمعيات ومنظمات سياسية كان لها دور مهمّ في قيام الثورة الروسية عام 1905.[19]

ما يهمّنا هو أن مفهوم الشعبوية الذي ترسخ في الأدبيات السياسية الروسية (Narodniki)، هو مرتبط بهذه الحركات الاحتجاجية الفلاحية، وهو ما تناوله لينين في مؤلفات عدة، فانتقل عبر الترجمة إلى العالم العربي. وحسب لينين، فإن **ميزة الفكر الشعبوي هي أنه لا ينتقل عن طريق التأثير أو التفاعل الفكري بقدْر ما يبرز تلقائيًا على أرضية اجتماعية محددة**، وفي سياق اجتماعي معين. وهذا يوافق ما رأيناه في العرض التاريخي إذ تزامنت الشعبوية الروسية مع الشعبوية الأمريكية من دون أي تواصل بينهما في ذلك الزمن. والشعبوية حسب لينين هي «تعبير عن نزوع الملايين الكادحة من البرجوازية الصغيرة إلى القضاء نهائيًا على المستغلين الإقطاعيين القدامى، وهي في الوقت نفسه أملٌ

(19) **الموسوعة البريطانية**، شوهد في 2025/5/26، في https://www.britannica.com/event/Narodnik

كاذب بتجنّب المستغلين الجُدد الرأسماليين».[20]

وتعتبر دراسة محمد جمال باروت «حول الشعبوية الحورانية في سوريا» (1990) من أوائل الدراسات العربية حول ظاهرة الشعبوية، وهي تستلهم مفهوم الشعبوية كما أطّره لينين وتبني عليه. وتعود أهميتها، بالإضافة إلى ندرة الدراسات العربية حول الشعبوية، إلى أنها تناولت الظاهرة الشعبوية في سياق عربي، مجسّدةً في أفكار وخطابات الزعيم الاشتراكي السوري أكرم الحوراني (1911-1996)، والتي يكشف لنا باروت بأنها لم تكن شعبوية اشتراكية بقدْر ما كانت شعبوية فلاحية من النمط الذي شهدته روسيا في القرن التاسع عشر. كما تحمل دراسة باروت في طياتها ممكنات التعميم على التجارب السياسية والأيديولوجية المشابهة في البلدان العربية، والتي نجمت عن ظروف توسع الطبقة الفلاحية وصعودها في خمسينيات القرن العشرين، ولا سيما الشعبوية الناصرية التي نتناولها في الصفحات القادمة.

والحوراني من أبرز الزعماء الاشتراكيين في المشرق العربي خلال أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين. ولد في مدينة حماة السورية لعائلة من شيوخ الصوفية الرفاعية، وهذا ما سوف يمنحه مكانة في قلوب الفلاحين لكونه ينحدر من عائلة معروفة ومحترمة [21]. وكانت محافظة حماه في الأربعينيات والخمسينيات منقسمة بحدة بين «أبناء الذوات» وعامة الشعب. وكان بين الفئتين تعارض في المصالح، وفجوة معنوية واجتماعية كبيرة، وإرث من الصراع [22]. درس الحوراني المحاماة وعمل فيها. وفي ظل الانتداب الفرنسي على سوريا، سافر إلى العراق عام 1941 ليشارك في ثورة رشيد عالي الكيلاني، واعتُقل على إثر ذلك من قبل القوات الفرنسية. ثم انتُخب نائبًا في البرلمان عن مدينة حماه عام 1943. وفي عام 1945 ساهم مع رفاقٍ له من بينهم أديب الشيشكلي في تحرير مدينة حماة من آخر

(20) محمد جمال باروت، «حول الشعبوية الحورانية في سوريا»، **مجلة الفكر الديمقراطي**، العدد 11 (1990)، ص 81.

(21) حنا بطاطو، **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي، ط 2 (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 249.

(22) المصدر نفسه، ص 246.

وجود للانتداب الفرنسي. بعد ذلك شارك الحوراني في جيش الإنقاذ عام 1948، ويقال إن معظم القوة الفدائية التي عبرت من سوريا إلى فلسطين في تلك السنة، كانوا أعضاء في حزب الشباب الذي يقوده الحوراني.[23]

ومن المهمّ أن نتتبع انتماءه الحزبي والأيديولوجي، إذ انتسب الحوراني عام 1937 إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي حيث جذبتْه إليه معارضتُه للإقطاعية، غير أن عدم مبالاة الحزب بالمسألة القومية العربية قد دفعه إلى مغادرة صفوفه في عام 1938 [24]. ثم انضم في العام ذاته إلى حزب الشباب الذي أسسه ابن عمه عثمان الحوراني، وبقيَ هذا الحزب محسوبًا بشكل أو بآخر على أنه امتداد للحزب السوري القومي الاجتماعي أو مقرّب منه على الأقل. وفي نهاية العام 1949، تشكلت حكومة خالد العظم الثالثة التي شغل فيها الحوراني منصب وزير الدفاع، واستمرت هذه الحكومة لمدة خمسة أشهر وثمانية أيام فقط.[25]

وفي عام 1950 أسس الحوراني حزب العربي الاشتراكي الذي كان رأس الحربة في الحركة الفلاحية السورية، وكان له انتشار وشعبية واسعان لا سيما في أرياف حماة. وفي عام 1952، اتفق الحوراني مع ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، أثناء اجتماع الثلاثة في منفاهم في لبنان، على دمج حزب العربي الاشتراكي مع حزب البعث العربي لينشأ منهما حزب البعث العربي الاشتراكي. وقد لعب الحوراني دورًا كبيرًا في تحقيق الوحدة بين سوريا ومصر عام 1958، وشغل منصب نائب الرئيس عبد الناصر في السنة الأولى من الوحدة، قبل أن يقدّم استقالته ويغادر البلاد.

حظي الحوراني بشعبية واسعة بين صفوف الفلاحين، وتميّز بقدرته على تحشيدهم خلف خطابه الحماسي، وبذلك جعل منهم كتلة جماهيرية وازنة أوصلته إلى البرلمان أكثر من مرة، وهدّدت عروش الملّاكين الإقطاعيين، وأنذرت بصعود الطبقة الفلاحية إلى قيادة

(23) المصدر نفسه، ص 251.

(24) المصدر نفسه، ص 250.

(25) المصدر نفسه، ص 250.

الجيش ومن ثم حكم البلاد في سوريا. وفي المؤتمر التأسيسي لحزب العربي الاشتراكي الذي عقد في الحديقة العامة في حلب عام 1951، استجاب ألوف الفلاحين الفقراء عفويًا إلى دعوة الحوراني. كانت غاية الحوراني أن يفرض الفلاحون «إرادتهم العليا إملاء» على الجمعية التأسيسية التي كانت تكتب دستورًا جديدًا للبلاد حينذاك، وكانت الجمعية قد رفضت إقرار مبدأ الإصلاح الزراعي [26]. ولربما، لو لم تقم الوحدة بين سوريا ومصر، لكان الحوراني مرشحًا ليكون «فيديل كاسترو سوريا» كما ذهبَ كريستوفر سولومون، إذ رأى أن أيديولوجيا الحوراني لم تكن مستلهمة بصورة مباشرة من الماركسية، بقدر ما كانت نابعة من تحليل الواقع السوري واستيعاب قيمه الثقافية والدينية، بالإضافة إلى الخبرة التي اكتسبها في سنوات العمل الحزبي. وقد استطاع الحوراني بموقفه المبدئي المناهض للإقطاعية من اجتذاب ألوف الشباب في الأرياف السورية السنية والعلوية، ما أعطى لحزب العربيّ الاشتراكي ثم حزب البعث العربي الاشتراكي الزخمَ الشعبي والنَفَس الشعبوي.[27]

وبالعودة إلى دراسة باروت عن الشعبوية الحورانية، يركز باروت على فكرة أن الأيديولوجيا الحورانية كما تجلّت في خطاب الحوراني وفي دستور حزب العربي الاشتراكي، لم تكن اشتراكية كما توهَّم أصحابها، بل كانت شعبوية فلاحية تعبر عن تطلعات الفئات الوسطى من الطبقة الفلاحية. لقد اعتبرت الحورانية أن الملكية الصغيرة عمومًا، والملكية الفلاحية الصغيرة خصوصًا، هي المثال الاجتماعي الأعلى للاشتراكية. وبالتالي فإن غاية نضالها الطبقي الذي تحسبُه اشتراكيًا؛ هي تطبيق الإصلاح الزراعي بشكل جذري تُصادر فيه أراضي كبار الملاك وتُوزع على الفلاحين الفقراء. ومن هنا رأى باروت أن الاشتراكية الحوراية ليست أكثر من

(26) باروت، ص 89.

(27) Christopher Solomon, "Akram al-Hawrani: Syria's left-wing populist and the United Arab Republic", *Medum*, 12/5/2017.
https://christopher-solomon.medium.com/akram-al-hawrani-syrias-left-wing-populist-and-the-united-arab-republic-f1c02ae56fc7

وهم شعبوي، يحجبُ محتواها الحقيقي وهو الفلاحية.[28]

وفي عقد الأربعينيات الذي سبق تأسيس حزب العربي الاشتراكي، ارتفع السعرُ العالمي للقمح السوري، وهذا ما عاد بأرباح طائلة على كبار ملّاكي الأرض، فاستخدموا هذه الثروة لتحسين طرق الزراعة وإدخال الآلات الزراعية الحديثة. لكن ذلك عاد بنتائج سلبية على الفلاحين المُحاصِصين الذين أُخرجوا من أكواخهم ومن الأرض، وفقدوا حقّ الإشغال بالتقادم وضمانات العيش التي كانوا يتمتعون بها في ظل الترتيبات التقليدية السابقة.[29]

وفي هذا السياق التاريخي، أعلنت الحورانية برنامجها السياسي في المؤتمر التأسيسي لحزب العربي الاشتراكي عام 1951، ودعت إلى مشروع قانون جديد يحمي الفلاح من تعسف الإقطاعي، عن طريق إقامة العلاقات بين الفلاح والمالك على أساس عقود إيجار، ما يعيد للفلاح اعتباره الإنساني، ويقيم علاقة متوازنة بين الطرفين. لكن تحويل الفلاح إلى عامل زراعي يعمل بعقدٍ مؤقت، قد زاد من بؤس ومعاناة الكثيرين منهم، بما في ذلك احتمال التهجير والطرد اللذين حدثا على نطاق واسع في الملكيات الكبيرة، وخصوصًا بعد دخول الآلات الحديثة وحلولها محل اليد العاملة [30]. نلاحظ الشبه بين هذه الأوضاع وما حدث في روسيا القيصرية عقب «إصلاح التحرر» الذي أصدره القيصر ألكسندر الثاني عام 1861، والذي حرر حوالي 23 مليون فلاحًا من نظام القنانة، لكنهم في الوقت ذاته أصبحوا بلا مأوى. تدعم هذه المقارنة العابرة للحدود الأطروحة القائلة إن ظاهرة **الشعبوية تنشأ من ظروف اقتصادية اجتماعية صعبة**، وحينما ينجح قادة سياسيون في تحويل المطالب الشعبية المتفرّقة إلى خطاب سياسي جامع يحتشد الناس من خلفه، ويصبحون هم «الشعب» في مواجة مَن يستغل أو يضطهد أو يخون «الشعب» من النخب الإقطاعية والسياسية «الفاسدة».

وكثيرًا ما عمل الحوراني على تحقيق أهداف حزبه من خلال مؤسسات الدولة التي شغل

(28) باروت، ص 82.

(29) بطاطو، ص 255.

(30) باروت، ص 84.

فيها مناصب عدة، فهو أول مَن طرح المسألة الفلاحية تحت قبة البرلمان السوري عام 1943، ثم دعا إلى توطين البدو وإلغاء قانون القبائل عام 1945. وفي عام 1952 أطلق الحوراني مشروع استصلاح المستنقعات في سهل الغاب، وفي عام 1957 دفع بقانون يمنع إخلاء الفلاحين من حيازاتهم. وحينما كان نائبًا لرئيس الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، صدر قانون الإصلاح الزراعي الذي حوّل جزءًا من الفلاحين إلى مالكي أرض.[31]

وبما أن الحورانية هي شعبوية فلاحية أكثر من كونها اشتراكية، فإن الأيديولوجيا الفلاحية (agrarianism) هي محتواها الأصيل. كان الحوراني في الخمسينيات بطل الفلاحين الفقراء دون منازع، وكان حزبه العربي الاشتراكي في حقيقته حزبًا فلاحيًا جماهيريًا لا حزبًا نخبويًا أو طليعيًا [32]. إذ كان مشروعه السياسي هو تصفية الإقطاعات الكبيرة، لتنشأ على إثرها ملكيات صغيرة يعتبرها الحزبُ المثالَ الاجتماعي الأعلى للملكية. لقد وضعَ الحورانيُّون أنفسَهم مدافعين عن الطبقة الفلاحية، كاشفين عن الظلم والتهميش الذي تتعرض له، ومطالبين بحل جذري للمسألة الفلاحية. ولقد ركزوا على إقامة علاقات عادلة بين الفلاح والإقطاعي، وهذا لا يتمّ إلا بتصفية الملكيات الكبيرة. كما أن مفهومهم للديمقراطية كان يقوم على أساس اعتبارها «ديمقراطية فلاحية» في المقام الأول، وذلك أن «المشكلة الوحيدة في بلادنا هي مشكلة الأرض ومشكلة الفلاح» وفقًا للحوراني [33]. وحينما استخدم الحوراني مصطلح «الديمقراطية الشعبية» ذات مرة، فقد عنى به «ديمقراطية تستند على الإصلاح الزراعي».[34]

أما العناصر الشعبوية في الحورانية، فهي تظهر أولًا في اعتبارها الشعب مكونًا من الفلاحين قبل كل شيء، أو بكلام آخر، الفلاحون هم الشعب الحقيقي. يبدو ذلك جليًا في قول

(31) بطاطو، ص 256-257.

(32) باروت، ص 91-92.

(33) المصدر نفسه، ص 86-87.

(34) المصدر نفسه، 94.

الحوراني: «نحن عندما ندافع عن الفلاح لا ندافع عنه باعتباره عنصرًا مضطهدًا في بلادنا، نحن ندافع عن الفلاح لأننا ندافع عن حياة الأمة بكاملها وبمجموعها» [35]. ومن هنا جاء التطابق بين المشكلة الفلاحية والمشكلة القومية، فالفلاحون هم المكون الأساسي والأكبر للشعب والأمة.

والفلاح بوصفه الإنسان العربي الأصيل، هو نقيّ وفاضل بطبعه، وبعيد عن الظلم والاستغلال، ولا يمكن أن يفرّط بالقضايا الوطنية والقومية. ولذلك فقد ذهبت الحورانية إلى تفسير نكبة فلسطين عام 1948 من منظور شعبوي فلاحي، فالإقطاع هو المسؤول الأول عن ذلك، إذ قال الحوراني: «إنّ مصرع أمتنا في فلسطين، أكبر برهان على ذلك. إن جميع الأراضي التي بيعت لليهود في فلسطين أو أغلبها كانت لإقطاعيات سورية ولبنانية وفلسطينية، أما الفلاح العربي فإنه لم يبع إلا القليل من أراضيه لليهود».[36]

وفي مذكرات الحوراني، نجد المسألة الفلاحية مرتبطة جوهريًا بالمسألة القومية، يتضح ذلك في خطاب ألقاه عام 1954: «ليست قضية العمال والفلاحين وأبناء الشعب والمضطهدين في بلادنا قضية عدل اجتماعي واقتصادي فحسب، بل هي قضية مصير بالنسبة لبقاء الشعب العربي بعد أن ثبتت اسرائيل أقدامها في الديار المقدسة».[37]

هذا التقسيم المانوي بين الفلاحين الأنقياء والإقطاعيين الفاسدين، وبين الأفعال الخيرة التي تصدر عن الفئة الأولى في مقابل شرور الفئة الأخرى، نجده تصريحًا حينما خاطب الحوراني الفلاحين عام 1954 قائلًا: «انظروا إلى هذه السهول الفسيحة التي أنشأتْ فيها سواعدُ أجدادكم حقولًا خصبة. لقد عاثتْ بها يدُ الدخيل الإقطاعي فسادًا فكادت تحولها الى أرض جدباء» [38]. وهو ما تنتج عنه ثنائية حدّية أخرى تتجلى في العداء الجذري والصراع المستمر بين الريف والمدينة. لم ينشأ هذا التقسيم من موقف أيديولوجي بحت، بل سبقته

(35) المصدر نفسه، ص 88.

(36) المصدر نفسه، ص 88.

(37) أكرم الحوراني، **مذكرات أكرم الحوراني** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، الجزء 2، ص 1655.

(38) المصدر نفسه، ص 1707.

مظالمُ شتى وقعت على الفلاحين خلال عقود من الزمن. وهنا قامت الحورانية باستنهاض روح الفلاح من الخنوع إلى التحرر من جهة، وعززت من مزاجه الحاقد على المدينة من جهة أخرى. كانت المدينة في الوعي الفلاحي هي موطن السادة الإقطاعيين المستغلين، والتجار المرابين، ولطالما عانى الفلاح من ظلم واستغلال هاتين الفئتين. وإذا كانت الشعبوية تُعرَف من خلال رؤيتها المثنوية التبسيطية التي تقسّم المجتمع إلى كتلتين متجانستين ومتعارضتين، هما «الشعب النقي» ضد «النخب الفاسدة»، فقد عبّرت الحورانية عن ذلك بتقديم صورة لسكان المدينة على أنهم كتلة متجانسة من الأغنياء المرفّهين المستهلِكين الزائفين، في مقابل كتلة الفلاحين المنتِجين الحقيقيين والمظلُومين. يقول الحوراني:

> «كل تقدّم يظهر في المدن لا يدل على حقيقة الأمة، مظاهر الرفاهية والبنايات الضخمة والسيارات الفخمة في المدن إنما هي مظاهر زائفة لا تدل على رقي الأمة، ولكن الدليل الواضح على ذلك هو تقدم القرية السورية. إن بلادنا لم تسجل تقدمًا محسوسًا، ولا يمكن أن تسجل هذا التقدم إلا بعد أن يرتفع مستوى الفلاح الذي يشكل القسم الأعظم من شعبنا وهو العنصر المنتج. إن أغلب السكان في المدن فئات مستهلكة، وعناصر تعيش على جهود الفلاحين والعاملين، وإن رقي الأمة يرتفع عندما يرتفع مستوى العامل والفلاح».[39]

وبناء على هذه الأمثلة المذكورة، أتفق مع باروت على وجود عناصر شعبوية فلاحية واضحة في خطاب الحوراني، وهي بذلك تشبه الشعبوية الروسية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وكذلك لعبَ الحوراني دورًا مشابهًا لدور الأنتلجنسيا الروسية. ومن حيث سعيها إلى تحقيق ملكيات صغيرة للفلاحين، بدلًا من الملكية الجماعية أو التعاونية، فإن الحورانية أقرب إلى الأيديولوجيا الفلاحية منها إلى الاشتراكية.

(39) باروت، ص 89.

وفي النهاية، تميّز الحوراني عن ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار اللذين أسّسا معه حزب البعث العربي الاشتراكي، بكونه «رجلًا من الشعب»، يتمتع بغريزة سياسية وموهبة حقيقية في القيادة [40]. وهذا ما جلعه من أبرز الشخصيات التي صنعت تاريخ سوريا الحديث، إذ كان يدفع الشباب المنتسبين إلى حزبه، ولا سيما المنحدرين من أسر ريفية أو حضرية متوسطة، إلى الانتساب إلى الكلية العسكرية في حمص، وتأمين موطن قدم لهم في سلك الضباط [41]. ومن بينهم سوف يخرج معظمُ الضباط الذين قاموا بالانقلابات العسكرية في سوريا بين عامي 1960 و 1970، والذين شكّلوا الكتلة العسكرية المركزية لنظام حافظ الأسد.

(40) بطاطو، ص 257.

(41) بطاطو، ص 593.

ثالثًا: الناصرية – شعبوية الثورتين

ما هي الناصرية (Nasserism)؟ البعض يراها حركة أيديولوجية كغيرها من الأيديولوجيات الاشتراكية والليبرالية، فهي نظام من الأفكار المترابطة مع بعضها بعضًا، ويمكن إرجاعها إلى مكونات رئيسية ثلاثة هي: مناهضة الإمبريالية، الوحدة العربية (أو القومية العربية)، والاشتراكية العربية. بينما رأى آخرون أن الناصرية هي ظاهرة نفسية أكثر من كونها أيديولوجيا، فهي حالة غضب وعنفوان عمّت العالم العربي بعد صدمة النكبة عام 1948. وهنالك تفسير ثالث يرى أن الناصرية هي عبد الناصر نفسه، إذ تستمدّ خصائصها من شخصيته الكاريزمية الجذابة، ومن رؤيته وأسلوبه ومقاربته للسلطة والحكم. بينما ذهب آخرون إلى اعتبار الناصرية حركة تحديث سياسية واجتماعية، حيث تشمل كلّ ما حدث في مصر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وما تضمن من تحديث وتصنيع وتغييرات في البنى الاجتماعية التي انتقلت من الحالة التقليدية إلى مجتمع حداثي يسعى نحو التقدّم. وفي تفسير خامس، فإن الناصرية هي احتجاج على الاستعمار الغربي والهيمنة الإمبريالية، يتلازم فيها مشروعُ التحديث مع تصفية الاستعمار. والناصرية في رأي سادس، هي حركة شعبوية عالمثالثية تشبه شعبويات أمريكا اللاتينية المعاصرة لها، والتي قادها زعماء عسكريون إصلاحيُّون تبنّوا سياسات تعاونية مناهضة للعلاقات الرأسمالية القائمة [42]. وفي رأيي، فإن الناصرية تجمع كل ذلك وأكثر.

كانت الظروف التي ساهمت في صعود الناصرية في مصر والعالم العربي، مشابهة للظروف التي ساهمت في صعود البيرونية وأخواتها في أمريكا اللاتينية. إذ أدى التحديث المتسارع إلى تدفق حركة هجرة واسعة من الريف إلى المدينة، ومن المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث،

(42) Elie Podeh & Onn Winckler (eds.), Rethinking Nasserism: *Revolution and Historical Memory in Modern Egypt* (Florida: The University Press of Florida, 2004), pp. 1-4.

ما خلق مشكلات اقتصادية واجتماعية. بالإضافة إلى شعور المهاجرين بالضياع، وانقطاع الصلة مع الجذور، وانعدام الوزن الاقتصادي والاجتماعي. وبالتعبير الماركسيّ فإنها حالة اغتراب الطبقة العاملة التي لا تملك وسائل الإنتاج. ثم ساهم انتشار التعليم في وصول أبناء الفلاحين والعمال وأصحاب المتاجر الصغيرة إلى مناصب عدة في الوظيفة العامة وفي الجيش، وصار بإمكانهم أن يلعبوا دورًا في تغيير الوضع القائم [43]. وفي ظلّ هذه الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المركّبة، ظهر الزعيم الشعبوي الذي في جعبته الحلول المنتظرة.

في أمريكا اللاتينية، كان كلٌّ من بيرون وفارغاس يدعي تمثيل «الشعب الحقيقي»، المتكون في الغالب من الفلاحين والعمال فقط، في مواجهة «النخبة الأوليغارشية» المتحالفة مع القوى الإمبريالية. وكذلك كان الأمر في مصر، فهناك العائلة الملكيّة التي تحكم منذ قرن ونصف، وحولها نخبة عسكرية ذات امتيازات ونفوذ جلُّها من أصول تركيّة وشركسيّة، وبعد الاستقلال صعدت نخبة برجوازية مدينية يمثلها حزب الوفد [44]. في مقابل هذه «الطبقة المسيطِرة» إن صحّ القول، بدأت تظهر طبقة من الأفندية، أي من الطلّاب والأساتذة وموظفي الدولة وأصحاب المتاجر الصغيرة، تشعر بأنها مهمشة ولا تلعب دورًا في تقرير مصيرها بسبب سيطرة أولئك المتنفّذين، ومن خلفهم يقف الاستعمار البريطاني.[45]

ومع تزايد الهجرة من الريف إلى المدينة، إذ وصل مليون مهاجر إلى القاهرة وحدها بين عامي 1947 و 1960. ومع انتشار مشاعر الضياع والاغتراب وفقدان الأمان لدى كثير منهم، في حالة تشبه جزئيًا ما حلّ بالفلاحين الروس بعد تحررهم من نظام القنانة عام 1861، والفلاحين السوريين في الخمسينيات بعد تحررهم من التبعية لملّاكي الأراضي وهجرة بعضهم إلى المدن؛ إذ هم تحرروا من التبعية الاقتصادية ومن الخضوع الاجتماعي للنظام الريفي العشائري التقليدي، لكنهم لم يتحرروا من الحاجة إلى كل ذلك. وفي حالة

(43) Ibid., p. 8.
(44) Ibid., p. 13.
(45) Ibid., p. 14.

مصر، ظهر عبد الناصر بوصفه الأب القائد الذي يمنح الشعور بالثقة والطمأنينة والأمان، والقادر على لملمة حالة ضياع الفلاحين وتشتتهم في مشروع سياسي خلف زعامته [46]. وهكذا حلّ عبد الناصر بشخصه، وبالمؤسسات التابعة لقيادته وعلى رأسها الجيش والحزب الحاكم؛ محلَّ العلاقات الاجتماعية القديمة، فصار هو الزعيم الجديد الذي يملأ فراغ الزعامة الذي تشكل من التفكُّك النسبي للعلاقات الريفية الإقطاعية والعشائرية القديمة.

وهنالك عامل ميّز الناصرية عن حركات أمريكا اللاتينية المعاصرة لها، وجعل منها أكثر راديكالية، وهو هزيمة العرب في حرب النكبة عام 1948 التي جعلت جيل عبد الناصر من الضباط المصريين والسوريين غاضبًا على الطبقة السياسية الحاكمة، ولا يجدُ بدًّا من الإطاحة بها.

1. خصائص الناصرية الثلاث

تتميز الناصرية حسب إيلي بوديه وأون وينكلر (2004) بثلاث خصائص هي **الزعامة الكاريزمية، والقدرة على تحشيد الجماهير، والاستخدام الانتقائي للأيديولوجيا**. فمن حيث الزعامة الكاريزمية – وسوف نرى في الفصل الثاني أن هنالك من يعرّف الشعبوية كأسلوب زعامة أولًا وقبل أي شيء آخر – فلا شكّ بأن شخصية عبد الناصر كانت جذابة وآسرة ومحلّ ثقة، جعلت منه «حبيب الملايين» كما غنّى عبد الحليم حافظ. وقد ساهم منبتُه الطبقي كابنٍ لعامل في مصلحة البريد في جعله «ابن الشعب»، فهو «النبيُّ» الذي «من ضِلْعنا نابت» كما وصفه أحمد فؤاد نجم.

ولقد استطاعت عبد النصر بهذه الكاريزما، مع انتشار الراديو والتلفزيون، واستخدامه للغة مبسَّطة وعاميّة ومزيّنة بحسِّه الفكاهي، في كسب القلوب وتحشيد الجماهير من مختلف الطبقات الاجتماعية والمستويات التعليمية خلف زعامته. وبالإضافة إلى الخطاب الذي يستثير مشاعر الغضب تجاه الرجعية والاستعمار والإمبريالية، ومع التذكير بالماضي المجيد

(46) Ibid., p. 15.

للأمة العربية الذي ينبغي استعادته، قام عبد الناصر بإجراءات عملية ساهمت في تحشيد قطاعات واسعة من المواطنين المصريين، تنظيميًا لا خطابيًا فحسب، خلف مشروعه.

بالنسبة إلى طبقة الفلاحين، فقد ساهمت قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في أعوام 1952 و 1961 و 1969 في تشكيل طبقة فلاحية واسعة من الملاكين الصغار، وقد تنظّم كثير من أبنائها في حزب الاتحاد الاشتراكي، وصارت هذه الطبقة الفلاحية المتوسطة أداة النظام الحاكم في بسط نفوذه على المناطق الريفية [47]. وبالنسبة إلى طبقة العمال، فقد ألغت قوانين التأميم التي صدرت عام 1960 علاقات العمل القديمة، ثم تحسنت الأوضاع المعيشية للعمال من حيث الضمان الاجتماعي ومرتبات التقاعد ودعم الدولة لسلع ومنتجات معينة. كل ذلك ساهم في جعل العمال قاعدة شعبية للنظام الذي ربطهم به من خلال تنظيمهم في الاتحاد العام لعمال مصر [48]. كما كسبَ عبد الناصر القوى الطلابية إلى جانبه، إذ صارت الجامعات تستقبلهم بالآلاف بعد مرسوم عام 1962، وصارت الدولة ملزمة بتوظيفهم بعد مرسوم عام 1964 [49]. وبالإضافة إلى هذا التحشيد المنظّم، ثمة تحشيد خطابيّ وإعلاميّ مكّن الزعيم من تشكيل مفهوم «الشعب» كما يريد، وحسب السياق، لكي يضعه في مواجهة «أعداء الشعب» الذين يتغيرون أيضًا من سياق إلى آخر، وهذه هي سمة الشعبوية كما سوف نرى.

أما الخاصية الثالثة للناصرية فهي الاستخدام الانتقائي للأيديولوجيا. ويرى بوديه ووينكلر أن هذه سمة للدول النامية في تلك الفترة، إذ كان على الزعيم أن يُرضي شرائح مختلفة ومتصارعة من المجتمع، وأن يؤكد على هوية وطنية–قومية جامعة، وأن يستجيب للضغوطات الخارجية في الوقت ذاته. ولذلك ظهرت أيديولوجيات مشتقة من أسماء الزعماء السياسيين، مثل الكمالية والبيرونية والناصرية وصولًا إلى الخُمينية [50]. وهكذا كانت الأيديولوجيا

(47) Ibid., p. 21.
(48) Ibid., p. 20.
(49) Ibid., p. 22.
(50) Ibid., p. 12.

الناصرية متغيرة حسب الحاجة، إذ لم يحدد الضباط الأحرار أهدافهم بدقة، بل ركزوا على الصراع ضد ثلاثة مفاهيم سلبية هي الإمبريالية والإقطاعية والرأسمالية المستغِلّة، من أجل تحقيق ثلاث غايات إيجابية هي العدالة الاجتماعية، وبناء جيش قوي، وإقامة ديمقراطية سليمة [51]. وقد رأى بوديه ووينكلر أن الناصرية عبرَت في ثلاث مراحل أيديولوجية هي القومية المصرية ما بين 1952 و 1954، والقومية العربية ما بين 1954 و 1961، ثم الاشتراكية العربية ما بين 1961 إلى 1967 [52]. قد لا نتفق بالضرورة مع هذا التقسيم الزمني، لكننا نتفق مع الطبيعة الأيديولوجية المركّبة للناصرية، وهذا ما سوف نراه في خطب عبد الناصر.

2. شعبوية الثورتين الاجتماعية والسياسية

يقول عبد الناصر في كتابه **فلسفة الثورة** (1954): «لكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية، يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فُرض عليه، أو من جيش معتدٍ أقام في أرضه دون رضاه. وثورة اجتماعية، تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق العدالة لأبناء الوطن الواحد» [53]. وبناءً عليه، أميلُ إلى تجميع عناصر الفكر والخطاب الناصريين في مجموعتين، فما تعلّق منها بالوطنية المصرية والقومية العربية ومناهضة الاستعمار والإمبريالية يدخل ضمن ما أسماه «الثورة السياسية»، وما يتعلق بالاشتراكية والفلاحية ومحاربة الإقطاع والاستغلال الطبقي يدخل ضمن ما أسماه «الثورة الاجتماعية».

(51) Ibid., p. 25.
(52) Ibid., p. 25.
(53) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص 26.

أ– الثورة الاجتماعية

إذا ما بدأنا مع «الثورة الاجتماعية» فقد كانت الاشتراكية هي الشعار المفضّل والغاية العليا في خطب عبد الناصر ومجايليه من القوميين الاشتراكيين العرب. بالنسبة إليهم، كانت الاشتراكية تعني: 1) رمزًا للاستقلال الحقيقي في مواجهة القوى الغربية، إذ اعتُبرت سياسات التأميم وإنشاء الاقتصاد الاشتراكي المخطّط خطواتٍ ضرورية لإعلان الاستقلال السياسي والاقتصادي. 2) رمزًا للحداثة ودليلًا على أن البلاد لم تعد متخلفة. 3) تأكيدًا على مجموعة من القيم الخاصة بالعالم العربي مثل المساواة والمشاركة والتعاون، والتي تعتبر متفوقة على القيم الرأسمالية التي تعزز قيمة الفرد على حساب المجتمع.(54)

نعثر في الخطاب الناصري على شعبوية اشتراكية متأثرة ببلاغة الثورة الروسية البلشفية، من حيث اعتبار أن البروليتاريا هي الأكثرية العددية والسياسية في مقابل نخبة رأسمالية صغيرة تملك وسائل الإنتاج. والديمقراطية الحقيقية ليست تلك التي تجري فيها انتخابات ويتنافس فيها أحزاب، بل هي ببساطة حكم هذه الطبقة الأكثرية. يقول في خطاب بتاريخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1953: «إن هدف الثورة الأول هو التحرير وهو الديمقراطية [...] إنها ثورة ديمقراطية تعمل لكم ومن أجلكم [...] فقد تخلصنا من الديمقراطية الزائفة التي كانت تعتمد على الإقطاع» (55). يتحدث عبد الناصر باسم الأكثرية المحرومة والمظلومة تاريخيًا في مواجهة الأقلية الفاسدة التي تتحكم بالمقدّرات، بشكل يشبه إلى حدّ كبير خطاب «حركة الـ 99%» الأمريكية الذي نسمعه اليوم. يقول: «كلنا نعرف أن تعداد بلادنا يزيد على العشرين مليونًا، وأن الذي كان يتحكم فيهم مليون من الأنفس، وقد استغل هذا المليون خلال مئات السنين الشعب لأنه مطمئن إلى أن باقي العشرين مليونًا

(54) Bruce Maynard Borthwick, *Comparative Politics of the Middle East: An Introduction* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1980), p. 73.

(55) أحمد يوسف أحمد (محرر)، **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر: الجزء الأول 1952–1954 بناء الثورة في مصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 131.

مستكينون قابلون هذا الوضع والتحكم والاستغلال».[56]

لا تتجلى الشعبوية الاشتراكية في الخطاب الناصري عند الحديث عن التوزيع غير المتساوي للثروة، فهو أمر حقيقي في مصر وفي غيرها، بل في الرؤية المثنوية للمجتمع بوصفه منقسمًا إلى فئتين: فئة كادحة ومنتِجة وفئة مستغِلة وفاسدة، مع إبراز الفوارق الأخلاقية الكبيرة بين الفئتين. يقول عبد الناصر في خطاب بتاريخ 6 نيسان/أبريل 1954:

> «أؤكد لكم أن الشعب المصري في مجموعه ليس شعبًا خبيثًا أو ماكرًا [...] والحق أن هذه الصفات تنحصر في فئة قليلة احتكرت أرزاق هذا البلد وأقواته، أما طيبة الشعب المصري هي التي تتمثل في جميع طبقاته وأوساطه من العمال والفلاحين والموظفين. والمحبة التي يقولون عنها إنها غير موجودة فهي حقيقة رغم أنف الجميع، أما الحسد والضغينة والبغضاء فلا تتمثل إلا في فئة قليلة استغلت الشعب لمصالحها الخاصة».[57]

هذه الأقلية الفاسدة والمستغِلة لها اسم هو «الرجعية» وهي عدوّ الشعب الأول، وما الصراع السياسي سوى صراع مانوي بين قوى النور وقوى الظلام: «ومن هذا اليوم بدأت الحرب بين الرجعية والشعب، لأن الثورة هي ثورة الشعب. فالرجعية تعلن الحرب على الشعب كمجموعة [...] والرجعية ترفض أن يأخذ كل منكم مكانه، وكانت في الماضي تستغلّكم وتتحكّم في أرزاقنا، وكان الانتهازيون يتحكمون في لقمة عيشكم».[58]

لكن هل كانت الاشتراكية الناصرية اشتراكية حقًّا؟ إذ ذهبَ نزيه الأيوبي إلى أن اشتراكية عبد الناصر كانت في الحقيقة صيغةً شعبوية من الدولانية (statism أو étatism) التي تهدف إلى سيطرة الدولة على الاقتصاد والسياسة الاجتماعية. إذ تبنّى عبد الناصر ترتيبات مؤسسيّة شبيه بتلك الموجودة في دول أوروبا الشرقية الدائرة في الفلك السوفييتي،

(56) المصدر نفسه، ص 160.
(57) المصدر نفسه، ص 168.
(58) المصدر نفسه، ص 169.

وكانت أهداف نظامه هي الاستقلال الوطني، وبناء الدولة، والتعبئة الجماهيرية، والسيطرة السياسية. أما الاشتراكية فقد استُخدمت كشعارات، وطبّقت جزئيًا وبشكل انتقائي، وغالبًا كردّات فعل على تحديات خارجية أو داخلية.[59]

وكما رأينا عند أكرم الحوراني، إذ كانت الاشتراكية التي ينادي بها أقرب إلى الأيديولوجيا الفلاحية المتبنّية لشعارات وأساليب تحشيد شعبويّة، نجد الأمر ذاته عند عبد الناصر. إذ أكّد أثناء توزيع الأراضي على الفلاحين يوم 23 تموز/يوليو 1953 أن الإقطاع هو أساس الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي، وهو الصخرة التي كان يرتكز عليها الاستعمار البريطاني، وما زالت هنالك فئة أقلية هي «الرجعية» تقف في وجه المشروع الهادف إلى إلغاء الفوارق الطبقية [60]. وبما أن الفلاح هو المواطن الأصيل، فإن تحريره هو تحرير للوطن، وهو ما سوف ينصر القضية الفلسطينية [61]، لكن ثمة نخبة صغيرة تقف في وجه ذلك وهي «الرجعية» المتحالفة مع النخب السياسية القديمة، ولذلك فهما عدوّ واحد: «إن الرجعية هي العدو الأول، فكونوا يقظين لأنها إذا تحكمت فينا بعد اليوم فلن تتركنا أبدًا. والرجعية التي قامت في الشهر الماضي تحت اسم الحرية، تحكمت فينا سنين طويلة باسم الحزبية. وهذه الحزبية البغيضة لن قبلها مرة أخرى ولن نمكنهم من العودة ولو ضحينا برقابنا».[62]

إذن، فالشعبوية الناصرية أقرب إلى الأيديولوجيا الفلاحية (agrarianism)، وذلك أن هدفها هو القضاء على الملكيات الكبيرة والملكيات الصغيرة في الريف، وتشكيل طبقة واسعة من الملاكين المتوسطين، وحماية حقوق الملكية الفردية لكل منهم. أي لم يكن هدفُها هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج التي كانت من أبرز معالم الاشتراكية حينذك. وقد عبّر عبد الناصر عن هذا التوجّه بقوله: «تخلّصنا من الملكية الصغيرة كما تخلصنا من الملكية الكبيرة لكي نشعر جميعًا بسيادة الفرد بعدما حققنا سيادة الوطن» [63]. وهي شعبوية

(59) Podeh & Winckler, p. 27.

(60) أحمد (محرر)، ص 81.
(61) المصدر نفسه، ص 186.
(62) المصدر نفسه، ص 188.
(63) المصدر نفسه، ص 221.

لأنها تعتبر الفلاح هو المواطن الحقيقي والأصيل، هو «الشعب» قبل أي أحد سواه: «الفلاح الذي هو الدعامة الأولى في هذا البلد يجب أن يتحرر [...]. حين نوزع الأرض اليوم نحرركم جميعًا، نحرر الأرض والفلاح ونحرر الوطن» [64]. وفي مقابل الفلاح تقف زمرة «أعداء الشعب» من الإقطاع والبرجوازية وسياسيي العهد الملكي الموسومين بالرجعية والعمالة للاستعمار.

(64) المصدر نفسه، ص 193-194.

ب– الثورة السياسية

للثورة السياسية عند عبد الناصر خطابان: 1) خطاب الوطنية المصرية ومناهضة الاستعمار البريطاني، و 2) خطاب القومية العربية ومناهضة الإمبريالية الغربية. عندما وصل الضباط الأحرار إلى الحكم كانت القوات البريطانية ما تزال موجودة على الأرض المصرية، وكان لا بدّ من شحذ الهمم بشعارات تحررية مثل: «ارفع رأسك يا أخي، فقد ولّى عهد الاستعباد»، وبالتأكيد على ضرورة الكفاح والنضال والجهاد والاستشهاد في سبيل الوطن. ونلاحظ في الخطاب الناصري أن مفهوم «الشعب» صار يضمُّ عموم الناس مع الجيش وقادته، فقادة الجيش وعلى رأسهم عبد الناصر ورفاقه يعتبرون أنفسهم جزءًا من «الشعب»، وليس جزءًا من النخب السياسية مع أنهم هم الممسكون بالوزارات والمؤسسات وهم مَن يرسمون السياسات كافة. وفي مقابل «الشعب وجيشه» يقف معسكر «أعداء الشعب»، وهم الاستعمار مع «الخونة المصريين»، ويقف معهم أيضًا ساسيّو العهد القديم الذين أخضعوا الوطن لمصالحهم الخاصة. وبما أنهم أعداء للشعب وللحرية فهم هدف مشروع للشعب وجيشه: «سنسلبُ حرية أعداء الحرية. سنسلبُ حريتهم حتى لا تتكرر مآسي الماضي».[65]

أما الخطاب الوحدوي القومي العروبي، فقد تصاعد تدريجيًا استجابةً للتحديات الكبيرة التي واجهت عبد الناصر في سنوات حكمه، ولا سيّما عندما وقف في وجه حلف بغداد عام 1955 ومبدأ أيزنهاور عام 1957، وحينما خرج منتصرًا من أزمة السويس عام 1956 ثم دخل في وحدة اندماجية مع سوريا عام 1958. وقد ساهم تأسيس إذاعة صوت العرب عام 1953، واستحضار عبد الناصر لذكريات الماضي العربي المجيد، وأبطاله المحفوظين في الذاكرة الجمعية مثل صلاح الدين، في نجاح هذا الخطاب. وظهرت ملامح هذا الخطاب الوحدوي العروبي منذ أن خاطب الوفود الطلابية العربية في القاهرة عام 1954 قائلًا:

(65) المصدر نفسه، ص 361.

«الحقيقة إنني لم أتمكن من التفرقة بينكم، أي بين الجزائري والعراقي، أو بين الأردني والسوري. ولم أتمكن من أن أفرق بين الأسماء والأقطار، فكلكم قد اجتمع تحت اسم واحد هو العروبة. [...] ولمَ هذه التفرقة بين العرب؟ فإننا إذا نظرنا إلى الماضي وجدنا التاريخ يربط العرب بالوحدة، هذه الوحدة التي أقلقت العالم فأراد الاستعمار استعباد العرب والقضاء على قوميتهم، فلم يتمكن».[66]

كما ساهم عداؤه للشيوعية التي كان الكثيرون يرونها ضربًا من الكفر والإلحاد؛ في إعجاب الملايين به كقائد تقدّمي عروبيّ ومسلم في آنٍ معًا. وانطلق عبد الناصر في عدائه للشيوعية من أساسين قومي وديني، إذ وصف الشيوعية بأنها «شكل جديد من الإمبريالية»، كما عبّر في مناسبة أخرى عن عدم قناعته بنظرية التطوّر. ولقد ميّز دومًا ما بين علاقته مع الاتحاد السوفيتي والغاية منها هي الحصول على الدعم الاقتصادي والعسكري، وبين هجومه على الشيوعيين العرب الذين رأى فيهم متآمرين وخونة.[67]

وفي خطاب ألقاه في دمشق بتاريخ 22 آذار/مارس 1959، ذكر عبد الناصر كلمة الشعب 53 مرة، وكان الشعب العربي يتكوّن هذه المرة من المصريين الذين ضحّوا في حرب السويس عام 1956، والسوريين الذين رفضوا حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور، والعراقيين الذين شاركوا في ثورة عام 1958 قبل أن «يسرقها الشيوعيون». والشعب العربي في نهاية الأمر هم الذين يدعمون الوحدة المصرية–السورية بقيادة عبد الناصر. وفي مقابل الشعب الأصيل والبطل، هنالك من يتآمر عليه ويخونه، وهؤلاء ليسوا من الإقطاع والرجعية هذه المرة، بل هم الشيوعيون العرب بالعموم والشيوعيّون العراقيون بشكل أخصّ، إذ وصفهم عبد الناصر بالعملاء والخونة وعملاء الاستعمار وبريطانيا أكثر من ثلاثين مرة [68]. لكنه بعد ست

(66) المصدر نفسه، ص 209.

(67) Cristina Nedelcu, "The Metamorphosis of Populism in the Arab World: Gamal Abdel Nasser", *South-East European Journal of Political Science*, vol 4, no. 2 (2016).

(68) **موقع أرشيف عبد الناصر**، شوهد في 2025/6/26، في:
http://nasser.bibalex.org/Home/Home.aspx?lang=ar

سنوات من ذلك، وفي خطاب له بمناسبة ذكرى الوحدة بتاريخ 21 شباط/فبراير 1965، فإنه لا يذكر الشيوعيين قطّ، بل يحمّل مسؤولية فشل الوحدة للرجعية التي يذكرها 17 مرة في هذا الخطاب. فالرجعية كانت تتآمر مع الاستعمار والصهيونية على الوحدة، وذلك لأن نجاح الوحدة يعني انهيار الرجعية.(69)

وهكذا تظهر الشعبوية في تبسيط المشكلات السياسية والاقتصادية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وفي تبسيط الحلول المقترحة لها. وكذلك في التقسيم المانوي للمجتمع إلى أبيض وأسود أو ملائكة وشياطين، وما على «الشعب الحقيقي» الطيّب والأصيل والضحية سوى أن يقضي على هذه الفئة الأقليّة العميلة والخائنة والمتآمرة مع الخارج حتى يتحقق له الفردوس الموعود والمنشود.

وفي الختام، لقد كانت الشعبوية الناصرية انتقائية من الناحية الأيديولوجية، ومتغيّرة لملاءمة السياق السياسي. فهي اشتراكية مع العمّال وفلاحيّة مع الفلاحين. وهي وطنية مصرية مع المصريين وقومية عروبية مع العرب. وقد ساهمت عوامل في نجاحها من أبرزها كاريزما عبد الناصر، ونجاحه في تقديم نفسه كواحد من عامة الشعب، والحديث بلغة الشارع، واستحضاره للرموز التاريخية الراسخة في الذاكرة الجمعية، وعدم قطيعته مع الموروث الثقافي العربي والإسلامي، وقدرته الفريدة على تحشيد الجماهير ضد «الآخر»، ضد «عدوّ الشعب» الذي قد يكون داخليًا أو خارجيًا، حقيقيًا أو متوهمًا، لكنه يلعب دور العدوّ الضروري والمطلوب من أجل رسم الحدود التي تفصل ما بين «نحن» و»هم»، وبناء السياسات واتخاذ القرارات بناءً على ذلك.

(69) **موقع أرشيف عبد الناصر**، شوهد في 2025/6/26، في:
http://nasser.bibalex.org/TextViewer.aspx?TextID=SPCH-1110-ar

رابعًا: الربيع العربي وما بعده

لم تكن العقود الأربعة الممتدة منذ وفاة عبد الناصر إلى انطلاق الربيع العربي خاليةً من الظواهر الشعبوية، إذ كان الزعيم الليبي معمّر القذافي من أبرز الشعبويين في تلك الفترة. وقد تجلّت شعبويته فيما تمّ تسويقه في الإعلام الرسمي عن علاقته المباشرة والودّية مع الجماهير، فهو «قائد الثورة» وهو «ابن الشعب» و«الأب القائد للشعب» في آن معًا. بالإضافة إلى خطابه الذي تتماهى فيه «أنا» الزعيم مع «نحن» الشعب، واتهامه المعارضين له، والشباب المتظاهرين ضد حكمه الأبدي في مطلع العام 2011؛ بأنهم خونة وعملاء وجرذان وغير ذلك.

وقد شكلت ثورات وانتفاضات الربيع العربي زلزالًا هزّ المنطقة بأكملها، وكشف عن عوامل الضعف والهشاشة في الدول العربية كما في المجتمعات العربية التي تمزّق بعضُها إلى طوائف وعشائر. وكان مشهد نزول المتظاهرين إلى الشوارع والساحات متَحَدِّين الآلة القمعية الرهيبة، بكل شجاعة وتضحية، مشهدًا مهُولًا. في تلك الأيام، شاع القول إن الثورات قد فاجأت المثقفين والأحزاب المعارضة، وهي في الحقيقة فاجأت الجميع. وقد شاع أيضًا عقدُ المقارنات بين الشباب الثائر المضحي بدمه من جهة، والمثقفين والمعارضين الذين تردّدوا في اتخاذ موقف من الحراك الشعبي، أو اتخذوا موقفًا داعمًا للحراك لكن مع تحفظات، أو تولّوا مهمة إسداء النصائح والتوجيهات، من الجهة المقابلة. وقد ساهم ذلك في سيادة جوّ من الخطاب الشعبوي الذي يميز بشكل حادّ ومانويّ بين الشعب الثائر البطل، والنخب السياسية والثقافية الخائفة أو «المُتفلسِفة» و «المُنظِّرة» على الشعب. وهكذا صار «الشعب» يتألف من المتظاهرين فقط، الهاتفين بشعار شعبويّ هو: «الشعب يريد إسقاط النظام»، مع أنهم بضع مئات من الآلاف في أكبر التظاهرات، وبضعُ مئات أو عشرات فحسب في التظاهرات الصغيرة. أما الأكثرية المتبقية فلا تعتبر من «الشعب

الحقيقي»، فهم إما جبناء ومتخاذلون أو «فلول» ومؤيّدون للسلطة. في سوريا التي تحوّل فيها الحراك الشعبي بعد أشهر من انطلاقته إلى صراع مسلّح، ودفعتْ آلةُ قتل النظام آلافَ المعارضين والناشطين إلى مغادرة البلاد في السنتين الأولتين من الثورة؛ ظهر شعار شعبوي يميز بين «ثوار الفنادق وثوار الخنادق». فمن يرتادون الفنادق من معارضين يجتمعون في الخارج، ومن ناشطين يشاركون في دورات تدريبية إعلامية أو حقوقية، هم النخبة الفاسدة في الثورة. وفي مقابلهم، يوجد الثوار الأنقياء والمخلصون الذين يقاتلون في الخنادق. وبالتأكيد، فإن النضال العسكري على الأرض يتطلب شجاعة وتضحية أكبر بكثير من النضال السياسي في الخارج. لكنْ – وبالتأكيد أيضًا – يمكن للفساد أن يوجد في الفنادق كما في الخنادق.

وفي دراسة لـ ليزا أندرسون (2018) عن الشعبوية في ثورات الربيع العربي، انطلقت الباحثة من سياسات الانفتاح الاقتصادي والتحول النيوليبرالي التي طبقتها الأنظمة العربية، ومنذ أواخر القرن العشرين وحتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وإذا ما رجعنا خطوة إلى خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فقد كان هنالك عقد اجتماعي تُشتَرى فيه الطاعة السياسية بوظائف الدولة، وبتعميم الرعاية الصحية والتعليم المجاني. لكن الانفتاح النيوليبرالي منذ الثمانينيات فصاعدًا، وخضوع بعض الدول لشروط صندوق النقد الدولي وما يفرضه من «تكيُّف هيكلي» يتضمن تقليص الإنفاق الحكومي وخصخصة القطاع العام؛ أدى كل ذلك إلى تدهور أوضاع شرائح كبيرة من المجتمع وارتفاع حادّ في نسب البطالة [70]. وبالطبع، لم تكن اللبرلة الاقتصادية التي سارت في ركبها معظم الأنظمة العربية لبرلة حقيقية، بل لبرلة سُلطوية ومشوَّهة يستفيد منها أفراد الأسرة الحاكمة والمقربون منهم والتابعون لهم فحسب.

(70) Lisa Anderson, "Bread, dignity and social justice: Populism in the Arab world", *Philosophy and Social Criticism*, vol 44, no. 4 (2018), p. 481.

وهذا ما دفع الكثيرين إلى العودة إلى انتماءات ما قبل الدولة، إلى الطائفة الدينية والجماعة الإثنية والقبيلة والعشيرة، باحثين عن الأمان الاقتصادي والاجتماعي، وعن الشعور بالانتماء والهوية. وهذه البنى الاجتماعية الأهلية هي بطبيعتها غير ديمقراطية وغير ليبرالية، فهي بنى تقليدية واستبدادية [71]. وعندما انطلقت ثورات الربيع العربي، خرج المتظاهرون بشعارات تطالب بتحسين أوضاعهم المعيشية مثل: «عيش – حرية – عدالة اجتماعية». لكنهم لم يطالبوا بمسائل جذرية مثل «سيادة القانون»، ولم يكونوا دعاةً حقيقيين للديمقراطية الليبرالية، فكانت قصارى أحلامهم أن يستبدلوا بـ «الطاغية الشرير» «ديكتاتورًا مستنيرا».[72]

ولذلك رأت أندرسون أن ثورات الربيع العربي – وخصوصًا في مصر وتونس – تشبه الحركة الاحتجاجية «احتلُّوا وول ستريت» من حيث العفوية وغياب القيادة، ومن حيث عدم قدرتها على تحقيق مطالبها وبالتالي الدخول في حالة من اليأس والإحباط. وكذلك من حيث الشعبوية عبر ادعائها تمثيل الشعب الأصيل والنقي والأخلاقي، أي «الشعب الحقيقي».[73]

وفي مرحلة ما بعد الربيع العربي، أي مرحلة فشل الثورات وعودة الأنظمة السلطوية، شهدت المنطقة العربية صعودًا لليمين بنماذجه المختلفة، وهو بالعموم يمين محافظ لكنه يستخدم شعارات ومفردات شعبوية. ولاحظ جورج فهمي (2019) أن هذا الخطاب اليميني المتصاعد يتّسمُ بتأكيده على أولوية الحفاظ على مؤسسات الدولة؛ في مقابل أي حديث عن الحريات السياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما ينظر هذا الخطاب بريبة إلى طبقة السياسيين الذين يراهم مجموعة من الفاسدين الذين يتكسّبون من العمل بالسياسة. وأخيرًا، يعطي هذا الخطاب الأولوية لمواجهة الإرهاب حتى ولو جاء ذلك على

(71) Ibid., p. 482.
(72) Ibid., pp. 484-485.
(73) Ibid., pp. 486, 488.

حساب اعتبارات حقوق الإنسان.[74]

وقد ساهمت عوامل عدة في صعود هذا اليمين الذي يجمع بين الشعبوية والمحافظة، أولها ضعف الدولة العربية وهشاشتها واعتمادها على الأجهزة الأمنية في فرض طاعتها، وبالتالي فقد رُفع شعار «الحفاظ على الدولة ومؤسساتها» في وجه المطالبين بالحريات والخدمات، وكذلك التخويف من مصير سوريا وليبيا [75]. ثانيًا، أزمة اليسار العربي الذي لم يكن على مستوى الحدث، ولم يتجاوز آليات عمله القديمة، ودخل سريعًا في هوة الاستقطاب الإسلامي–العلماني [76]. ثالثًا، صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وما ارتكبه من فظائع، ما جعل أولوية مكافحة الإرهاب تتصدر المطالب، ولو كان ذلك على يد ديكتاتور يقمع الحريات [77]. رابعًا، صعود اليمين الشعبوي في مختلف أنحاء العالم، وتأثير هذه الخطابات والأفكار على العالم العربي.[78]

لكن الباحث لم يوضّح لنا هل هذا اليمين المحافظ الشعبوي هو في السلطة أم في المعارضة أم الاثنين معًا؟ وهذا يحيلنا إلى سؤال ثان: هل استطاعت الأنظمة العربية امتصاص الخطاب الشعبوي الاحتجاجي الذي أنتجته ثورات الربيع العربي، ثم تحويله إلى خطاب شعبوي محافظ يخدم السلطة، مع الإبقاء على الشعارات والمزاعم الثورية ذاتها؟

كانت مصر مركز الثقل في ثورات الربيع العربي، فبعد ثورة تونس التي كانت الشرارة، شكّلت ثورة يناير 2011 المنعطفَ الذي جعل من الاحتجاجات المعيشية والمطالب السياسية ظاهرة عربية شملت معظم البلدان العربية. وأثناء مرحلة التحول الديمقراطي القصيرة والمتعثرة التي مرت بها مصر، ومع تزايد الغضب الشعبي على عدم تحقيق منجزات على المستوى المعيشي، استثمرت القوى السياسية في الغضب الشعبي ضد «حكم الإخوان»،

(74) فواز طرابلسي وآخرون، **التغيرات في المنطقة العربية وأثر التطورات الدولية «بين تيارات الشعبوية والأصوات البديلة»** (القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2019)، ص 70–71.

(75) المصدر نفسه، ص 74.

(76) المصدر نفسه، ص 76.

(77) المصدر نفسه، ص 78.

(78) المصدر نفسه، ص 79.

منطلقةً من اعتبارات شعبوية تصل إلى حد «تقديس الشارع». وهذا ما أضفى شرعية على تحرّك الجيش في يوم 30 حزيران/يونيو 2013، واصفينَ العملية بأنها ثورة شبيهة بثورة 25 يناير، وقد تكثّفتْ هذه اللحظة الشعبوية بشعار: «شرعية الشارع ضد الشرعية الصندوق». [79]

يمكن اعتبار حالة مصر من الحالات الدالة على انتقال الشعارات الشعبوية من ضفة الثورة والمعارضة إلى ضفة النظام الحاكم، لتستخدم من قبله لشرعنة وجوده وتعزيز سلطويته. ولاحظ وسام فؤاد (2017) عدة فوارق بين الشعبوية الغربية والشعبوية المصرية. فبينما نشأت الشعبوية الغربية الراهنة احتجاجًا على السياسات النيوليبرالية التي أدت إلى تهميش مصالح رجل الشارع الغربي، فإن الشعبوية المصرية جاءت برعاية نيوليبرالية وكرّستْ مصالح هذه الشريحة على حساب رجل الشارع [80]. الشعبوية الغربية سواءً كانت يمينية تشيع الخوف من المهاجرين والأجانب أو يسارية تتمحور حول العدالة والمساواة؛ فإنها تعارض المؤسسة الحاكمة وسياساتها. أما الشعبوية المصرية فهي على العكس من ذلك، إذ تنطلق بقرار من المؤسسة السياسية والعسكرية نفسها وتعمل على تحقيق مصالح النخبة الحاكمة [81]. ويتضح الفرق الثالث من حيث الموقف من وسائل الإعلام، إذ غالبًا ما تكون التيارات الشعبوية الغربية خارج التيار السياسي العام، ولذلك فهي تناصب الإعلام الرسمي والتقليدي العداء. أما الشعبوية المصرية فهي برعاية الإعلام الرسمي، وتستخدم المشاعر الدينية والقومية، وتنشر نظريات المؤامرة وخطاب الكراهية وحملات التشهير.[82]

وهذا ما يشبه في جزء منه حالة تونس ما بين عامي 2019 و 2014، إذ تحوّل الخطاب الشعبوي الاحتجاجي المعادي للنخب السياسية والاقتصادية، والذي من المفروض أن

(79) عزمي بشارة، **في الإجابة عن سؤال: ما هي الشعبوية؟** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 143-144.

(80) وسام فؤاد، «مصر: الشعبوية التائهة وأهمية الثقافي»، **المعهد المصري للدراسات**. 2017/2/9، ص 1.

(81) المصدر نفسه، ص 2-3.

(82) المصدر نفسه، ص 6.

يكون خطاب الشارع الغاضب والمعارضة الجذرية للنظام؛ إلى خطاب للنظام الحاكم نفسه، وصار يستخدمه لتوطيد أركانه وقمع معارضيه ومنتقديه كما سوف نرى بالتفصيل.

حالة تونس

في الانتخابات الرئاسية التونسية لعام 2019، كان ثمة 26 مرشحًا رئاسيًا قُبلت طلباتُ ترشيحهم بشكل رسمي. وبعد الجولة الانتخابية الأولى، تأهل اثنان منهم إلى الجولة الانتخابية الثانية والحاسمة هما: نبيل القروي رجُل الأعمال وإمبراطور الإعلام، وقيس سعيّد الأستاذ السابق للقانون الدستوري. خاض سعيّد الانتخابات الرئاسية تحت شعار « الشعب يريد»، ومن دون برنامج انتخابي لأنه «لا يسوّق الأوهام والأحلام الكاذبة والوعود الزائفة»، مردّدًا في حملته الانتخابية: «الشعب يريد، يعرف ماذا يريد، يعرفه مطالبه ومشاغله، وقادر أيضًا على تقديم الحلول [...] هو الذي يستنبط الحلول [...] هو القادر على خلق الثروة» (83). وفي يوم 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 أُعلنت النتائج بفوز سعيّد بنسبة تقارب 73% من الأصوات.

لقد فاجأ فوز سعيّد العديد من المراقبين والمحللين، لكونه شخصية غريبة عن المشهد السياسي (outsider)، من دون انتماء حزبي أو تاريخ نضالي. لكنه لم يكن غريبًا عن الجمهور، إذ كان يظهر على الشاشات في سنوات ما بعد الثورة بوصفه خبيرًا دستوريًا. ولذا تطوّع عددٌ من الشبّان التونسيين في حملته الانتخابية لأنهم رأوا فيه رجلًا نزيهًا «نظيف اليد» يعارض الطبقة السياسية «الفاسدة». وقد وصفه كثيرون بأنه شعبويّ، إذ ادعى تمثيل إرادة الشعب، ووعد خلال حملته الانتخابية بالتواصل المباشرة مع الناس للاستماع إلى مطالبهم وشكاواهم ومن ثم تنفيذها. كما أظهر مواقف معادية للأحزاب السياسية والديمقراطية التمثيلية. رغم ذلك، كانت الأمور مستقرة نسبيًا حتى يوم 25 تموز/يوليو 2021، حينما كانت جائحة كوفيد 19 في ذروتها، فاستند سعيّد إلى الفصل 80 من

(83) سهيل الحبيّب، «حدث 25 يوليو في تونس: في الديمقراطية المنكودة والمشلولة والشعبوية المتوثبة وتحديات المستقبل»، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2021/8/10، ص 5.

الدستور التونسي وأعلن مجموعة من التدابير الاستثنائية التي تُتخذ في حالة الطوارئ. كان من بينها تجميد أنشطة المجلس النيابي ورفع الحصانة عن أعضائه، وإقالة رئيس الحكومة، وتولي رئيس الجمهورية لمهام المدعي العام للدولة. ومنذ ذلك اليوم، بدأت الديمقراطية التونسية في التراجع والتقهقر التدريجي، وهي الحالة التي يصفها علماء السياسة بـ «الردة الديمقراطية» (Democratic Backsliding).[84]

وخلال العقد الأخير، ازداد الاهتمام بدراسة ظاهرة الشعبوية وتحليل أسبابها وتوقع تأثيراتها على الأنظمة السياسية. وبالتوازي مع ذلك، ازداد الاهتمام بدراسات تراجع الديمقراطية، والانتقال من نظام ديمقراطي إلى نظام هجين أو سلطوي، وخصوصًا عندما يأخذ الانتقال شكل «الردّة الديمقراطية» (Democratic Backsliding)، أي عندما يقوم رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء الذي وصل إلى السلطة عن طريق انتخابات ديمقراطية، باستخدام أدوات دستورية وقانونية لإحداث تغييرات تدريجية في النظام السياسي، تؤدي في نهاية الأمر إلى الابتعاد عن الديمقراطية والتحوّل إلى نظام هجين أو سلطوي. وفي حالة تونس، فقد اجتمعت الشعبوية والردة الديمقراطية معًا.

ولذلك يسعى البحث إلى دراسة الشعبوية والردة الديمقراطية في تونس بين عامي 2019 و 2024، أي في الفترة الرئاسية الأولى للرئيس سعيّد. وتونس دولة مميزة وفريدة من عدة جوانب، فمن حيث موقعها الجغرافي هي أقرب دولة إفريقية إلى أوروبا. وفي الوقت ذاته، فإنها ترتبط بصلات تاريخية وثقافية وسياسية مع العالمين العربي والإسلامي أكثر مما ترتبط مع الغرب. ولطالما كانت تونس بوتقة حضارية انصهرت فيها ثقافات متنوعة من الشمال والجنوب والشرق والغرب. وفي عام 2011، انطلقت شرارة الربيع العربي من تونس، مغيّرة

(84) الردة الديمقراطية (Democratic Backsliding) مصطلح جديد نسبيًا في علم السياسة المقارن، وهو مستلهَم من معاني الردة والمرتدّ «Backsliding and Backslider» كما وردت في الكتاب المقدس (إرميا 22:3، أمثال 14:14، هوشع 14:4). كان من الممكن ترجمته إلى: تراجع الديمقراطية – التقهقر الديمقراطي – الارتكاس الديمقراطي، لكنني آثرتُ ترجمة «الردة الديمقراطية» لأنها تعني ارتداد المرء عن عقيدة كان يؤمن بها، وهو المقصود من المصطلح على وجه الدقة.

مجرى التاريخ في شمال إفريقيا والشرق الأوسط بأسرهما.

يعود اختيار تونس موضوعًا للدراسة إلى أسباب ثلاثة: أولًا، لأن تونس كانت الدولة العربية الوحيدة التي أقامت نظامًا ديمقراطيًا بعد ثورات الربيع العربي، وشكّلت «قصة نجاح» يُشار إليها بالبنان رغم الصعوبات التي اعترضت تلك المرحلة. لكنها تحولت، مع للأسف، إلى «قصة فشل». وبالتوازي مع ما حدث في تونس، شهدت العلوم السياسية ازديادًا ملحوظًا في دراسات الردّة الديمقراطية بدلًا من دراسات التحول الديمقراطي. وبما أن هذه الدراسات تركز بشكل أساسي على دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول أمريكا اللاتينية، ولذلك فإن دراسة الحالة التونسية سوف تسدُّ ثغرةً في أدبيات العلم السياسي.

ثانيًا، لأن دراسة الشعبوية في نظام ديمقراطيّ، حتى لو كانت ديمقراطية غير راسخة ومستقرة، هو أكثر أهمية وفائدةً من دراسة الشعبوية في الأنظمة الديكتاتورية. ذلك أن الزعيم الشعبويّ في الديمقراطيات مضطرّ إلى أن يجتذب أصوات الناخبين لكي يصل إلى السلطة، كما أنه مضطرّ إلى استخدام الخطاب الشعبوي من أجل تبرير أفعاله وقراراته أثناء وجوده في الحكم. ولذلك فإن تحليل الخطاب الشعبوي للرئيس سعيّد هو أكثر أهمية من تحليل شعبوية القذافي على سبيل المثال. وبما أن معظم دراسات الشعبوية قد ركزت على شعبوية اليمين في الغرب وشعبوية اليسار في أمريكا اللاتينية، فإن هذا البحث سوف يسدُّ ثغرة أيضًا حينما يتناول دولة إفريقية عربية مسلمة.

والسبب الثالث هو سبب شخصي، إذ كنتُ قبل عقدٍ ونصف العقد من شباب الربيع العربي الذين صَدَحُوا في ساحات الحرية، وحلُموا بتغيير الأنظمة العربية إلى أنظمة ديمقراطية تحترم مواطنيها. وكلُّ ما جرى لثورة تونس وثورة مصر وثورة سوريا هو جزء من تاريخي الشخصي وتكويني الفكري والنفسي.

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن سؤال بحثي يجمع بين سؤالين متّصلين، إذ يكمّل الثاني منهما الأول. وبينما يسعى السؤال الأول إلى دراسة الشعبوية في خطاب الرئيس سعيّد دراسة تحليلية وصفية، يسعى السؤال الثاني إلى تبيان كيف استُخدم هذا الخطاب

الشعبوي من أجل تبرير وشرعنة التغييرات التي قادها الرئيس سعيّد خلال فترته الرئاسية الأولى، والتي انتقلت تونس على إثرها، وبالتدريج، من نظام ديمقراطي إلى نظام سلطوي. ولذلك فإن السؤال البحثي المركب هو :

ما هي المعاني التي يُضفيها الرئيس سعيّد على مفاهيم «الشعب» و «النخب» و «الإرادة الشعبية» في خطابه الرسمي؟ وإلى أي مدى ساهم هذا الخطاب في تبرير الردة الديمقراطية في تونس؟

وبناء عليه، سوف نستعرض في الفصل الثاني مقاربات نظرية حديثة للشعبوية، ثم أبني عليها مقاربتي الخاصة للشعبوية والمستخدمة في هذا البحث، وهي **المقاربة الخطابية–الفكرية** التي تستلهم من نظريات إرنستو لاكلو وكاس مودّه. ثم أوضح المنهج الذي سوف أستخدمه في تحليل خطابات للرئيس سعيّد، وهو منهج يجمع ما بين تحليل الأفكار وتحليل الخطاب، ثم تحليل وسائل الإقناع البلاغية.

وفي الفصل الثالث أقدّم لمحة تاريخية موجزة عن تونس، من عصر الأسرة الحسينية إلى الاستقلال ثم بناء الدولة الوطنية الحديثة، ثم ثورة الكرامة عام 2011 ومن بعدها مرحلة الانتقال الديمقراطي وصولًا إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019.

الفصل الرابع هو فصل تطبيقي مخصص لتحليل خطاب الرئيس سعيّد بين 2019 و 2024. الغاية الأولى هي تحديد ما إذا كانت العناصر الشعبوية الرئيسية متوفرة فيه، ما يجعل منه خطابًا شعبويًا بالفعل. ومن ثمّ تحديد الخصائص الشعبوية الشائعة في خطابه، أي تلك المنتشرة عادةً في الخطابات الشعبوية. ومن بعدها الخصائص الشعبوية المميزة في خطابه، أي تلك التي تميّز خطاب سعيّد عن غيره وتشكّل خصوصيته وفرادته. وفي آخر الفصل، أحاول أن أصنّف شعبوية الرئيس سعيّد بالمقارنة مع الشعبويات الأخرى.

الفصل الخامس هو فصل تطبيقي أيضًا، مخصص لدراسة الردة الديمقراطية في تونس، وهي عملية التراجع التدريجي للديمقراطية التي بدأت منذ شهر تموز/يوليو 2021 واستمرت حتى إعادة انتخاب سعيّد في تشرين الأول/أكتوبر 2024. يستعرض هذا الفصل أهمّ

الأحداث التي وقعت في تلك الفترة، ثم يفحص تراجع الديمقراطية التونسية من خلال قياس أعمدة الديمقراطية الثلاثة: الانتخابات الحرة والنزيهة، الحريات المدنية والسياسية، وسيادة القانون. ومن ثم أجيب على الجزء الثاني من سؤال البحث، أي كيف ساهم الخطاب الشعبوي في تبرير الردة الديمقراطية، والانتقال التدريجي نحو نظام سلطوي.

الفصل السادس هو فصل مفتوح للمناقشة، وفيه أبحث إذا ما كانت الشعبوية تؤثر سلبًا على الديمقراطية أم لا؟ علاوة على ذلك، أدرس العلاقة بين الشعبوية والاستقطاب، خاصةً كما عبرت عنها الحالة التونسية. بعد ذلك نحاول استكشاف دور كل من الشعبوية والاستقطاب في عملية الردة الديمقراطية، وهل تؤديان دومًا إلى هذه النتيجة؟ يتناول الفصل أيضًا العلاقة بين الشعبوية والدستورية، وحالة تونس مثالية لدراسة هذه العلاقة. وأخيرًا، أقدم تحليلًا لعملية الردة الديمقراطية بالاعتماد على تحليل البنية والفاعلية الفردية، وفيه أستعرض مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تدهور الديمقراطية التونسية.

وفي النهاية، نعرض نتائج البحث: ما هي أبرز الخلاصات التي وصلنا إليها بعد دراسة الشعبوية والردة الديمقراطية في تونس؟ وما هي الدروس التي تعلّمناها من الحالة التونسية والتي يمكن الاستفادة منها لفهم وتحليل ظواهر الشعبوية وتراجع الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم؟ كما نقترح كيف يمكن لباحثين آخرين الاستفادة من هذا البحث في دراسات مستقبلية.

الفصل الثاني
النظرية والمنهج

نعرض في هذا الفصل مقاربات نظرية حديثة للشعبوية، هي من الأكثر استخدامًا وأثرًا في الأكاديميا. ثم نبني عليها مقاربتنا الخاصة للشعبوية التي نستخدمها في هذا البحث. بعد ذلك نعرض وسائل الإقناع الكلاسيكية المستخدمة في علم الخطابة والبلاغة بصيغته الإغريقية. ثم ننتقل إلى منهج البحث الذي يقوم على ثلاثة مستويات هي تحليل الأفكار وتحليل الخطاب وتحليل البلاغة ، ومن ثم نقدّم مخطط التحليل الذي سوف نستخدمه لتحليل المادة الإمبريقية المختارة لهذا البحث.

أولًا: مقاربات نظرية حديثة للشعبوية

في عام 2004 وصف كاس مُودَّه الشعبوية بأنها «روح العصر» (Zeitgeist). ومنذ ذلك الحين، حاول عديد من الباحثين إيجاد جسدٍ ملائم لحبس هذه «الرُوح التائهة». وبينما تحظى مقاربةُ مودّه للشعبوية بوصفها أيديولوجيا بقبولٍ واسع في الأكاديميا، فإن المقاربات الأخرى لا تقلّ أهمية عنها، ولكل منها دور في الإضاءة على جوانب من الظاهرة. ومن بينها مقاربة الشعبوية بوصفها أسلوب زعامة، وبوصفها استراتيجية سياسية، وبوصفها ثقافة سياسية، وكذلك بوصفها خطابًا سياسيًا.

1. الشعبوية بوصفها أيديولوجيا

تنطلق مقاربة كاس مودّه، ويسير على نهجه كريستوبل روفيرا كالتواسر، من اعتبار الشعبوية «أيديولوجيا رقيقة» (thin-ideology)، وهي المقاربة التي تُعرف باسم المقاربة الفِكرية (Ideational Approach). وبينما تشترك مفردة ideational مع مفردة ideology بالعودة إلى جذر واحد هو مفردة idea بالإنكليزية العائدة بدورها إلى أصل لاتيني معروف، فإن مفردة « أيديولوجيا» المستخدمة في العربية قد تبدو بعيدة لغويًا عن مفردات: فِكْرة وفِكَر وأفكار وفكريّ. ولذلك وجب التنبيه أن المقاربة الفِكرية للشعبوية هي التي تعتبرها أيديولوجيا، أي نظامًا مترابطًا من الأفكار.

وربما لا يخلو بحث من الأبحاث التي تناولت الشعبوية في العقدين الأخيرين من تعريف مودّه لها:

«الشعبوية هي أيديولوجيا تعتبر أن المجتمع منقسِم بشكل أساسي إلى مجموعتين متجانستين ومتعارضتين، مجموعة «الشعب النقي» في مقابل «النخب الفاسدة»،

وتدعي أن السياسة يجب أن تكون تعبيرًا عن الإرادة العامة للشعب».[1]

يشمل هذا التعريف أربعة مفاهيم رئيسية: الأيديولوجيا، الشعب، النخب، والإرادة العامة للشعب. أولًا، من حيث وصفها بالأيديولوجيا، فإن ما يميز الشعبوية هو كونها «أيديولوجيا رقيقة»، أي ضيقة النطاق ومحدودة الطموحات، وهي بذلك لا تقدم «قائمة طويلة من الحلول الجاهزة للقضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى» [2]. ولكونها كذلك، فهي مضطرة إلى أن تتزاوج مع أيديولوجيات «أكثر سُمكًا» مثل الليبرالية والاشتراكية والفاشية.

ومن وجهة النظر الشعبوية، يُنظر إلى «الشعب» و«النخب» على أنهما متباينان أخلاقيًا، ما يجعل التمييز بينهما تقسيمًا مانويًّا (Manichean) للمجتمع. إذ يظهر «الشعب» وكأنه كيان متجانس، يمتلك جوهرًا نقيًا وأصيلًا. وبما أن الشعب طيّب وأصيل، فهو يعرف ما هو صحيح بالفطرة. وفي مقابله، تقف «النخب» التي تخون الشعب وتقدّم مصالحها الخاصة عليه. و«النخب» هي متجانسة أيضًا، وتتميز بجوهر فاسد وغير أصيل.[3]

وغالبًا ما يدّعي الزعيمُ الشعبوي أنه يمثل إرادة الشعب ويعبّر عنها. وبما أن الشعب «نقي» و«صادق» بطبيعته، فإن إرادته تحمل الخصائص ذاتها. ولذلك، يجب على السياسات أن تستلهم «الحسّ السليم» (common sense) لدى الشعب وأن تُبنى عليه، وكل من يُعارض أو يعترض على هذا «الحسّ السليم» يُعتبر شريرًا وعضوًا في جماعة «النخب الفاسدة». وبذلك يبدو أن الشعبوية تتبنى تفسيرًا مشوّهًا لمفهوم الإرادة العامة (la volonté générale) عند جان جاك روسُّو.

للشعبوية بهذا المعنى عدوّانِ رئيسيان: العدو الأول هو **النخبوية** (elitism)، والتي تشترك مع الشعبوية في تقسيمها المانوي للمجتمع إلى «الشعب» و«النخب»، ولكن من منظور

(1) Cas Mudde, "The Populist Zeitgeist", *Government and Opposition*, vol 39, no. 4 (2004), p. 543.
(2) Cristóbal R. Kaltwasser & others, *The Oxford Handbook of Populism* (Oxford: Oxford University Press, 2017). P. 31.
(3) Ibid., pp. 30-31.

مناقض؛ إذ تعتبر «الشعب» غبيًا وخطيرًا، بينما ترى أن «النخب» مُتفوقة عليه أخلاقيًا وفكريًا. العدو الثاني للشعبوية هو **التعدُّدية** (pluralism)، إذ تنكرُ التعدديةُ وجودَ كتلٍ بشرية متجانسة في المجتمع، فلا «الشعب» متجانس ومتماثل ولا «النخب» كذلك.[4]

إن الفائدة الأبرز للمقاربة الفكرية عند مودّه، هي أنها تحدد العناصر الرئيسية للشعبوية، مميزةً إياها عن الظواهر القريبة منها والشبيهة بها مثل الديماغوجيا. **فالشعبوية** تتميز برؤيتها المانوية للمجتمع المنقسم بشكل حادّ بين «الشعب» و«النخب»، مع ادّعائها تمثيل إرادة الشعب. أما **الديماغوجيا فتتعلق بشكل رئيسي بمحاولات التأثير العاطفي في الجمهور والتلاعب به من خلال إيقاظ مخاوفه المسبقة**. ولذلك، فإن كثيرًا من الشعبويين يتصرفون كديماغوجيين بالفعل، لكن ليس جميعُ الديماغوجيين شعبويين.

رغم ذلك، فإنني أختلف مع مودّه في اعتباره الشعبوية «أيديولوجيا رقيقة» تتزاوج مع أيديولوجيات «أكثر سُمكًا». وعوضًا عن ذلك، أعتقد أن بعض الأحزاب السياسية الأيديولوجية وقادتها يتبنّون الشعبوية كاستراتيجية سياسية أو كأسلوب زعامة، ما يؤدي إلى خلق تركيباتٍ أيديولوجية جديدة مثل الشعبوية الفلاحية والشعبوية الاشتراكية والشعبوية الليبرالية. لكن الشعبوية لوحدها لا تملك ما يكفي لكي نعتبرها أيديولوجيا.

2. الشعبوية: أسلوب سياسي أم استراتيجية؟

قدّم بينيامين موفيت وسيمون تورمي عام 2014 مقاربة للشعبوية بوصفها أسلوبًا سياسيًا. وقد لاحظ الباحثان تدهورًا في شرعية الأحزاب التقليدية، وتراجعًا في حدة الانقسامات الأيديولوجية، وكذلك عزوفًا من الناس العاديين عن الاهتمام بالشأن السياسي. كل ذلك أدّى إلى «أَسْلَبَة السياسة» (stylization of politics)، حيث صارت الأساليب وأنماط الأداء تحتل مكانةً أكبر. يعرّف الباحثان الأسلوب السياسي بأنه «أنماط الأداء

(4) Mudde, p. 7.

والاستعراض المستخدمة في بناء العلاقات السياسية».[5]

آخذين بعين الاعتبار أن الشعبوية تفتقر إلى «جوهر»، سَعى الباحثان إلى استقراء الصفات المتشابهة بين الحالات المختلفة للشعبوية المعاصرة. وقد خلُصا إلى أن العناصر الرئيسية للشعبوية بوصفها أسلوبًا سياسيًا هي: **1) استجداء «الشعب»** بوصفه الجمهور الرئيسي، وموضوع السياسة، وحامل السيادة الحقيقي. **2) استغلال الأزمات:** سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو المتعلقة بالهجرة، واستدعاء حالة الطوارئ. **3) السلوك غير اللائق:** أي استخدام لغة الشارع، بما في ذلك من تعابير سوقية وألفاظ نابية، كنوعٍ من تحدّي الصوابيّة السياسية (political correctness) التي يبغضها الشعبويون.[6]

نلاحظ في مقاربة موفيت وتورمي أن العنصر الأول للشعبوية يعيدنا إلى المقاربة الفكرية، وبالتحديد وضع «الشعب» في مواجهة مع «النخب». بينما يمثل العنصر الثاني، وهو استغلال الأزمات، ملاحظة لافتة من الباحثين، من المهمّ الاستفادة منها في دراسات الشعبوية. بينما يركز العنصر الثالث على اللغة السياسية المستخدمة، وهذا ما يفتح الباب أمام التحليلات الخطابية والبلاغية.

وعلى مقربة من ذلك، يرى فرنسيس فوكوياما أن الشعبوية «أسلوب زعامة» (leadership style). إذ لاحظ أن القادة الشعبويين يميلون إلى صُنع حالة من «عبادة الشخصية» حول أنفسهم، مستخدمين «سُلطتهم الكاريزمية» لتحقيق ذلك، ومن أجل تحدّي سُلطة المؤسسات القائمة مثل الأحزاب السياسية، وإقامة علاقة مباشرة مع «الشعب».[7]

وحسب رأيه، فإن الديمقراطية الليبرالية الحديثة مُتَهَيْكِلَة في مؤسسات تتقاسم السلطات والأدوار، من بينها المحاكم والمؤسسات التشريعية ووسائل الإعلام الحرة. وهذه المؤسسات

(5) Benjamin Moffitt & Simon Tormey, "Rethinking Populism: Politics, Mediatization and Political Style", *Political Studies*, vol 62, no. 2 (2014), p. 387.

(6) Ibid., pp. 390-392.

(7) Francis Fukuyama, "What is Populism", *Atlantik-Brücke Publication Series*, no. 8 (2017), p. 10.

تشكّل عقبات في وجه القادة الشعبويين، وتمنعهم من التصرف بحرية مطلقة، وبالتالي تصبح هدفًا مباشرًا لهجماتهم. ولذلك فإن **الطابع الشخصاني للشعبوية** [8]، بوصفها **التفافًا جماهيريًا حول زعيم كاريزمي، يمثل تهديدًا مباشرًا لمؤسسات الديمقراطية الليبرالية** [9]. وإذا ما استخدمنا مصطلحات ماكس فيبر لوصف هذه المقاربة، فإن أسلوب الزعامة الكاريزمي المتمركز حول شخص السياسيّ الشعبوي، يخلق شكلًا من **السلطة الكاريزمية** التي تتحدى السلطة القانونية في الديمقراطيات الحديثة. [10]

تتداخل هاتان المقاربتان للشعبوية، بوصفها أسلوبًا سياسيًا وأسلوبَ زعامة، مع مقاربة كيرت ويلاند الذي يعتبر الشعبوية **استراتيجية سياسية**. تركز مقاربة ويلاند (2017) على ما يفعله الشعبويون أكثر مما يقولونه، وبالتحديد على ما يفعلونه من أجل الوصول إلى السلطة ومن ثم الاحتفاظ بها. بناءً عليه، يعرف ويلاند الشعبوية بأنها «استراتيجية سياسية يسعى من خلالها زعيم شخصاني إلى الوصول للسلطة الحكومية أو ممارستها، وذلك بالاعتماد على دعم مباشر، لا يمرُّ عبر الوسطاء أو المؤسسات، من عددٍ كبير من الأنصار الذين يكونون في الغالب غير منظّمين».[11]

ومن خلال التواصل المباشر، يسعى القادة الشعبويون إلى تعزيز روابطهم مع «الشعب» وتحشيد الأنصار حول شخصهم الكاريزمي، وتعبئتهم من أجل تحقيق أهدافهم التي

---

(8) من الشخصانية (Personalism)، وهي المذهب الذي يركز على الصفات الشخصية للفرد (مثل الكاريزما، القيم، الطِباع، العواطف) لفهم تأثيره في محيطه الاجتماعي أو السياسي.

(9) Fukuyama, p. 10.

(10) تحدث ماكس فيبر (1864-1920) في كتابه **الاقتصاد والمجتمع** عن أنماط السلطة الثلاثة. فالسلطة بمعناها الخام، أي القوة والنفوذ (وتقابلها power بالإنكليزية و macht بالألمانية) تحتاج إلى أن تشرعن نفسها لكي تغدو مقبولة اجتماعيًا، فتصبح بالتالي سلطة شرعية (أي authority بالإنكليزية و autorität بالألمانية). والأنماط الثلاثة هي: **1) السلطة التقليدية**: تستند إلى العادات والتقاليد مثل سلطة رجل الدين أو زعيم القبيلة أو الملك.
2) السلطة القانونية: تستند إلى الأنظمة والقوانين السارية في البيروقراطية الحديثة، ومثالها سلطة كبار موظفي الدولة.
3) السلطة الكاريزمية: وهي تقوم على صفات شخصية جذابة في القائد أو الزعيم، والمثال عليها قادة الثورات ومؤسسي الأديان.

(11) Kaltwasser & others, p 51.

يقدمونها في صورة «إرادة الشعب». ولكونها استراتيجية سياسية، فإن الشعبوية تتضمن طرائق وأدوات مختلفة سواء للفوز بالسلطة أو لممارستها. قد يشمل ذلك مجموعة متماسكة من آليات بناء العلاقات التي تتحقق من خلالها المشاركة السياسية، ويمرُّ من خلالها الدعم المتبادل. تأخذ هذه الآليات أشكالًا مختلفة وفقًا لكل حالة، وهي تتنوع من قائد شعبوي إلى آخر، وحسب الغرض السياسي الذي يسعى إلى تحقيقه، وكذلك حسب قاعدة الدعم الملتفة من حوله.[12]

تضيء هذه المقاربات الفرعية والمتداخلة للشعبوية (أسلوب سياسي، أسلوب زعامة، استراتيجية سياسية)، جوانب مهمة من هذه الظاهرة المرنة، وتذكّرنا بما نعرفه مسبقًا عن القادة الشعبويين وأساليبهم. ومع ذلك، فلا يمكن لأي منها أن تقدّم إطارًا شاملًا يمكن من خلاله دراسة معظم الأفكار والخطابات والأساليب والاستراتيجيات التي تُوصف بأنها شعبوية. ولذلك حاول بيير روزانفالون جمعها بعضًا إلى بعض.

3. مقاربة روزانفالون التركيبية

هنالك من يتوسع في مقاربته للشعبوية وتحديد معناها ونطاقها ومجالات بحثها، فيرى أنها تتكون من ظواهر سياسية واجتماعية متعددة، تشكّل باجتماعها كلًّا واحدًا أو وحدةً متسقة يمكن وصفها بالشعبوية. ومن ذلك مقاربة بيير روزانفالون التركيبية التي ترى في الشعبوية «ثقافة سياسية» تتكون من خمسة عناصر هي:

1. تصوُّر للشعب يركز على التمييز بين الـ «نحن» و الـ «هم».

2. نظرية في الديمقراطية الشعبوية تقوم بدورها على ثلاثة عناصر هي: (أ) تفضيل الديمقراطية المباشرة المتجسدة في الاستفتاء؛ (ب) رؤية استقطابية وانتخابوية مهووسة بسيادة الشعب، ترفض الهيئات الوسيطة، وتسعى إلى تدجين المؤسسات غير المنتخبة كالمحكمة الدستورية؛

(12) Ibid., p. 56.

(ج) تصوُّر للإرادة العامة يجعلها كما لو أنها كفيلة بأن تعبّر عن نفسها تلقائيًا.

3. تصوُّر للتمثيل يرتكز على تسويق صورة «الرجل الأمة» الذي يتمتع بقدرة ملموسة على تجسيد الشعب في شخصه.

4. سياسة وفلسفة في الاقتصاد تتبنى فكرة الحمائية القومية ضمن رؤية سيادوية.

5. خطة لإثارة الأهواء والمشاعر، وقد تتنوع هذه المشاعر بين «مشاعر التصوّر» الرامية إلى جعل العالم أكثر وضوحًا عبر استخدام سرديات ذات طابع تآمري، ومشاعر الفعل، ومشاعر الموقف.[13]

وفي الحقيقة، فإن هذه المقاربة التركيبة تحيط بمعظم الظواهر والحالات والأمثلة التي تُوصف عادةً بالشعبوية. فمن ناحية هنالك التقسيم المثنوي للشعب إلى «نحن و «هم»، والذي سوف يؤدي إلى حالة من الاستقطاب في الخطاب والمواقف. وهنالك أيضًا تصوّر حول الإرادة العامة الذي يدعي الفاعل الشعبوي تمثيلها، وهو تصوُّر يجمع ما بين الزعم بأن «الإرادة العامة» هي أمر معروف وملموس ومحدّد الموقف؛ والزعم بأن تحويلها إلى سياسات هو أمرٌ يسير وكفيل بحل المشكلات كافة. وكثيرًا ما يدعي الشعبويّون بأن سياساتهم نابعة من الإرادة العامة للشعب، وبأنها تجسيد لما يسمّونه الحسّ السليم أو الفهم الشائع (common sense). وهذه العناصر متضمّنة في مقاربة مودّه الفِكرية للشعبوية.

أما المكون الثالث للشعبوية — عند روزانفالون — فهو تسويق صورة للقائد العظيم الذي تتجسد فيه الأمة، وهذا يقترب من مقاربة الشعبوية بوصفها أسلوبًا سياسيًا، أسلوبًا للزعامة والقيادة، كما رأينا عند موفيت وفوكوياما. بينما رأى روزانفالون أن المكون الخامس يتجلى في خطة لإثارة المشاعر والأهواء، وهذا ما تقترب من مقاربة الشعبوية بوصفها استراتيجية سياسية، استراتيجية للتحشيد والتعبئة الجماهيرية، وهذا ما رأيناه عند ويلاند.

وأخيرًا، نتوقف عند المكون الرابع للشعبوية — حسب روزانفالون — وهو «سياسة وفلسفة

(13) بيير روزانفالون، **قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد**، ترجمة محمد الرحموني (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 23-24.

في الاقتصاد تتبنى فكرة الحمائية القومية». وفي الحقيقة فإن معظم الزعماء والسياسيين الشعبويين لا يتبنّون سياسات اقتصادية حمائية، هذه الصفة تنطبق على مارين لوبان وحزبها في فرنسا، وتنطبق نسبيًا على دونالد ترامب في الولايات المتحدة. لكنها لا تنطبق على معظم الأمثلة الشعبوية سواء كانت في أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو العالم العربي والإسلامي.

وعلى كل حال، تتميز بمقاربة روزان فالون التركيبية بأنها تجمع ثلاث مقاربات مختلفة للشعبوية: الشعبوية بوصفها أيديولوجيا، الشعبوية بوصفها أسلوب زعامة، والشعبوية بوصفها استراتيجية سياسية. وبالتأكيد فإن هذه المقاربة تساعد على دراسة الظاهرة بشكل واسع قد يشمل نماذج متعددة ومتنوعة، لكنها لا تساعد على ضبط مفهوم الشعبوية بشكل دقيق، ومن ثم تحديد المنهجية الأنسب لدراسة الظواهر الشعبوية وتحليلها.

وقد وصف روزانفالون الشعبوية التي تتكون من العناصر الخمسة المذكورة؛ بأنها «ثقافة سياسية»، لكننا لا نتفق مع ذلك، فالثقافة السياسية هي «مجموعة من المواقف والاتجاهات السياسية المعينة تجاه النظام السياسي وأقسامه المختلفة، والمواقف تجاه دور الفرد نفسِه في هذا النظام» [14]. وعادةً ما تقاس الثقافة السياسية من خلال استطلاعات الرأي التي تقوم بها المراكز البحثية. أما في مقاربة روزانفالون التركيبية للشعبوية، والعناصر الخمسة التي تتكون منها، فتبدو الشعبوية أقرب إلى كونها أيديولوجيا. لكنها ليست «أيديولوجيا رقيقة» (thin-ideology) كما هي عند مودّه، بل صارت في هذه الحال «أيديولوجيا سميكة» (thick-ideology).

(14) Gabriel A. Almond & Sidney Verba, *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations* (Princeton: Princeton University Press, 1963), p. 13.

4. الشعبوية بوصفها خطابًا سياسيًا

تنطلق المقاربة التي ترى في الشعبوية خطابًا سياسيًا من أعمال إرنستو لاكلو وشانتال موف. في كتابه «العقل الشعبوي» الصادر عام 2005، عزز لاكلو هذه المقاربة من منظور المدرسة البنائية الاجتماعية (social constructivism)، وذهب إلى أن الشعبوية هي وسيلة لتشكيل الواقع السياسيّ [15]. وعلى الرغم من تعرّض هذه المقاربة للنقد بسبب غموض مفهوم الشعبوية لديها، وعدم تحديدها الجمهورَ المستهدَف بالخطاب الشعبوي، إلا أنه دافع عن المقاربة الخطابية بالقول إن هذا الغموض ترجع علّته إلى غموض الواقع الاجتماعي نفسه. وفوق ذلك، فإن البنى المفهومية لا تحقق تماسكَها الداخلي إلا من خلال الخطاب وأدواته البلاغية.[16]

وهكذا فإن الشعبوية – عند لاكلو – هي طريقة لتشكيل السياسي (the political) [17]، والخطاب هو الساحة الرئيسية التي تتشكل فيها الموضوعية (objectivity). ولا يقتصر **الخطاب** (discourse) بهذا المعنى على ما هو منطوق ومكتوب فحسب؛ بل يشمل «أي **مجموعة معقدة من العناصر التي تلعب فيها العلاقاتُ دورًا تشكيليًا وتأسيسيًا**» [18]. وبهذا المعنى، تصبح «العلاقات» و«الموضوعية» مترادفتين. وبالبناء على فرديناند دي سوسيور، فإنه لا توجد مفردات إيجابية أو سلبية في اللغة، بل ثمة فوارق فقط، فالمفردات تأخذ معناها من خلال علاقاتها الفوارقية مع مفردات أخرى. وكذلك هي الأفعال، فالفعل يتحدد من خلال اختلافه عن أفعال ممكنة أخرى. ولهذا، فإن مصطلح

(15) Ernesto Laclau, *On Populist Reason* (London/New York: Verso, 2005), p. 4.

(16) Ibid., p. 67.

(17) مفهوم «السياسي» (the political) هنا، هو أقرب إلى المعنى الذي قصده كارل شميت (1888–1985): «يستند السياسي إلى تمايزاته الحاسمة، والتي يمكن إرجاع كل فعل ذي معنى سياسي إليها. إنّ التمييز الرئيسي الذي يمكن إرجاع الأفعال والدوافع السياسية إليه؛ هو التمييز ما بين الصديق والعدو». انظر:

Carl Schmitt, *The Concept of The Political* (Chicago: The University of Chicago Press, 2007), p. 26.

(18) Laclau, p 68.

«الشعب» ليس له معنى ثابت، إنه «دالّ فارغ» (empty signifier)، أو قُل إنه دالّ من غير مدلول محدد. وبالتالي فإن مدلوله يتشكل اجتماعيًا من خلال الخطاب السياسي.[19]

وهكذا فإن مفهوم «الشعب» يتشكّل في الخطاب السياسي الذي يظهر كاستجابة لمطالب اجتماعية غير مُلباة. قد تبدأ هذه المطالب على شكل مناشدة أو التماس، ثم تتحول إلى مطالب احتجاجية لا تقبل المساومة. وعندما يجتمع الأفراد من أجل تحقيق مطالبهم، فإنهم ضمنيًا يشكّلون «الشعب» [20] [21]. يحدد لاكلو شرطين مسبقين لظهور الشعبوية: 1) صناعة حدود داخلية متعارضة تفصل «الشعب» عن أولئك الذين في السلطة؛ 2) صياغة المطالب الاحتجاجية بصورة تجعل ظهور «الشعب» ممكنًا [22]. وبناءً عليه، فإن الشعبوية تقسّم المشهد الاجتماعي والسياسي إلى معسكرين: الشعب الذي يحتشد مع بعضه بعضًا خلف مطالب غير مُلباة، وفي الطرف المقابل يقف النظام أو الأوليغارشية أو المجموعة المسيطِرة [23]. وهذا التشكيل الاجتماعي السياسي هو في الأساس تشكيل خطابيّ.

تتميز مقاربة لاكلو بأنها تتجنب المفاهيم المسبقة عن الشعبوية والقادة الشعبويين. كما أنها لا تفترض أن يكون نقيضُ «الشعب» هو «النخب»؛ بل يمكن أن يكون السلطة أو النظام السياسي أو خصمًا داخليًا أو خارجيًا – وباختصار، إنه «الآخر». والمقاربة الخطابية مفيدة لأنها تفتح المجال لاستخدام منهج تحليل الخطاب في دراسة ظاهرة الشعبوية، وهذا ما سوف نفعله في هذا البحث.

---

(19) Ibid.

(20) Ibid., p. 73.

(21) يذكرنا ذلك بهتاف «الشعب يريد إسقاط النظام»، فعندما يجتمع بضعة ألوف أو مئات من الناس خلف مطلب احتجاجي معين، يصبحون هم «الشعب» الذي يريد.

(22) Ibid., p. 74.

(23) Ibid., p. 87.

5. تطوير المقاربة الخطابية–الفكرية

يتبنى هذا البحث مقاربة خطابية–فكرية للشعبوية، تقوم على الجمع ما بين مقاربتي إرنستو لاكلو وكاس مودّه. تتميز مقاربة مودّه من حيث تحديدها العناصر الثلاثة الأساسية في الشعبوية وهي الشعب والنخب والإرادة الشعبية، وهذا ما يمكّن من تمييز الشعبوية عن غيرها. بينما تميز مقاربةُ لاكلو من حيث أنها وسَّعتْ مفهوم الشعبوية من خلال اعتبارها خطابًا سياسيًا، وهذا ما يمكن الباحث من استخدام أدوات التحليل الألسنية والبلاغية.

وحتى عند اعتبار الشعبوية «أيديولوجيا رقيقة»، وهو رأي شائع في الأكاديميا، فإن تحديد وجودها في النصوص والخطابات من عدمه، يتطلب تحليلًا للمحتوى أو للخطاب في نهاية الأمر. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأفكار الثلاثة الرئيسية في الشعبوية تتشكل من خلال اللغة، وهي تكتسب معناها من خلال أنظمة معقدة من العلاقات بين الدالّات اللغوية والمدلولات غير الثابتة. وكما أشار بيير أوستيغوي: «الشعبوية بوصفها أيديولوجيا، يمكن دراستها من خلال الخطاب فحسب».[24]

ولذا فإن هذا البحث يتبنى مقاربة خطابية–فكرية للشعبوية، فالشعبوية أولًا وقبل أي شيء هي خطاب. ومع ذلك، ومن أجل تحديد ما إذا كان الخطاب الذي ندرسه شعبويًا، ينبغي أن تكون الأفكار الأساسية الثلاث للشعبوية موجودة فيه، مثل تقديم «الشعب» كمجموعة نقية ومتجانسة تقابلُها مجموعة فاسدة ومتجانسة أيضًا، هي الصورة العاكسة للشعب الفاضل، وتُشار إليها بـ «الآخر»، أو العدو، أو ببساطة «هُم». وبالتوازي مع ذلك، يُؤكد الفاعل أو المتكلّم الشعبوي أنه يفهم الإرادة الحقيقية والأصيلة للشعب، ويدعي أنه يتحدث باسمه. وفي معظم الحالات، تندمج»أنا» القائد الشعبوي مع «نحن» العائدة إلى الشعب.

(24) Markus Kranert, *Discursive Approaches to Populism Across Disciplines: The Return of Populists and the People*. (London: Palgrave Macmillan, 2020), p. 4.

في ضوء هذه المناقشات، أقدّم تعريفي للشعبوية المبني على كلّ من نظريات لاكلو ومودّه، على النحو التالي:

الشعبوية هي خطاب سياسي يُقدَّم فيه «الشعب» ككتلة واحدة متجانسة، وهي كتلة نقية وطيبة بفطرتها. ويدّعي المتكلّم الشعبوي أنه يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وهي إرادة خيّرة وسليمة على الدوام. وفي المقابل، تُقدَّم «النخب» – سواء السياسية أو الثقافية – ككتلة واحدة متجانسة، وهي كتلة فاسدة وشريرة بطبعها، تخون «الشعب» باستمرار وتتآمر عليه.

تمكننا المقاربة الخطابية-الفكرية من الاستفادة من أدوات التحليل الألسنية والخطابية والبلاغية. كما تمكننا من تمييز الخطاب الشعبوي عن غيره، فالشعبوي هو ما تُقدَّم فيه العناصر الثلاثة للشعبوية وفق الصور التي ذكرها التعريف. وفوق ذلك، تمكّننا من اكتشاف عناصر جديدة قد تكون مركزية في خطاب شعبوي معين، وناجمة عن تأثره وتشكُّله في سياق وطني وثقافي معين. وهذا ما سوف نلاحظه عند تحليل خطب الرئيس سعيّد، إذ تظهر فيه خصائص مميزة متشكلة من السياق الوطني والثقافي والحضاري لتونس.

ثانيًا: وسائل الإقناع البلاغية

تمكننا المقاربة الخطابية-الفكرية من استخدام تحليل الخطاب كمنهج، ومن الاستفادة من أدوات التحليل اللغوية والبلاغية. ولذا أقدّم عرضًا مقتضبًا لوسائل الإقناع البلاغية (Means of Persuasion)، وهي المعروفة من قبل الخُطباء والنقّاد منذ أيام اليونان القديم، وما زالت مستخدمة ومهمة ومؤثرة حتى يومنا هذا، سواءً حينما تظهر في شكلها التقليدي أو بعد أن تتحوّر إلى أشكال جديدة. وسوف نرى، أن لوسائل الإقناع البلاغية الكلاسيكية ارتباطًا وثيقًا بالخطاب الشعبوي عند الرئيس سعيّد، إذ هو يتمتع بسِمات الخطيب التقليدي ويستخدم أدواته.

وبينما تُترجم كلمة (rhetoric) في العادة إلى خطابة وبلاغة، فقد آثرتُ ترجمتها إلى بلاغة فقط، وذلك لكيلا تختلط مع «خطاب» و«خطابي» بمعنى (discourse) و (discursive). وبناء عليه، فإن مصطلحي «بلاغة» و«بلاغي» في هذا البحث هما مقابلان لـ (rhetoric) و (rhetorical)، أي بالإحالة إلى المعنى اليوناني للبلاغة كما أوضحه أرسطو في كتابه «فن الخطابة». وهما بذلك لا يحيلان إلى علم البلاغة العربي الذي يتألف من علوم المعاني والبيان والبديع. يعرّف **أرسطو** علم البلاغة بأنه **دراسة وسائل الإقناع المتوفرة في حالة معينة من الحالات** [25]. يشير ذلك إلى أن الإقناع هو الهدف الأساسي من التواصل ما بين المرسِل والمتلقي، إذ يسعى الخطيب إلى تبرير وإضفاء شرعية على الأفكار التي يطرحها أمام الجمهور.

وسائل الإقناع في البلاغة الكلاسيكية هي ثلاث وسائل متداخلة فيما بينها: الإيثوس والباثوس واللوغوس. يشير **الإيثوس** (Ethos) إلى الصفات الشخصية للمتكلّم، فكلما

(25) Simon Statham, *Critical Discourse Analysis: A Practical Introduction to Power in Language* (New York: Routledge, 2022), p. 156.

تمتّع بسُلطات وخبرات معينة يصبح خطابُه أكثر إقناعًا للجمهور [26]. إذ تعزز الصفات الحميدة للمتكلّم من موثوقية الحجج ومن مصداقيتها، وتمنحها قوة في مواجهة الخطابات المعارضة. هذه الوسيلة الإقناعية مرتبطة بشكل وثيق بالرئيس التونسي، حيث أن خبرته كأستاذ جامعي سابق للقانون الدستوري، جعلت الجمهور يثق بكلامه في المواضيع القانونية دونما تشكيك. كما أظهرته أثناء حملته الانتخابية لعام 2019 في صُورة الرجل الصادق والمتواضع ونظيف اليد.

وسيلة الإقناع الثانية هي **الباثوس** (Pathos)، وهي تهدف إلى استثارة عواطف الجمهور عبر استخدام تقنيات بلاغية متنوعة. وكثيرًا ما يستخدم الشعبويون اليوم وسيلة الباثوس. ومن الجدير بالملاحظة أن أرسطو قد أدرك أهمية هذه الوسيلة البلاغية منذ قرون، ووصفها بشكل قريب من طريقة استخدامها اليوم، إذ قال: «عندما يكون من المفيد أن يشعر الجمهورُ بالخوف، يجب على الخطيب أن يجعلهم يشعرون أنهم في خطر حقيقي من شيء ما، مشيرًا إلى أن ذلك قد حدث لأناس آخرين كانوا أقوى منهم، وأنه يحدث أو حدث فعلًا لأناس مثلهم» [27]. هذه إحدى الوسائل التي يستخدمها الشعبويّون اليوم حينما يقومون بتضخيم الأزمات، ونشر المخاوف والإشاعات، وبث الذعر بغرض التلاعب العاطفي بالجمهور. وإذا ما ضربنا مثالًا من الخطاب السياسي والإعلامي العربي، يلاحظ معظمنا أن قمع الأصوات المعارضة والتخويف من أي تحركات احتجاجية؛ يتمّ عبر إقناع الجمهور بأن أي اعتراض أو احتجاج سوف يودي بالبلاد إلى الهاوية، مذكّرينَ بما حدث للآخرين. ومثال ذلك: ألا تخافون أن يحصل لنا ما حصل في سوريا أو العراق؟ أن نصبح مثل ليبيا أو اليمن؟!

أما الوسيلة الثالثة للإقناع فهي **اللوغوس** (Logos)، وتتضمن تقديم الحجج في صورة منطقية. يركز اللوغوس على بنية المجادلة، فهي قد تتضمن إبراز علاقة سببية مثل لو أننا

(26) Ibid., p. 157.
(27) Ibid., p. 157.

فعلنا «س» فإن «ع» هي النتيجة المتوقعة. المهمّ في كل حال هو أن تظهر المجادلة في صورة منطقية [28]. عندما أشير إلى اللوغوس في هذا البحث، فإنني أعني به مختلف أشكال الاستدلال العقلي، بما في ذلك المنطق الصُوري وغير الصوري، والمنطق الذي في الأساطير وفي نظريات المؤامرة، وحتى المغالطات المنطقية. جميع هذه الأنواع المختلفة من الاستدلال العقلي تُستخدم لإقناع الجمهور بصحة المجادلة وعقلانية الطرح.

قد يعثر المرء على وسائل الإقناع البلاغية هذه في معظم الخطابات السياسية القديمة والحديثة. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظتُ أنماطًا متكررة يستخدمها الساسةُ الشعبويون في خطبهم وتصريحاتهم بغرض إقناع الجمهور بفكرة معينة أو مشروع سياسي أو لخلق واقع اجتماعي جديد. أقترحُ تسميتها بـ **أنماط الإقناع** (Patterns of Persuasion). هذه الأنماط ليس محصورة العدد أو الشكل، إلا أن الأكثر شيوعًا وتكرارًا منها هي ثلاثة: **1) تضخيم الأزمات واستغلالها؛ 2) الترويج لنظريات المؤامرة؛ و 3) شَيْطنة جماعة بشرية معينة واستخدامها ككبش فداء.**

وقد شهد العالم في السنوات الأخيرة عددًا من الأزمات الاقتصادية والبيئية والصحية، أثرت بشكل واضح على المشهد السياسي وعلى خطابات السياسيين. وتناول العديد من علماء السياسة كيف ساهمت الأزمة المالية عام 2008 وأزمة اللاجئين عام 2015 في صعود موجة اليمين الشعبوي المتطرف. وفي الواقع، تبدو العلاقة بين الشعبوية والأزمات علاقة تبادلية، فمن جهة تساعد الأزمات على صعود الأفكار والخطابات الشعبوية، ومن جهة أخرى يبحث الساسة الشعبويون عن الأزمات من أجل تضخيمها واستغلالها، وقد يفتعلون الأزمات بأنفسهم في بعض الحالات.

ويبدو **تضخيم الأزمات واستغلالها**، بوصفه نمطًا من أنماط الإقناع، متشابكًا بشكل عميق مع وسائل الإقناع كما شرحَها أرسطو. فهو نمط يعتمد أولًا على **الإيثوس**، إذ تلعب مصداقية الزعيم الشعبوي دورًا أساسيًا في إقناع الجمهور برسالته، وخصوصًا حينما يقدم

(28) Ibid., p. 158.

نفسه غريبًا (outsider) عن المنظومة السياسية ثم يقدم نفسه منقذًا (savior) للشعب من نظام فاسد. ثانيًا، يلعب **الباثوس** دوره عندما يبالغ الشعبويون في خلق الأزمات أو تصويرها، ويثيرون شعورًا عامًا بالذعر والرعب (خُذ مثلًا وصفَ ترامب للهجرة بأنها غزو أو اجتياح invasion)، ثم يقدمون حلولًا سياسية مفرطة التبسيط. وذلك أيضًا لا يتحقق من دون **اللوغوس**، وبغض النظر عما إذا كان المنطق المعروض يتماشى مع المنهجية العلمية أم لا. إذ يتمُّ تقديم بعض «الحجج المنطقية» في صورة مبسطة مثل أن «س» يؤدي إلى «ع»، كمثل الزعم أن المهاجرين هم سبب الأزمة الاقتصادية. وأحيانًا يتم تدعيم الحجج باستخدام إحصائيات صحيحة، لكن قراءتها وتحليلها والاستنتاج منها قد يتمّ بطرق غير صحيحة أو متلاعب بها.

ونجد أن نمط إقناع **نظرية المؤامرة** متداخل أيضًا مع وسائل الإقناع البلاغية الكلاسيكية. إذ تُستخدَم نظرية المؤامرة كنموذج تفسيري سهل، يعتبر أن للسلطات والحكومات والمنظمات الكبيرة أجندةً مخفية يجري تنفيذها عبر مؤامرات سرية. وبعد تجميعٍ واسع ومعقّد لحشد من الحقائق والحوادث والتخمينات؛ يحاول منظّرو المؤامرة إثباتَ أنّ هنالك مؤامرات شريرة كُبرى تقف وراء الأحداث التاريخية، وتحرّك عالمنا الراهن، وترسم سيناريوهات المستقبل [29]. ولكي تصبح نموذجًا تفسيريًا مقبولًا عند الجمهور، لا بدّ من أن تثير مخاوفهم المسبقة (باثوس)، وأن تربط ما بين أحداث متباعدة ومتفرقة لتقدمها بصورة منطقية مقنعة (لوغوس)، ونضيف إلى ذلك شخصية المتكلم ومصداقيته في نظر الجمهور (إيثوس).

وفي النهاية، فإن **شيطنة جماعة بشرية** معينة واستخدامها ككبش فداء، لهو أمرٌ شائع لدى اليمين الشعبوي المتطرف في الغرب، ومن بين الجماعات المشيطَنَة عادةً نذكر الغجر، واللاجئين، والمهاجرين غير الشرعيين. ويختلف ذلك حسب كل بلد وفي كل مرحلة سياسية، ففي خطاب الترامبية نجد أن ذوي الأصول المكسيكية والأمريكية اللاتينية (Hispanic) هم المشيطَنون بصورة متكررة.

(29) عبد الكريم بدرخان، **في العنصرية الثقافية: نظريات ومؤامرات وآداب** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024). ص 122.

ثالثًا: المنهجية: تحليل الخطاب والأفكار

يعتمد البحث على المقاربة الخطابية–الفكرية للشعبوية، ما يجعل تحليل الأفكار وتحليل الخطاب أكثر منهجين ملائمين لدراسة ظاهرة الشعبوية. نبدأ بتحليل الأفكار لنرى إذا ما كانت الأفكار الثلاث الرئيسية في الشعبوية متوفرة في خطاب معين، ومن ثم نمضي إلى فحص كيفية إنتاج الأفكار والمعاني والقيم وصياغتها وعرضها بالاعتماد على تحليل الخطاب، وبعد ذلك يمكننا النظر في وسائل الإقناع وأنماط الإقناع في حال توفرها في الخطاب الذي ندرسه.

1. تحليل الأفكار (Ideational Analysis)

نستخدم تحليل الأفكار من أجل دراسة المفاهيم الرئيسية الثلاثة في الشعبوية: الشعب والنخب والإرادة الشعبية. في أي صورة تظهر هذه المفاهيم؟ وما هي الصفات والخصائص التي تُضفى على كل منها؟

يقوم تحليل الأفكار في الأساس على فحص الأفكار الموجودة داخل نصّ معين، ويُعتَبر التفسير والتأويل جزءًا أساسيًا من هذه التحليل. يعني ذلك أن تحليل الأفكار يتجاوز النصّ المقروء أو الخطاب المسموع إلى غاية الوصول إلى الأفكار الكامنة وراءه. الهدف الرئيسي هو تحديد الأفكار الأكثرَ محورية خطاب معين. وبناء عليه، فقد يمتدّ الهدف بعد ذلك إلى البحث عن أصول تلك الأفكار، وشرح تطوّرها، وتوقُّع نتائجها وعواقبها.[30]

وفي حالة الشعبوية، ينبغي في الخطوة الأولى فحص فكرة الشعب، وفكرة النخب، وفكرة الإرادة الشعبية من أجل تحديد إذا ما كان النص أو الخطاب شعبويًا. قد تكون لهذه

(30) Øivind Bratberg, *Tekstanalyse for samfunnsvitere* (Oslo: Cappelen Damm Akademisk, 2022), p. 113.

الأفكار المحورية وللسِمات المضفاة عليها جذور عميقة في ثقافات وتقاليد وأيديولوجيات معينة، ومع ذلك؛ فمن الممكن ظهورها أو تقديمها في أشكال معدّلة أو صور جديدة. ولذلك، فإن الهدف من تحليل الأفكار هو الكشف عن كيفية إنتاج هذه الأفكار، وإعادة إنتاجها، ومن ثم تمثيلها وتقديمها بطرقٍ تعزّز من مصداقية ومشروعية طروحات معينة.

يعتمد تحليل الأفكار على الاستنتاج الاستنباطي (deductive) من حيث المبدأ. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يصادف الباحث أفكارًا جديدة في النص أو الخطاب الذي يدرسه، غير تلك التي يبحث عنها. وقد يلاحظ أنه حتى الأفكار التي يبحث عنها قد تأخذ أشكالًا وألوانًا مختلفة تبعًا للسياق التاريخي والثقافي الخاص بكل بلد وحالة. وهذا ما يتطلب استخدام تحليل الأفكار بطريقة استقرائية (inductive)، ما يمكّن في نهاية البحث من تشكيل إطار نظري أو نموذج جديد لم يكن معروفًا قبل البدء في التحليل [31]. وفي النهاية، من خلال فحص الأفكار المركزية في الخطاب، بطريقة استنتاجية واستقرائية معًا، يمكننا تحديد **أيّ الأفكار أكثر محورية وأهمية، وما هي المكونات الأيديولوجية والثقافية التي انبثقت عليها**.

2. تحليل الخطاب (Discourse Analysis)

ثمة الكثير من التعريفات للخطاب ولتحليل الخطاب. المهمّ مبدئيًا هو أن تحليل الخطاب يحاول استكشاف **كيف تمنح بعضُ الخطابات معانٍ وشرعيةً للممارسات الاجتماعية وللمؤسسات السياسية** أيضًا. ومن حيث الأساس، يُعتبر الخطاب مجموعة من الأفكار والمفاهيم التي يتمُّ من خلالها إنتاجُ المعنى وإعادة إنتاجه في سياق معين. وبالتالي، فإن تحليل الخطاب لا يشمل النصّ فحسب، بل العلاقة ما بين النصّ وسياقه كذلك. بالإضافة إلى الديناميات الأوسع للقوة والسلطة التي تشكّل ذلك السياق.[32]

(31) Ibid., p. 114.
(32) Sandra Halperin & Oliver Heath, *Political Research: Methods and Practical*

يعتبر تحليل الخطاب عملًا تفسيريًا (interpretive) وتشكيليًا (constructive) في الوقت ذاته، ما يجعله متوافقًا مع المقاربة الخطابية–الفكرية التي نعتمدها للشعبوية. يفترض الجانب التفسيري من التحليل أن الأفراد يتصرفون بناءً على معتقداتٍ أو قيم وأيديولوجيات معينة، وبالتالي فمن أجل فهم السلوك السياسي يجب أن نعرف المعاني التي يُضفيها الأفرادُ على أفعالهم. بينما يفترض الجانب التشكيلي–البنائي (constructive) أن تلك المعاني التي يُضفيها الأفراد على أفعالهم هي مشكّلة اجتماعيًا وخطابيًا في الأصل.(33)

وعلى سبيل المثال، حينما نستخدم تحليل الخطاب لدراسة الخُطب العامة للرئيس سعيّد، فإنّ التركيز لا يقتصر على الأفكار المركزية وكيف تصوغُها مفرداتُ اللغة وعلائقها فحسب، بل أيضًا على اللغة في سياقها التاريخي والسياسي. ومن المثير للاهتمام ملاحظةُ كيف تُصَاغ الأفكار والمجادلاتُ من المادّة اللغوية، لكنّ الأكثر إثارةً للاهتمام هو كيف تُصنَع هذه الأفكار والقيم والمعاني من أجل تبرير الأفعال والممارسات، وإضفاء الشرعية على القرارات والسياسات، وحتى على النظام السياسي ككل.

بالمقارنة مع تحليل الأفكار، فإن **تحليل الخطاب يركز على العناصر اللغوية الجماعية لصناعة المعنى**. يساعدنا تحليل الخطاب في فهم التصوُّرات الجماعيّة للمعاني، لكنّ دور الأفراد أو مبادرتهم لا يغيبان، وذلك أننا نُشكِّل هذه المُشترَكات المعرفية، وفي نفس الوقت فإننا نتأثر بها ونتشكَّل منها (34). على كل حال، لا يزعم هذا البحث وجود حدود صارمة ما بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب وتحليل الأفكار. وعندما يمارس الباحث تحليل الخطاب، فإنه يجد نفسه متأرجحًا ما بين النصّ بمحتواه السطحي والعميق من جهة، والأفكار الرئيسية التي قد تظهر في النص أو تكون كامنة بين سطوره، من جهة أخرى.

واليوم، ثمة مدرستان رائدتان في تحليل الخطاب: المدرسة القارّية أو ما بعد البنيوية التي يمثلها إرنستو لاكلو وشانتال موف، وهي المبنية في الأساس على أعمال ميشيل فوكو؛

Skills (Oxford: Oxford University Press, 2020), pp. 364-365.

(33) Ibid., p. 366.

(34) Bratberg, p. 76.

وهنالك المدرسة البريطانية للتحليل النقدي للخطاب (CDA)، وخيرُ من يمثلها هو نورمان فيركلوف. وفي مختلف مدارس تحليل الخطاب، فإن **الطريقة التي نتحدث بها عن العالم لا تعكس ما فيه من ظواهر وعلاقات اجتماعية بشكل محايد، بل هي تلعب دورًا فاعلًا في خلق هذه الظواهر والعلاقات وفي تغييرها.**(35)

يستند هذا البحث إلى المدرسة ما بعد البنيوية لتحليل الخطاب، العائدة في الأصل إلى تنظيرات فوكو، والتي تركز على الكيفية التي تشكّلُ بها الخطاباتُ الأشياءَ التي تتحدثُ عنها بشكل منظّم ومنهجي. تفترض نظرية الخطاب ما بعد البنيوي أن الطريقة التي يتحدث بها الناس عن العالم لا تعكس الحقيقة الموضوعية للعالم، بل تعكس نجاح طريقة معينة للتفكير ورؤية محددة للعالم.(36)

يُعتبر إرنستو لاكلو وشانتال موف أبرز ممثّلين معاصرين لهذه المدرسة. وقد ذهبا – مُستندَين إلى أعمال فرديناند دي سوسيور – إلى أنه لا يمكن أبدًا تثبيتُ المعاني بشكل دائم، وذلك أن اللغة غير مستقرة بشكل جوهري. وبالتالي، ليست الخطابات كيانات مغلقة، ولكنها تتطور باستمرار من خلال الصراع مع خطابات أخرى. غايةُ هذا الصراع هو تحقيق الهيمنة من خلال تثبيت معاني اللغة بطريقة معينة. وبالتالي، يمكن فهمُ الهيمنة في هذا السياق على أنها سيادةُ منظور محدد.(37)

ثمة مفهوم أساسي في نظرية لاكلو وموف هو «نقطة العَقْد» (nodal point). نقطة العَقْد هي دالّة أو مصطلح مميّز ومركزي داخل بنية الخطاب. إنها تعمل بمثابة نقطة محورية (focal point) يتمُّ من حولها تنظيم معاني العناصر الأخرى في الخطاب، وربطها بعضها ببعض من خلال ارتباطها جميعًا بالنقطة المحورية. وهكذا فإنّ **نقطة العقد (nodal point) تساعد على تثبيت المعاني مؤقتًا داخل تشكيل خطابي معين.**

(35) Louise Philips & Malcom W. Jørgensen, *Discourse Analysis: A Theory and Method*(London: SAGE Publications, 2002), p 1.
(36) Halperin & Heath, p. 367.
(37) Philips & Jørgensen, pp. 6-7.

إذ هي تربط بُنى الخطاب بعضها ببعض من خلال ربط العناصر المختلفة معًا، ما يسهل إنتاج معانٍ اجتماعية محددة [38]. خذْ مثلًا كلمة «ديمقراطية» إذا ما وضعتْ في سياق خطاب نيوليبرالي، فإنها قد تُفهم على أنها مرتبطة بالأسواق الحرة والحقوق الفردية. أما إذا وضعت في سياق خطاب يساري احتجاجي، فإنها قد تُفهم بمعنى المشاركة الجماعية والعدالة الاجتماعية.

وفي الخطاب الشعبوي، يمكن اعتبار كل من «الشعب» و«الإرادة الشعبية» نقطتي عَقدٍ محوريتين وشائعتي الاستخدام. إذ يُصوَّر «الشعب» غالبًا كمجموعة متجانسة وطيّبة، في مقابل «النخب» التي تُصور على أنها فاسدة أو بعيدة عن هموم الناس. وهنا «الشعب» بوصفه نقطة عقد (nodal point) يقوم بربط عناصر خطابية متنوعة بعضها مع بعض، ليشكّل منها معانيَ النقاء والطيبة والأصالة، أو الشرعية الحقّة، أو صورة للمحرومين والمتروكين لوحدهم (the left behind). وبالطريقة ذاتها، تعمل «الإرادة الشعبية» كنقطة عقد في الخطاب الشعبوي، إذ تشدُّ إلى كلام المتكلّم معانيَ الشرعية والسيادة بخيوط خطابية وبلاغية، وتثبتُ هذه المعاني فيه بشكل مؤقت.

(38) Ernesto Laclau & Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*, 2nd edition (London/New York: Verso, 2001), pp. 112-113.

رابعًا: مخطط التحليل

تتشكل المادة الإمبريقية لهذا البحث من الخطب الرسمية، والحوارات، والمؤتمرات الصحفية التي أجراها الرئيس قيس سعيّد ما بين عامي 2019 و2024. ولقد تم جمع هذه المادة من مصادر ثلاثة: المصدر الأول والأكثر استخدامًا هو الموقع الرسمي لرئاسة الجمهورية التونسية (https://www.carthage.tn). المصدر الثاني هو القناة الرسمية لرئاسة الجمهورية التونسية على منصة اليوتيوب:

(https://www.youtube.com/@presidenceTN)

وكذلك صفحتها الرسمية على منصة الفيسبوك:

(https://www.facebook.com/Presidence.tn).

وأما المصدر الأخير فهو التلفزيون الوطني التونسي «الوطنية 1» عبر قناته الرسمية على منصة اليوتيوب: (https://www.youtube.com/@WataniaReplay).

وبعدما قمتُ بتفريغ الخطب والتصريحات المسجلة إلى نصوص مكتوبة بواسطة الذكاء الاصطناعي، لكي أتمكن من قراءتها وتحليلها، فإنني لا أوردها في البحث كاملة، بل أستخدم اقتباسات منها قد تطول أو تقصر. كل اقتباس مأخوذ من المصادر المذكورة أعلاه، يُشار إليه في البحث بـ (اقتباس) متبوعًا برقم الاقتباس (مثلًا: اقتباس 33). وإذا صادفَ القارئ جملة مقتبسة من دون كلمة (اقتباس) ورقم في نهاية الجملة، فهذا يعني أنها تشترك مع الجملة أو الجمل التي تليها في الاقتباس ذاته. وفي نهاية البحث، سوف يجد القارئ «ملحق الاقتباسات»، وفيه الاقتباسات الكاملة مع تواريخ الخطب أو المقابلات، ومناسباتها، ومع الروابط الموصلة إلى مقاطع الفيديو الأصلية المأخوذة منها.

وفي الحقيقة، يتطلب تحليل خطب الرئيس سعيد قراءة متعمقة، فهو ليس شعبويًا مبتذلًا، بل أستاذ قانون دستوري يستخدم العربية الفصيحة بصورة منمّقة، ويدعم أفكاره وحججه

بوسائل بلاغية متنوعة. بالإضافة إلى ذلك، فهو كثيرًا ما يشير إلى موادّ دستورية وقانونية أو أحداث تاريخية. وأخيرًا، يتضمن خطابه العديد من الرموز والإشارات الثقافية المستلهمة من التراث العربي الإسلامي.

يقوم التحليل في هذا البحث على ثلاث مستويات. المستوى الأولى هو **تحليل الأفكار** (ideational analysis) الذي يركز على تحديد الأفكار الأساسية المتضمنة في خطاب معين. وهو يبدأ بتحليل استنتاجي (deductive) يبحث عن الأفكار الرئيسية الثلاث للشعبوية، وهي الشعب والنخب والإرادة الشعبية، ويعرض كيفية تشكيلها وتصويرها وتمثيلها في الخطاب. ومن ثم قد يستكشف – بطريقة استقرائية (inductive) – أفكارًا جديدة تلعب دورًا محوريًا في خطاب معين، إما لأنها تتكرر كثيرًا فيها أو لأنها تشكل نقطة عقد مركزية (nodal point) بين عناصر خطابية مختلفة.

المستوى الثاني هو **تحليل الخطاب** (discourse analysis) الذي يركز على اللغة ودورها في تشكيل التصوّرات والمدركات حول الواقع الاجتماعي. الغاية هي كشف الكيفية التي تبنى بها المعاني، وتتوالد بها الأفكار، وكيف تصاغ بشكل يلقى قبولًا واعترافًا من الجمهور المخاطب. وبما أن البحث يتناول كيف ساهم الخطاب الشعبوي في تبرير مسار الردة الديمقراطية في تونس، فإن تحليل الخطاب سوف يكشف الحجج الفكرية والبلاغية التي استخدمها الرئيس سعيّد من أجل تبرير قرارات معينة، وإضفاء الشرعية على التحولات الكبرى التي قادها وأدت إلى تغيير النظام السياسي بشكل حاسم.

أما المستوى الثالث والأخير فهو **التحليل البلاغي** (rhetorical analysis) الذي يقوم بكشف وسائل الإقناع البلاغية الكلاسيكية المستخدمة في خطاب معين، وهي الإيثوس والباثوس واللوغوس. بالإضافة إلى أنماط الإقناع، ومن أكثرها شيوعًا تضخيم الأزمات واستغلالها، والترويج لنظريات المؤامرة، وشَيْطنة جماعة بشرية معينة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مستويات التحليل الثلاثة – تحليل الأفكار والخطاب والبلاغة – لا تطبّق على جميع الخطب أو الاقتباسات التي هي موضع الدراسة، بل يتوقف الأمر أولًا على

الموضوع أو الفكرة التي نبحث عنها وننوي إثباتها أو دحضها. كما يتوقف الأمر على الخطاب نفسه وما يتوافر فيه من أفكار ومعانٍ وصيغ لغوية ووسائل بلاغية، فليست كل الخطابات على درجة واحدة من الغنى الذي يفتح للباحث أبواب التحليل والتأويل المتنوعة.

وفي كلمة أخيرة نختتم بها هذا الفصل، نذكّر بأن الخطاب يتضمن الإنتاج الجماعي للمعاني والقيم، وهذا ما يعني أن كلّا من المرسِل والمتلقي يلعبان دورًا رئيسيًا في تشكيله. وهذا ما يفترض أن يكون الجمهور قد استبطنَ مسبقًا قيمًا وأفكارًا ومواقف معينة، وهي التي تسهّل عملية تلقي الخطاب، واستيعابه، وقبول ما فيه من طروحات ومواقف ومزاعم. وهكذا، فإن عملية التفاعل المتبادل بين المرسِل والمتلقي هي ما تشكّل المعاني والقيم الجماعية في سياق اجتماعي معين.

وفي تونس، اعتاد المواطنون منذ عهد بورقيبة (في منصب الرئاسة منذ 1957 إلى 1987) على وجود رئيس قوي، أو «الرجل الكبير»، الذي يتحدث إلى الناس مباشرة عبر التلفاز أو المذياع ويقدّم لهم النصح والإرشاد. ويبدو أن الرئيس سعيّد قد استفاد من هذا الإرث السياسي المستبطَن لدى كثير من التونسيين أثناء ولايته الرئاسية الأولى. لم يقتصر الأمر على مخاطبة المواطنين مباشرةً من خلال خطب تلفزيونية تبث على القنوات الرسمية، ثم يحلّلها المحلّلون في وسائل الإعلام لكي يستلهموا منها الرشد والصلاح. ولكنه تضمن فيما بعد تحويل النظام السياسي إلى نظام رئاسويّ مركزيّ، يتمتّع فيه «الرجل الكبير» بسلطات واسعة على مؤسسات الدولة المختلفة، وهذا ما يبدو مقبولًا لدى كثير من المواطنين.

ولقد كان المواطن التونسي مُحبطًا بالفعل من الطبقة السياسية التي حكمت البلاد منذ الثورة التونسية عام 2011. وهو إحباط وسخط جعل الكثيرين يتقبّلون خطاب سعيّد الناقد والمهاجم للنخب التونسية من أحزاب سياسية وبرلمانين ووزراء، ويجدون فيه ما يعبر عمّا يجول في أنفسهم. وهكذا، يجد الخطاب الشعبوي قبولًا واحتفاءً في ظل «مزاج سياسي» ساخط على الأحزاب والمؤسسات الديمقراطية، ويميل بالفعل لصالح «الرجل الكبير» على حساب طبقة سياسية واسعة، لكنها متشرذمة وغير فعّالة.

لكن قبل تحليل خطب الرئيس سعيّد في فترته الرئاسية الأولى، لا بدّ من معرفة السياق التاريخي الذي صعد من خلاله إلى الحكم. وهذا ما يتطلب عرضًا تاريخيًا موجزًا لتونس المعاصرة، ولا سيما الإضاءة على ثورة الكرامة عام 2011، وعملية الانتقال الديمقراطي التي أعقبتها.

الفصل الثالث

خلفية تاريخية للحالة التونسية

يقدم هذا الفصل لمحة موجزة عن تاريخ تونس منذ تشكّلها ككيانٍ سياسي في مطلع القرن الثامن عشر وحتى انتخاب قيس سعيّد رئيسًا عام 2019. فمن المفيد قبل تحليل السياسة في بلد معين التعريف بتاريخه الحديث. ما ينبغي تسليط الضوء عليه في هذا الفصل هو، أولًا، أن تونس موجودة ككيان سياسي منذ مدة تقارب 320 عامًا. وثانيًا، المرور على تاريخ تونس بعد الاستقلال عام 1956، وأهم الأحداث التي جرت في عهد الرئيسين اللذين حكما منذ الاستقلال وحتى اندلاع الثورة عام 2011، وهما الحبيب بورقيبة (من 1957 إلى 1987) وزين العابدين بن علي (من 1987 إلى 2011). ثم جاءت الثورة، ثالثًا، وتلتها عملية انتقال ديمقراطي فيها من الصعوبات بقدْر ما فيها من النجاحات. رابعًا وأخيرًا، نتوقف عند المشهد السياسي عشية الانتخابات البرلمانية والرئاسية لعام 2019، ونستعرض «المزاج الشعبويّ» المحيط بتلك الانتخابات.

أولًا: تونس بوصفها كيانًا سياسيًا موحدًا

كانت تونس جزءًا من الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1534. ثم بدأ التاريخ الحديث لتونس في عام 1705، مع تأسيس الحسين بن علي لحكم أُسرة البايات الحسينية التي حكمت الإيالة التونسية منذ ذلك الحين وحتى عام 1956. ومنذ ذلك الوقت، حققت تونس استقلالًا ذاتيًا وفعليًا مع الاعتراف الاسمي بالدولة العثمانية. وهكذا صار للكيان السياسي التونسي حدود واضحة، ما أرسى هوية لدولة وطنية شِبه مستقلة، معرّفة بحدود شِبه ثابتة، وبولاء القاطنين على أرضها لسُلطتها وخضوعهم لقوانينها.

هذا ما يميز تونس عن معظم الدول الأفريقية التي نالت حدودها كدولة وطنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بعد نضال طويل من أجل تصفية الاستعمار. وكذلك تتميز عن دول المشرق العربي مثل سوريا ولبنان والأردن وفلسطين والعراق، حيث حصلت على حدودها الحالية بعد توافقات بين القوى الاستعمارية، وصراع داخلي وخارجي خاضته نخبُها السياسية من أجل الاستقلال. ولذلك، فقد ساهم استقرار تونس ككيان سياسي على مدى ثلاثة قرون في تسهيل التطورات الحديثة التي شهدتها، ومن بينها عملية بناء الأمة التونسية – التَونَسَة (Tunisité) – تحت زعامة بورقيبة (1957-1987)، وكذلك عملية الانتقال الديمقراطي بعد الثورة عام 2011.

وخلال حكم سلالة البايات الحسينية (1705-1957)، شهدت البلاد مرحلة تحديث اقتصادي وإداري وعمراني في عهد الباي حمودة باشا الذي حكم ما بين عاميّ 1837 و 1855، من أبرزها إنشاء جيش نظامي على النمط الأوروبي، وتأسيس المدرسة الحربية في باردو، وتنظيم القضاء والإدارة العامة، وكان **إلغاء الرقّ** عام 1846 علامة فارقة في ذلك الزمن. ثم حكمَ محمد باي من 1855 إلى 1859، وقد صدرت في عهده وثيقة رائدة تُعرف باسم «عهد الأمان» عام 1857، وهي تُعتبر أول وثيقة حقوقية شبه دستورية في

العالم العربي والإسلامي. كان **عهدُ الأمان** ثوريًا من حيث إعلانه المساواة أمام القانون والقضاء من دون تمييز على أساس الدين: «جميع رعايانا من مسلم ونصراني ويهودي في الضمان على أموالهم وأنفسهم وأعراضهم سواء». كما نصّ على حرية الاعتقاد، وأقرَّ حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين. وأكد على سيادة القانون من حيث منعه الاعتقال التعسفي، وعدم جواز معاقبة أي شخص أو مصادرته أمواله من دون حكم قضائي.[1]

كانت وثيقة الأمان بمثابة حجر الأساس الذي بُني عليه دستور عام 1861 الذي صدر في عهد محمد الصادق باي (حكم بين 1859 و 1882)، والذي يعتبر أول دستور في العالم العربي والإسلامي. إنه دستور ينص أولًا على الفصل بين السلطات الثلاث، ثم يقيد السلطة المطلقة التي كانت ممنوحة للباي، ويجعله مقيدًا بموافقة المجلس الأكبر (البرلمان) في شؤون الضرائب والميزانية والقرارات السياسية. كما أكد الدستور على المساواة بين المواطنين من دون أي تمييز بين مسلمين ومسيحين ويهود، وكفل الحريات العامة وحمى الملكية الخاصة [2]. لكن الدستور واجه اعتراضًا واسعًا من قبل فئات مختلفة من الشعب، ولا سيما من رجال الدين، ولذلك تمّ إيقاف العمل به عام 1864 بعد اندلاع ثورة علي بن غذّاهم. وفي عهد محمد الصادق باي برزت شخصية رجل الدولة الإصلاحي والمفكّر السياسي **خير الدين التونسي** (1820-1890)، الذي تولى مناصب عدة من بينها وزير المالية ومن ثم منصب الوزير الأكبر. وقد شهد عهده إصلاحات وتحديثات اقتصادية ومالية وتعليمية، من بينها تأسيس المدرسة الصادقية عام 1875 التي تخرج منها خيرةُ رجال العلم والسياسة في تونس.

وكما يبدو، فإن تونس كانت سائرة في نهج بناء دولة حديثة على غرار مصر في عهد

(1) موقع «الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية» في تونس، شوهد يوم 2025/5/26 في:
https://web.archive.org/web/20160812042114/http://www.droitsdelhomme.org.tn/

(2) موقع «الأرشيف الوطني التونسي»، شوهد يوم 2025/5/26 في: **https://sl1nk.com/e01pru1**

محمد علي باشا، وعلى ضوء الحداثة المتسارعة عند جيرانها الأوروبيين. لكنْ وبسبب أزمات اقتصادية متفاقمة، غرقت تونس في الديون الخارجية بعد اقتراضها مبالغ ضخمة من البنوك الأوروبية، وعجزت الدولة عن السداد. بالإضافة إلى احتدام التنافس الجيوسياسي بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا على منطقة شمال أفريقيا، والذي انتهى بتقاسم مناطق النفوذ فيها. وفي أيار/مايو عام 1881 وصلت السفن الفرنسية إلى الشواطئ التونسية، وأرغمت الباي محمد الصادق على توقيع معاهدة قصر السعيد (معاهدة باردو) التي فرضت الحماية الفرنسية على البلاد. وبموجب المعاهدة فإن تونس تتمتع بالاستقلال الذاتي ويبقى الباي في منصبه، لكن فرنسا تسيطر على السياسة الخارجية، وتشرف على الشؤون المالية، مع ضمان وجود عسكري فرنسي دائم على الأراضي التونسية. وكان المقيم العام الفرنسي (Résident Général) هو الحاكم الفعلي لتونس طوال فترة الحماية.

بقيت تونس تحت الحماية الفرنسية لمدة 75 عامًا، إلى أن نالت استقلالها عام 1956 بعد نضال سياسي ومسلّح طويلين. فبعد معاهدة الاستقلال الداخلي في 3 حزيران/يونيو 1955، تم توقيع معاهدة الاستقلال التام في 20 آذار/مارس 1956 وبموجبها أُلغيت الحماية نهائيًا، وأُعلنت تونس دولة مستقلة ذات سيادة لها برلمان وجيش وطني وسياسة خارجية مستقلة. وفي العام التالي، وتحديدًا في 25 تموز/يوليو 1957، أعلن المجلس القومي التأسيسي التونسي إلغاء النظام الملكي (البايليك الحسيني)، وقيام الجمهورية التونسية. كما أُعلن عن تنصيب رئيس الوزراء الحبيب بورقيبة كأول رئيس للجمهورية التونسية، **بصفة مؤقتة**، إلى حين وضع دستور دائم. وبعد عامين، صدر الدستور التونسي الأول بعد الاستقلال في الأول من حزيران/يونيو عام 1959.

ورغم تحقيق الاستقلال، فقد احتفظت القوات الفرنسية بقاعدتين جوية وبحرية في مدينة بنزرت، إلى حين نشوب معركة بنزرت بين الجيش التونسي والجيش الفرنسي يوم 19 تموز/يوليو 1961، والتي كان من نتائجها تحقيق الانسحاب النهائي للقوات الفرنسية في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1963.

ثانيًا: من الاستقلال إلى الثورة

منذ إعلان الجمهورية في تموز/يوليو 1957 وحتى نجاح الثورة في كانون الثاني/يناير 2011، شغل زعيمان اثنان فقط منصب رئيس الجمهورية ورئيس الحزب الحاكم معًا (وهو «الحزب الحر الدستوري الجديد» الذي تحول اسمه إلى «التجمع الدستوري الديمقراطي» منذ عام 1987)، وهما الحبيب بورقيبة من 1957 إلى 1987، ثم زين العابدين بن علي من 1987 إلى 2011.

يُعتبر الحبيب بورقيبة الأب المؤسس لتونس الحديثة، نظرًا إلى دوره السياسي الرائد في النضال من أجل الاستقلال، ثم في عملية بناء الأمة التونسية، وتشييد مؤسسات الدولة الحديثة. وقد ساهم تعليمه في المدرسة الصادقية ثم في جامعة السوربون، في تكوينه الفكري الميّال إلى تبني النموذج الغربي للحداثة والتقدم، والاقتناع بالنسخة الفرنسية من العلمانية، أي اللائكية (Laïcité). قال في مقابلة مع صحيفة لوموند عام 1954، واصفًا نفسه وحزبه: «من مصلحة فرنسا أن تقبل التخاطب مع حزب ومع رجال عصريّين لائكيّين كوَّنتهُم بنفسها، ويستلهمون آراءهم من من عبقريتها ومن ثقافتها ومن المبادئ التي علّمتهم إياها» [3]. كما تحلّى بورقيبة بصفات شخصية مميزة، ولا سيما تمتُّعه بالشخصية القيادية الكاريزمية المهابة.[4]

في مشروعه التحديثي، ركّز بورقيبة على قضية المرأة ومساواتها مع الرجل، وتفكيك المؤسسات الدينية التقليدية وتقليص هيمنتها الثقافية والسياسية. وقد قضى مرسومه الأول

(3) عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 46.

(4) نظرًا لأن البحث يتناول الشعبوية كموضوع رئيس، فمن الجدير بالذكر أن بورقيبة كان معروفًا بتواصله المباشر مع الشعب من خلال خطب طويلة يبثها التلفزيون والراديو. وحسب تحليلي لما سمعتُه من خُطبه، فلم يكن أسلوب بورقيبة شعبويًا، ولم يتضمن خطابُه عناصرها الأساسية. على العكس من ذلك، كان أسلوبه نخبويًا وأبويًا إذ يتحدث إلى الناس من موقع السلطة، ويحدد لهم ما يجب عليهم فعله حتى في حياتهم اليومية.

في 31 أيار/مايو 1956 بحل جمعية الأوقاف وحظر إنشاء أوقاف عامة جديدة، وتحويل أصول الجمعية إلى أملاك الدولة. كما قام بتعديل مجلة الأحوال الشخصية يوم 13 آب/أغسطس 1956، وبموجبه مُنع التطليق الشفهي، وأصبح الطلاق قضائيًا من حق المرأة والرجل على قدم المساواة، كما أُلغي تعدّد الزوجات وصار يعتبر جريمة. وفي الستينيات صدرت قوانين سمحت بالإجهاض وبالتبني.[5]

كان التعليم الحديث مسألة أساسية في مشروع بورقيبة، إذ ركز إصلاح عام 1958 على نشر التعليم وبناء المدارس في كافة أنحاء البلاد، لتمكين أطفال تونس ممن يبلغون سن السادسة من حق التعليم المجاني، من دون تفرقة بين الذكر والأنثى، أو بين الفقير والغني، أو بين أطفال المدن أو القرى. كما وفّر التوسع في قطاع التعليم مواطن شغل لآلاف العائلات منها، والتي تحوّلت بفضله من قطاع المهن الصغيرة الموسمية إلى قطاع الوظيفة العمومية، وفتح باب الأمل على مصراعيه لكل التونسيين في الحلم بغد أفضل [6]. وقد حدث في تونس ما حدث في دول أخرى من العالم الثالث، من حيث تضخم القطاع العام مع الانخفاض المطرد لأجور العاملين فيه. وكانت الطبقة الوسطى تتوسع باستمرار من حيث الثقافة نتيجةً لانتشار التعليم العالي، وازدياد أعداد الخريجين، لكنّ قدراتها الاقتصادية كانت تتقلص يومًا بعد آخر. وهذا ما ينتج عنه طبقة وسطى من حيث الوعي والطموح، لكنها فقيرة من حيث الواقع والإمكانيات.[7]

ومن حيث السياسات الاقتصادية، لم يعرف عن بورقيبة الميل إلى تبني أيديولوجيا اقتصادية معينة. في البداية كان ليبراليًا كلاسيكيًا، لكن حينما فشلت الحكومة في استقدام الرساميل الأجنبية في أواسط الستينيات، حدث تقارب ما بين الحزب الدستوري الحاكم والاتحاد العام التونسي للشغل، تبنى الحزب الحاكم على إثره جزءًا كبيرًا من المشروع الاقتصادي

(5) بشارة، ص 81.

(6) روضة بن عثمان، «عن إصلاح التعليم في تونس»، **العربي الجديد**، 2015/5/27.
https://l1nq.com/ym3qe14

(7) بشارة، ص 119.

والاجتماعي للاتحاد في عام 1964، وقد عُرفت هذه التجربة بـ «سياسة التعاضد الاشتراكية»، وأُسند تنفذيها إلى أحمد بن صالح [8]. لكن بعد أزمة عام 1969 التي نجمت عن فشل تطبيق التعاضد الفلاحي، وضعف البنية التحتية الصناعية، والانكماش الاقتصادي وارتفاع الأسعار؛ تحولت الحكومة التونسية بشكل مفاجئ نحو الليبرالية كنظام اقتصادي. وقد أسهمت هذه السياسات بدايةً في تقليص البيروقراطية وإنجاز معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي. لكن الثمن كان باهظًا، إذ قلب التحول الاقتصادي التركيبة الاجتماعية، وعمّق الفوارق بين الطبقات.[9]

وبعد الشقاق بين الحزب الدستوري الحاكم والاتحاد العام التونسي الشغل، وفي يوم 26 كانون الثاني/يناير 1978 بالتحديد، دعا الاتحادُ إلى إضراب عامّ شكّل أكبر عملية احتجاج في عهد بورقيبة. لكن هذا «**الإضراب الكبير**» انتهى بمواجهة دموية بين النقابيين وقوات الأمن التونسي، نجم عنه سقوط مئات القتلى والجرحى. وبعد ذلك تم القضاء على استقلال الحركة النقابية التونسية، وصار الاتحاد العام للشغل أداة من أدوات الحزب الحاكم [10]. وبعد ست سنوات، اندلعت انتفاضة شعبية أخرى هي «**انتفاضة الخبز**» التي انطلقت يوم 29 كانون الأول/ديسمبر 1984، رفضًا لإلغاء الدعم عن العجين ومشتقاته. وقد شملت الانتفاضة مناطق الشمال والوسط الغربي والجنوب، وشارك فيها آلاف العمال والطلاب. وقد انتهت بعمليات قمع وحشي راح ضحيتها حوالي 143 قتيلًا و 400 جريح.[11]

نلاحظ أن الإضراب الكبير 1978 وانتفاضة الخبز 1984 وثورة الكرامة 2011، قد وقعت جميعها في فترة رأس السنة الميلادية، وذلك بين شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. وكذلك الأمر في الجارة مصر، إذ اندلعت انتفاضة الخبز عام 1977

(8) المصدر نفسه، ص 66-67.
(9) المصدر نفسه، ص 71-72.
(10) المصدر نفسه، ص 73-74.
(11) المصدر نفسه، ص 76-77.

في شهر كانون الثاني/يناير، وكذلك الثورة المصرية (ثورة يناير) عام 2011. ولعلّ لذلك ارتباطًا بدورة الإنتاج الزراعي، إذ يشهد هذان الشهران انخفاضًا نسبيًا في إنتاج المحاصيل الغذائية الضرورية، يرافقه تقلُّص في فرص الشغل للعمال الزراعيين الموسميين والمياومين. كما يتسمّ هذان الشهران بازدياد النفقات الضروية للتدفئة، سواء كانت عن طريق الكهرباء أو المحروقات.

وعلى كل حال، فإن المهم في الحالة التونسية، هو الطريقة الديكتاتورية القمعية التي تعامل بها نظام بورقيبة مع الاحتجاجات الشعبية بصورة عامة. لم يكن بورقيبة ديمقراطيًا، إذ آمنَ بالقرار الفرديّ ودافع عنه، ومع ذلك فقد كان يحاسب الآخرين على فشل قراراته الفردية [12]. إذ حُوكم أحمد بن صالح بسبب فشل التجربة التعاضدية، كما حوكم الحبيب بن عاشور بعد الإضراب الكبير. وفي هذا السياق التاريخي، عندما كان نظام بورقيبة يردّ على الانتفاضات المتكررة باستخدام العنف، تقلّص دور السياسيين من الحزب الدستوري والنقابيين من اتحاد الشغل بالتدريج، في مقابل توسُّع الأدوار التي يلعبها ضباطُ الأمن والشرطة، وازدياد وزنهم في النظام. وهذا ما ساهم في صعود زين العابدين بن علي إلى منصب المدير العام للأمن الوطني عام 1978، ثم منصب وزير الدولة المكلف بالأمن القومي عام 1985، ثم صار وزيرًا للداخلية ثم رئيس الوزراء عام 1987، ليقود بعد ذلك انقلابه الأبيض على بورقيبة ويتولى منصب رئيس الجمهورية بنفسه في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1987. أُطلق على انقلاب بن علي وصف «الانقلاب الطبي»، وذلك لأن بيان الانقلاب تناول الوضع الصحي للرئيس المُسنّ بورقيبة، وقد وقّع على البيان سبعة أطباء.

في بداية عهده، وعد بن علي بتنفيذ إصلاحات اجتماعية وديمقراطية كبيرة. لكنه تخلّى عن ذلك فيما بعد، وأرسى نظامًا ديكتاتوريًا سلطويًا من دون أي أيديولوجيا أو قضية أو مشروع. ولم يكن النظام يجد ما يبرر به نفسه سوى مزاعم الحفاظ على الاستقرار، والادعاء

(12) المصدر نفسه، ص 68.

بأنه «نظام علماني» يحمي البلاد من وصول الإسلاميين إلى السلطة [13]. وتدريجيًا تحول النظام إلى نظام عائلة تربطها علاقات زبائنية مع حاضنتها ومؤيديها. وقد زادت اللبرلة الاقتصادية الانتقائية – أي الفاسدة والمانعة للمنافسة الحرة – من تشديد سلطوية النظام. وفي مثل هذه الحالات، لا يغدو الدفاع عن «العلمانية» المزعومة أكثر من الدفاع عن «أنماط الحياة الاستهلاكية» لأصحاب السلطة وحاشيتهم والمرتبطين بهم.[14]

شهدت مرحلة بن علي اعتمادًا متزايدًا على قروض صندوق النقد الدولي، ما يعني الخضوع لشروطه المعروفة باسم «إجماع واشنطن» (Washington Consensus)، ولا سيما برنامج الإصلاح الهيكلي الذي اعتُمد منذ 1986 إلى 1994 تقريبًا، وكان من نتائجه تفكيك الدعم وارتفاع الأسعار، وتضخُّم الفساد والمحسوبية، وارتفاع البطالة وازدياد تهميش الأقاليم الداخلية والغربية. ومن أجل تبرير النظام، جرى استخدام «التنوير» بشكل أداتي ومشوَّه من دون استبطانه وممارسته فعليًا، وبصورة تجعل من بقاء النظام ضرورةً حتمية في مواجهة جهل «العامة» وأصوليتهم.[15]

وقبل اندلاع الثورة التونسية عام 2011، كان ثمة أوجه شبه رئيسية تجمع ما بين نظام بن عليّ في تونس ونظام حسني مبارك في مصر ونظام بشار الأسد في سوريا، مع فارق كبير في درجة القمع والبطش لصالح نظام الأسد. وقد لاحظ عزمي بشارة أن تركيبة هذه الأنظمة الجمهورية–الملكية متماثلة من حيث أنها تتألف من أُسرٍ حاكمة، وأجهزة أمنية قوية دخلت السياسة بشكل علني، وفئة من رجال الأعمال الجدد (Nouveau Riche) الذين يختلطون في علاقات القرابة والمصاهرة والصداقة مع أفراد الأسرة الحاكمة ورجال الأمن [16]. ولذلك لم يكن من الغريب أن تنفجر الانتفاضات الشعبية ضد هذه الأنظمة الثلاثة في العام ذاته، احتجاجًا على أزمات اقتصادية واجتماعية متشابهة.

(13) المصدر نفسه، ص 27.
(14) المصدر نفسه، ص 29–30.
(15) المصدر نفسه، ص 85.
(16) المصدر نفسه، ص 16.

ثالثًا: الثورة والانتقال الديمقراطي

في ظهر يوم 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، صادر قسم الشرطة في ولاية سيدي بوزيد عربة خضار لشابّ فقير يعمل بائعًا متجولًا، يُدعى محمد البوعزيزي. وعندما ذهب للاعتراض على القرار ومتابعة الأمر معهم، تعرض لمعاملة سيئة من قبل الشرطيّة التي راجعها، وقيل إنها صفعته على وجهه. شعر الشابُ بالغضب والإهانة، فتوجه إلى الساحة العامة أمام مبنى الولاية، وهو يحتج ويصرخ. وأمام أعين الناس المسمّرة عليه، سكب مادة سريعة الاشتعال على جسده، وأضرم النار بنفسه. كانت عملية الإحراق الذاتي، الناجمة عن شعوره بالمهانة والإذلال، صرخة ألم عظمى لاقت صدى في قلوب الملايين من الشباب التونسي. فانفجرت الاحتجاجات الغاضبة من ولاية سيدي بوزيد ثم القصرين، وسرعان ما توسّعت أكثر فأكثر حتى وصلت إلى العاصمة تونس، وشهدت مشاركة ملحوظة من أعضاء النقابات المهنية. وفي النهاية، أدت المظاهرات العارمة إلى فرار الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد في مساء 14 كانون الثاني/يناير 2011.

أسهمت عدة عوامل في انطلاق الثورة التونسية التي قدح شرارتها محمد البوعزيزي عام 2011، والمعروفة بـ «ثورة الياسمين» و «ثورة الكرامة». هذه العوامل بنيوية ومركّبة وليست وليدة اللحظة أو السنوات القليلة السابقة للحدث. ومن أبرزها النمو غير المتكافئ بين مناطق الوسط الغربي والجنوب التي اندلعت فيها الاحتجاجات الشعبية من جهة، ومناطق الساحلين الشرقي والشمالي الأكثر تطورًا من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والصحة وفرص العمل، من الجهة الأخرى. وعلى مدى عقود من الزمن، تركّز الاستثمار في المناطق الساحلية التي تحتوي على 84 في المئة من المناطق الصناعية، وبالتالي استوعبت 80 في المئة من العاملين في قطاع الصناعة [17]. وهذا ما نجم عنه معدلات عالية من

(17) المصدر نفسه، ص 132-134.

البطالة، ولا سيما في الجهات الغربية والجنوبية. لقد **كانت النار التي أحرقت البوعزيزي هي نار البطالة والإقصاء والتهميش**. وكانت الثورة في الأساس ثورة الشباب العاطل عن العمل، ولا سيما خريجي الجامعات منهم. وقبل انطلاق الثورة في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2010، كان ثمة **قرابة 400,000 شاب وشابة تونسيين عاطلين عن العمل بالرغم من حملهم شهادات جامعية** [18]. وكما أشرنا، فقد أدت الإصلاحات التعليمية في عهد بورقيبة إلى ظهور طبقة وسطى متعلّمة واسعة. ومع ذلك، فإن التوترات تنشأ عندما يملك الناسُ الوعيَ باحتياجات الطبقة الوسطى من دون أن يملكوا مقدّرات هذه الطبقة، أي عندما تحدث فجوة بين الوعي بالحاجات وإمكانية الوصول إلى الموارد اللازمة لإشباعها. ويدخل ضمن ذلك الوعيُ السياسي أيضًا، وما يترتب عليه من رغبة في المشاركة السياسية.[19]

وفي استطلاع ميداني أجراه باحثون من **المركز العربي** في ولايتي سيدي بوزيد والقصرين بعد أشهر من نجاح الثورة التونسية، سُئل المستطلَعون عن الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورتهم، وقد جاءت الأجوبة مرتبة من حيث الأهمية على الشكل التالي: البطالة، الفقر، عدم عناية الدولة بالجهة، النفوذ المفرط لأعضاء التجمُّع (الحزب الحاكم)، فساد الإداة، ضعف الخدمات، انعدام الحرية السياسية، العنف الأمني، وعدم احترام الدين [20]. ومن الواضح بأن هذه الأسباب مرتبطة بعضها ببعض وتترجم واقعًا واحدًا وإنْ تعددت أبعاده. فالبطالة هي أساسًا نتيجة عجز الاقتصاد عن استيعاب أجيال متتالية من الشباب الذي تمكن من تحصيل تعليم عالٍ، وهذا ما يعود في جزء منه إلى إهمال الدولة لهاتين الولايتين، والنمو غير المتكافئ بين الشمال والشرق من جهة والجنوب والغرب من الجهة الأخرى [21]. واليوم في القرن الواحد والعشرين، لم يعد مقبولًا أن يتعرض الإنسان للضرب والإهانة

(18) مجموعة مؤلفين، **الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 185.
(19) بشارة، ص 34.
(20) مجموعة مؤلفين، **الثورة التونسية**، ص 171.
(21) المصدر نفسه، ص 172.

من قبل رجال الأمن أو موظفي الدولة، فهذه التصرفات تولّد شعورًا عميقًا بالغضب والنقمة. وقد عانى كثيرون من سكان ولايتي سيدي بوزيد والقصرين من «الشعور بالدونية والاحتقار» على مدى عقود من الزمن، إذ كان يُنظر إليهم من قبل سكان المناطق الأكثر تحديثًا بنظرة تجمع ما بين الاستعلاء الطبقي والأحكام شبه العنصرية.[22]

وفي رأي عزمي بشارة، فقد تميزت الثورة التونسية بتسع خصائص هي: 1) انطلقت كحركة احتجاجية اجتماعية، يجتمع فيها الشعور بالنقمة على الفقر والبطالة مع الشعور برفض الذل في ظل نظام بوليسي استبدادي. 2) كانت ثورة شعبية تجمع ما بين العفوية والتنظيم. 3) انطلق الحراك الثوري من خارج أطُر أحزاب المعارضة التقليدية. 4) انطلقت بسرعة من الاحتجاج إلى الطرح السياسي الشامل المتمثل بشعار إسقاط النظام. 5) كانت قوّتها في سلميتها ولا عنفها. 6) استطاعت تحييد الجيش عن مساندة النظام. 7) استُعملَت فيها وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة وأثبتت نجاعتها. 8) التأكيد على حقوق المواطنة وإبراز مشاعر حب الوطن. 9) تميزت أخيرًا بغياب قيادة واضحة، سواء فردية أو حزبية، إذ لم يُعرف للثورة حزب قائد أو «زعيم مُلهم».[23]

انطلقت مرحلة الانتقال الديمقراطي مع أول انتخابات حرة أجريت بعد الثورة، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي في عام 2011، وهي أول انتخابات في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي.

كانت المهام الموكلة للمجلس التأسيسي هي وضع دستور جديد للبلاد ليحل محل دستور عام 1959، وانتخاب رئيس جمهورية مؤقت، والقيام بالمهام التشريعية وتشكيل حكومة تنفيذية. وقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز **حركة النهضة** (حركة الاتجاه الإسلامي سابقًا) التي كانت محظورة في عهد بن علي بـ 89 مقعدًا (ما يعادل 41 في المئة من المجلس). وجاء حزب **المؤتمر من أجل الجمهورية** في المركز الثاني بـ 29 مقعدًا (13.3 في

(22) المصدر نفسه، ص 195-196.
(23) بشارة، ص 56-58.

المئة من المجلس)، وكان حزبًا محظورًا أيضًا، ويُعتبر حزبًا علمانيًا من وسط اليسار. وحلّ حزب **العريضة الشعبية** ثالثًا بـ 26 مقعدًا (11.9 في المئة من المجلس)، ثم جاء **التكتل الديمقراطي** من أجل العمل والحريات في المركز الرابع بـ 20 مقعدًا (9.2 في المئة من المجلس).[24]

شكلت الأحزاب التي نالت المراكز الأولى والثانية والرابعة حكومة ائتلافية ثلاثية عُرفت باسم **الترويكا**، وحكمت البلاد من 2011 إلى 2014، وترأسها على التوالي حمادي الجبالي ثم علي العريّض. كما جرى انتخاب المفكّر والناشط الحقوقي وزعيم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، **المنصف المرزوقي**، كأول رئيس ديمقراطي لتونس في يوم 12 كانون الأول/ديسمبر 2011.

شهدت سنوات حكم الترويكا الثلاث العديد من الاضطرابات والأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، ولم تتوقف الاحتجاجات في الشارع التونسي. كان الزلزال السياسي الأول هو اغتيال **شكري بلعيد**، الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، في يوم 6 شباط/فبراير 2013. وهو ما أدى إلى إسقاط حكومة حمّادي الجبالي. بينما تمثل الزلزال السياسي الثاني باغتيال مؤسس حزب التيار الشعبي **محمد البراهمي** يوم 25 تموز/يوليو 2013. وكادت البلاد أن تنزلق إلى دوامة عنف منفلت، وارتفعت الأصوات المطالبة بأن ينقلب الجيش على حكومة الترويكا ويستلم الحكم بنفسه.

وسط هذه الأزمة، تقدمت أربع منظمات من المجتمع المدني التونسي بمبادرة الحوار الوطني، وهي **الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين،** ولعبتْ دور الوسيط الموثوق به ما بين حكومة الترويكا وأحزاب المعارضة (جبهة الإنقاذ)، ما أدى بعد مفاوضات طويلة إلى وفاق شامل وتجنيب البلاد الدخول في حالة من الفوضى

(24) «تعرف على المجلس الوطني التأسيسي التونسي»، **الجزيرة نت**، 2017/5/24، شوهد يوم 2025/6/28 في: https://sl1nk.com/0dgr30u

الأمنية والسياسية. ومن بين التوافقات التي تطلّب إنجازُها كثيرًا من الوقت والجهد، كان تشكيل حكومة تكنوقراط لتحلّ محلّ حكومة الترويكا، وهي الحكومة التي ترأسها **مهدي جمعة** في كانون الثاني/يناير 2014 [25]. وتقديرًا لجهودها في إنقاذ المرحلة الانتقالية، فاز رباعي الحوار الوطني التونسي بجائزة نوبل للسلام في تشرين الأول/أكتوبر 2015.

صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور الجديد في 26 كانون الثاني/يناير 2014. وقد أرسى الدستور نظامًا ديمقراطيًا جمهوريًا مختلطًا، أي برلمانيًا ورئاسيًا في آن معًا، يجري فيه انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس النواب كل خمس سنوات. وقد أسفرت الانتخابات التشريعية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2014 عن فوز حزب **نداء تونس** بـ 86 مقعدًا (ما يعادل 39.1 في المئة من المجلس التشريعي) وهو الحزب الذي أسّسه **الباجي قايد السبسي** أحد رجال دولة بورقيبة. وحلّت **حركة النهضة** ثانيًا بـ 69 مقعدًا (31.7 في المئة من المجلس)، ثم **الاتحاد الوطني الحر** بـ 16 مقعدًا (7.3 في المئة من المجلس)، ومن ثم **الجبهة الشعبية** بـ 15 مقعدًا (6.9 في المئة من المجلس) وحزب **آفاق تونس** بـ 8 مقاعد (3.7 في المئة من المجلس).[26]

ونتيجة للانتخابات التشريعية، تشكلت حكومة ائتلافية موسعة سُميت بـ «حكومة التوافق الوطني»، ضمت إلى جانب الحزبين الكبيرين، نداء تونس والنهضة، كلًا من الاتحاد الوطني الحر وآفاق تونس، واختير **الحبيب الصيد** رئيسًا للحكومة. كان من المفترض أن يساهم التحالف بين الحزبين الكبيرين في تخفيف حدة الاستقطاب بين العلمانويين والإسلامويين في تونس [27]، سواء في الشارع أو في وسائل الإعلام أو بين أوساط النخب السياسية.

---

(25) «الرباعي الراعي للحوار الوطني بتونس.. نوبل للسلام»، **الجزيرة نت**، 2015/10/11، شوهد يوم 2025/6/28 في:

https://l1nq.com/n0nm81b

(26) عزمي بشارة، في **الإجابة عن سؤال: ما هي الشعبوية؟** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 137.

(27) لا تُصنّف العَلمانية عادةً من ضمن الأيديولوجيات السياسية. لكننا نستخدم مصطلح «علمانوي» (Secularist) لوصف الأحزاب السياسية التي يكون موضوعها الرئيسي هو الدعوة إلى العلمانية والسعي إلى تطبيقها، والتمسُّك بها

لكنه ساهم في الحقيقة في تراجع ثقة الناخبين في كلا الحزبين، إذ كشفَ تحالُفهما عن نوع من البراغماتية غير المحبَّبة، وخصوصًا لدى جمهور النهضة الذي اعتبر التحالف مع نداء تونس تحالفًا مع النظام القديم. ومع الانتخابات الرئاسية التي أسفرت عن فوز الباجي قايد السبسي بنسبة 55.6 في المئة من الأصوات، متقدمًا على الرئيس السابق المنصف المرزوقي الذي نال 44.3 في المئة من الأصوات؛ شعرَ الكثيرون بأن النظام القديم قد عاد من جديد.

تميزت هذه المرحلة بالانقسام والاستقطاب الحاد بين الإسلامويين والعلمانويين، وخاصةً بعدما شكّل الرئيس السبسي «لجنة الحريات الفردية والمساواة» في 13 آب/أغسطس 2017. إذ قدمت اللجنة توصيات ثورية من بينها **إلغاء عقوبة الإعدام، إلغاء التمييز بين الذكور والإناث في قانون الجنسية وفي قوانين الميراث، وإلغاء تجريم المثلية الجنسية.** وعلى الرغم من أن هذه التوصيات بقيت توصيات ولم تتحول إلى قوانين سارية، إلا أنها أثارت نقاشات عامة احتدّت فيها وجهاتُ النظر بين الطرفين المستقطَبين. وعلى كل حال، لا ينبغي النظر إلى خط الانقسام (cleavage) الإسلاموي–العلمانوي على أنه فكريّ محض أو أيديولوجي صرف، بقدر ما هو ترجمة لخط الانقسام بين أقاليم الساحل الشرقي والشمالي من جهة، وأقاليم الوسط الغربي والجنوب من الجهة الأخرى، وهو انقسام اقتصادي–اجتماعي ناجم عن عقود من النمو غير المتكافئ، ومن ثمّ انقسام ثقافي بين ثقافة المركز وثقافات الأطراف. وفي ذلك تشبه نتائج الانتخابات التونسية إلى درجة ما نتائج الانتخابات التركية، إذ غالبًا ما يفوز حزب العدالة والتنمية في ولايات وسط

كأولوية قبل غيرها من القضايا (بحيث تصبح وكأنها أيديولوجيا). وليس المقصود من مصطلح «علمانويّون» الانتقاص من هذه الأحزاب أو التشكيك في دعواها.

كما نستخدم مصطلح «**إسلاموي**» (Islamist) نسبة إلى الإسلاموية (Islamism) بوصفها أيديولوجيا سياسية حديثة. وبالتالي فهو يتمايز عن مصطلح «إسلامي» (Islamic) نسبة إلى الإسلام بوصفه دينًا. وليس المقصود من استخدام مصطلح «إسلامويون» الانتقاص من شأن هذه الأحزاب أو أعضائها أو مؤيديها، ولا التشكيك في نواياهم أو صدق انتمائهم للفكر الذي يدْعون إليه.

الأناضول وجنوبه، بينما يفوز حزب الشعب الجمهوري في ولايات الساحل الغربي والمدن الكبرى. وكذلك الأمر في بولندا، إذ غالبًا ما يفوز الحزب الليبرالي وهو التحالف المدني (Civic Coalition) في المناطق الصناعية الكبرى. بينما يفوز حزب اليمين الشعبوي المحافظ دينيًا وقوميًا، وهو حزب القانون والعدالة (PiS)، في المناطق الأقل تحديثًا والتي ما زلت تعتمد على الاقتصاد الزراعي.

وبالعودة إلى الانتقال الديمقراطي في تونس، وإذا ما أخذنا «اختبار التداول مرتين» (Two-Turnover Test) الذي اقترحه **آدم شيفورسكي** في كتاب: «الديمقراطية والتنمية: المؤسسات السياسية والرفاه في العالم» عام 2000، والذي يُستخدم لتقييم ما إذا كانت الديمقراطية مترسخة أو مستقرة، فإن الديمقراطية تكون مترسخة في حال حققت شرطين: 1) فوز حزب معارض في الانتخابات وتولي السلطة. 2) حدوث تداول ثانٍ للسلطة، إذ يفوز حزب آخر (وقد يكون الحزب الحاكم الأصلي) في الانتخابات اللاحقة ويستلم الحكم بسلاسة وسلمية. فإن تونس بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2014، ثم الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019؛ قد تحولت بالفعل إلى نظام ديمقراطي، ولم تعد في مرحلة انتقالٍ نحو الديمقراطية.

الشكل (3–1) يتضمن أربع مؤشرات معتمدة لقياس الديمقراطية، ويظهر في المؤشرات الأربعة كيف قفزت الدرجات المعطاة للديمقراطية في تونس بشكل واضح بين عامي 2011 و 2015.

الشكل (3–1): مؤشرات الديمقراطية في تونس على مدار عشرين عامًا

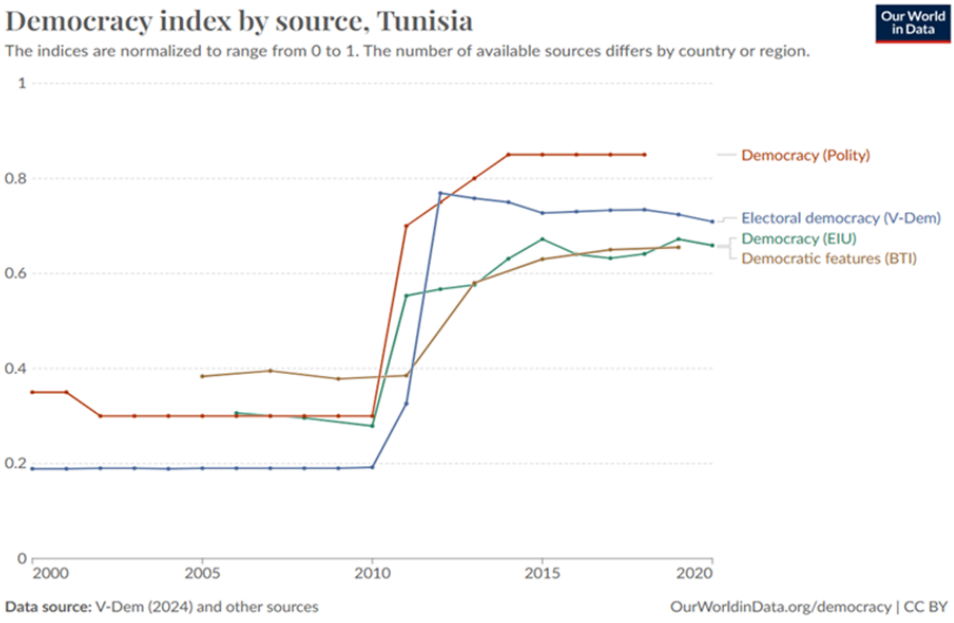

(تم توليد الشكل من قبل المؤلف، بالاعتماد على قاعدة بيانات **تنوّعات الديمقراطية** (Varieties of Democracy).

الموقع الرسمي: (http://v-dem.net)

يعود نجاح الانتقال الديمقراطي في تونس، على خلاف جارتها مصر التي شهدت أيضًا ثورة شعبية أطاحت بالرئيس حسني مبارك عام 2011، والتي تشترك مع تونس في كون كلا الدولتين راسختين بأجهزة بيروقراطية عريقة، وبهُوية وطنية جامعة وقوية، إلى عوامل ثلاثة أشار إليها عزمي بشارة في كتابه: «**الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**» عام 2020. هذه العوامل هي: 1) دور الجيش ومدى تسييسه: فالجيش التونسي لم يحكم البلاد قطّ، على خلاف الجيش المصري الذي كان يحكم سواء

بشكل مباشر أو غير مباشر منذ عام 1952، بالإضافة إلى سيطرته على جزء كبير من الاقتصاد. 2) الثقافة السياسية عند النخب الحاكمة والمعارضة، بما في ذلك مدى التزامها بالنظام الديمقراطي في مرحلة الانتقال، ومدى مساهمتها في منع تحول التنافس السياسي إلى حالة استقطاب تتحول إلى شرخ اجتماعي. 3) التفاوت في الوزن الاستراتيجي للبلدين: فالموقع الجيوسياسي لتونس أقل أهمية بالمقارنة مع مصر، كما أن بُعدَها عن ساحة المواجهة مع إسرائيل ساهم في استقرار العملية الديمقراطية.[28]

وعلى الرغم من نجاح الانتقال الديمقراطي، فقد جاءت الانتخابات الرئاسية لعام 2019 بنتائج مفاجئة لكثيرين. فبعد الجولة الانتخابية الأولى التي شارك فيها 26 مرشحًا، انتقل مرشحان اثنان إلى الجولة الثانية والحاسمة، وهما قيس سعيّد أستاذ القانون الدستوري المتقاعد، والمعروف من خلال ظهوره التلفزيوني كشخصية مستقلة ونظيفة اليد؛ ونبيل القروي رجل الأعمال والمارد الإعلامي، والمثار حوله شبهات فساد. تعود المفاجأة إلى كون المرشّحين من دون تاريخ سياسي ومن خارج الأحزاب السياسية الوازنة. وفي النهاية فاز قيس سعيّد بنسبة 72.7 في المئة من الأصوات.

أما في الانتخابات التشريعية، فعادت **حركة النهضة** إلى الصدارة بـ 52 مقعدًا (24 في المئة من المجلس)، تلاها حزب جديد هو **قلب تونس** بـ 38 مقعدًا (17.5 في المئة من المجلس)، ثم **التيار الديمقراطي** بـ 22 مقعدًا (10 في المئة)، و**ائتلاف الكرامة** بـ 21 مقعدًا (9.6 في المئة)، و**الحزب الدستوري الحر** بـ 17 مقعدًا (7.8 في المئة). أما حزب **نداء تونس** الذي كان أكبر الأحزاب في الدورة الانتخابية السابقة، فقد حصل على ثلاثة مقاعد فقط تعادل 1.3 في المئة من المجلس [29]. وعلى الأرجح فإن المقاعد التي خسرها حزب نداء تونس في الانتخابات، وعددها 83 مقعدًا، قد ذهب معظمها إلى حزب قلب تونس، بينما توزعت البقية على تشكيلة متنوعة من الأحزاب.

---

(28) عزمي بشارة، **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 535-550.

(29) بشارة، **الشعبوية**، ص 138-139.

ومن الجدير بالذكر أن القانون الانتخابي التونسي الذي أقره المجلس التأسيسي في أيار/ مايو 2014، والذي استُخدم في الانتخابات التشريعية في عامي 2014 و 2019؛ لم يحدد «عتبة انتخابية» (electoral threshold)، أي الحدّ الأدنى من الأصوات التي يجب على الحزب تحقيقها من أجل الدخول إلى البرلمان. وهذا ما أدى إلى وصول 21 حزبًا إلى مجلس النواب الذي يتكون من 217 مقعدًا، من بينها سبعة أحزاب يمتلك كل منها مقعدًا واحدًا فقط. وفي هذه الحالة من تشظي النظام الحزبي [30]، يصعُب تشكيل الحكومات، وتُشلّ آليات اتخاذ القرار. وما زاد الأمر سوءًا هو أن جلسات البرلمان كانت تُبث مباشرة على التلفاز وعلى اليوتيوب، ما جعل بعض البرلمانيين يتصرفون كما لو أنهم في مسرحية هزلية.

(30) يُستخدم مصطلح النظام الحزبي (Party System) كوصفٍ عام للأحزاب الرئيسية في البلاد، الحصة التي تشغلها في البرلمان، التناحرات الأيديولوجية فيما بينها، واختلاف النتائج التي تحققها بين دورة انتخابية وأخرى. الغاية هي دراسة مدى استقرار النظام الحزبي من عدمه. وفي الغالب يتم التركيز على الأحزاب الموجودة في البرلمان دون غيرها، كأن يُقال بأن النظام الحزبي البريطاني هو نظام حزبين (two-party system) من دون أخذ الأحزاب الأخرى بكثير من الاعتبار. ومن المؤشرات المستخدمة في دراسة النظام الحزبي:

1- **التشظي** (fragmentation): عدد الأحزاب في البرلمان وتوزيعها على المقاعد. 2- **الاستقطاب** (polarization): حدة الخلافات الأيديولوجية بين الأحزاب؛ 3- **الانغلاق** (closure): قدرة الأحزاب على التعاون فيما بينها. 4- **التقلُّب** (volatility): التباين في عدد المقاعد التي يحققها الحزب بين دورة انتخابية وأخرى. انظر:

Zsolt Enyedi & Fernando Casal Bértoa, "Party Systems: Types, Dimensions, and Explanations", *Oxford Research Encyclopedia of Politics* (2020).

رابعًا: المزاج الشعبوي المحيط بانتخابات 2019

عندما يدخل بلد في طور التحول الديمقراطي بعد عقود من الاستبداد، فإن نسبة التفاؤل ترتفع للغاية عند عموم المواطنين، إذ ينظرون بعين الأمل إلى النظام الجديد، منتظرين منه أن يحلّ مشكلاتهم المزمنة في أسرع وقت ممكن. وفي حال لم يحدث ذلك، فإن خيبة الأمل تنتشر وتعمُّ بسرعة، وتتحول إلى حالة استياء ونقمة تجاه النظام الديمقراطي ككل. في الديمقراطيات القديمة والراسخة، يكون لدى المواطنين ثقافة ديمقراطية مُستبطَنَة تميّز ما بين الحكومة الحالية والنظام الديمقراطي نفسه. أما في الديمقراطيات الوليدة والناشئة، فلم يعتد المواطنون على إجراء مثل هذا التمييز بعدُ، ولذلك فإنّ استياءهم من الحكومة الحالية يتحول إلى نقمة عامة على النظام الديمقراطي كلّه.[31]

وكما رأينا، فقد كانت المشكلات الاقتصادية ومن بينها البطالة والتحديث غير المتكافئ، والفساد داخل الإدارة والأجهزة البيروقراطية؛ من الأسباب الرئيسية لاندلاع ثورة الكرامة عام 2011. ومع ذلك، فإن تونس لم تحقق تقدمًا أفضل في هذه المجالات في سنوات المرحلة الانتقالية. إذ كان معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP growth rate) يصل إلى 4.2 في المئة في عام 2012، ثم انخفض إلى 1 في المئة في عام 2015. ليعود ويرتفع قليلًا في السنوات اللاحقة ثم ينخفض بشكل حاد من 1.6 في المئة في عام 2019 إلى ناقص 8.6 في عام 2020 (الشكل 3–2).

(31) بشارة، **الشعبوية**، ص 113.

الشكل (3–2): معدل نموّ الناتج المحلي الإجمالي في تونس على مدار عشرين عامًا

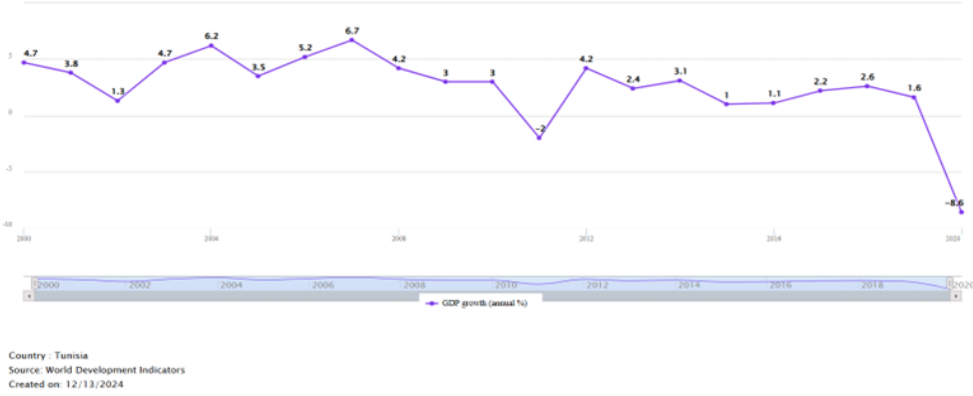

(تم توليد الشكل من قبل المؤلف، بالاعتماد على قاعدة بيانات **البنك الدولي**.
الموقع الرسمي: https://data.worldbank.org)

وفوق ذلك، كانت أزمة البطالة وخصوصًا عند الشباب في المناطق المهمشة، والتي جسَّدتها حادثة إحراق البوعزيزي لنفسه، مستمرة على حالها بل متزايدة خلال سنوات الانتقال الديمقراطي. إذ بلغت نسبة البطالة الإجمالية للقوى العاملة 18.3 في المئة في العام الأول بعد الثورة 2012، ثم انخفضت قليلًا في عام 2014 لتبلغ 14.4 في المئة، لتعود وترتفع تدريجيًا حتى تصل إلى 17.6 في المئة في عام 2019. أما نسبة بطالة القوى العاملة من حملة الشهادات العليا فقد بقيت مرتفعة طوال هذه العشرية، إذ لم تنخفض عن 26.1 في المئة، بينما وصلت إلى 27.8 في المئة في عام 2019. وما زال الشباب الذين أعمارهم ما بين 15 و 24 أكبر شريحة تعاني من أزمة البطالة، إذ لم تنخفض نسبة البطالة فيما بينهم عن 34.7 في المئة طوال هذه العشرية، بينما بلغت النسبة 37.9 في المئة عام 2019 (الشكل 3–3).

الشكل (3–3): معدلات البطالة في تونس على مدار عشرين عامًا

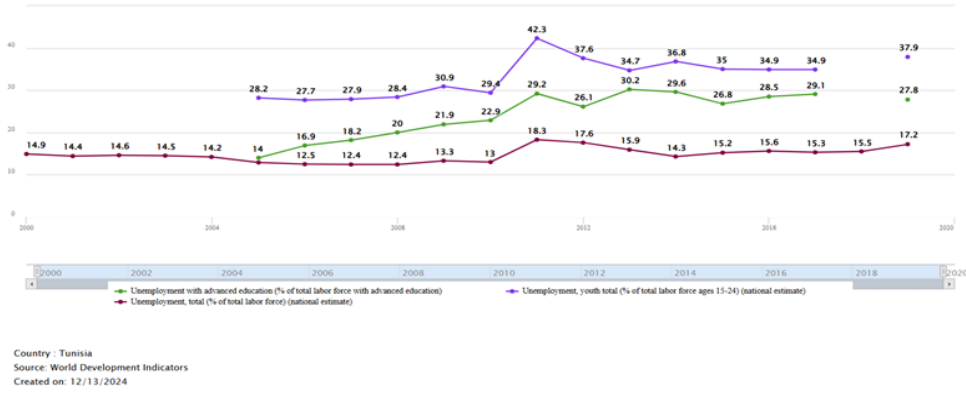

(تم توليد الشكل من قبل المؤلف، بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.
الموقع الرسمي: https://data.worldbank.org)

وكما هو متوقع، فقد أدى تفاقم الأوضاع الاقتصادية إلى عزوف كثير من التونسيين عن المشاركة السياسية، ويتضح ذلك عند النظر في نسبة المشاركين في الانتخابات التشريعية والرئاسية. ففي أول انتخابات بعد الثورة، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، شارك 86 في المئة من الناخبين المسجلين، لتنخفض النسبة في الانتخابات التشريعية لعام 2014 إلى 67.7 في المئة من الناخبين المسجلين، ثم وصلت في الانتخابات التشريعية لعام 2019 إلى 47.7 في المئة من الناخبين المسجلين. وكذلك الحال في الانتخابات الرئاسية، إذ شارك في الدورة الأولى من انتخابات عام 2014 ما يقارب 63 في المئة من الناخبين المسجلين، ثم انخفضت في الدورة الأولى من انتخابات 2019 إلى 47.6 في المئة من الناخبين المسجلين.[32]

وبالعودة إلى الانقسام الإسلاموي–العلمانوي، فقد كانت حركة **النهضة** أكبر ممثل للتيار

(32) المصدر نفسه، ص 132–133.

المحافظ والإسلاموي المعتدل في البرلمان التونسي على مدى عقد من الزمن. بينما كان أكبر ممثل للتيار الليبرالي والعلمانوي بعد انتخابات عام 2014، هو حزب **نداء تونس** الذي أسسه الباجي قايد السبسي، ثم خلفه في تصدُّر «معسكر العلمانية» حزب **قلب تونس** الذي أسسه نبيل القروي قبيل انتخابات عام 2019. ولقد نظر كثيرٌ من التونسيين إلى هذين الحزبين الأخيرين بوصفهما استمرارًا لنظام بن علي.

وقد أسفرت الانتخابات التشريعية لعام 2019 عن صعود حزبين جديدين على طرفي محور الاستقطاب الإسلاموي–العلمانوي، هما **ائتلاف الكرامة** (إسلاموي) **والحزب الدستوري الحر** (علمانوي/بورقيبي). واستخدم كلا الحزبين خطابًا شعبويًا راديكاليًا ضد بعضهما البعض، وهذا ما سوف نتطرق إليه في بداية الفصل القادم. بالتوازي مع ذلك، فإن حرية التعبير والإعلام التي تحققت لدى التونسيين بعد ثورة الكرامة 2011، قد جاءت بعد عقود من القمع والكبت وكم الأفواه في زمن الديكتاتورية. وفي هذه الحالة **تصبح حرية الإعلام وحرية التعبير في جزء منها أقربَ إلى الصحافة الصفراء والفضائحية، وتركّز جهودها على الهجمات الشخصية ضد الخصوم السياسيين**، وهذا ما يزيد من الغضب الشعبي والنقمة الشعبوية تجاه النخب السياسية. وقد حدث الأمر ذاته في دول أوروبا الشرقية أثناء انتقالها إلى الديمقراطية في التسعينيات. وبالإضافة إلى ذلك، كان ثمة أحزاب جديدة تنشأ بشكل متكرر، ثم تنقسم إلى أحزاب أخرى أو تندمج مع أحزاب قائمة، وكان بعضُ السياسيين يتنقّلون ما بين حزب وآخر. كل ذلك ساهم في تشكيل انطباع عام بأن السياسيين يتصرفون لمصالحهم الخاصة، وليس البرلمان سوى ساحة لعقد صفقاتهم.

ومن أجل قياس المزاج الشعبوي المحيط بالانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019، نعتمد على بيانات **المؤشر العربي** منذ عام 2011 وحتى عام 2022، لكي نفحص مدى ثقة التونسيين بمؤسساتهم، بدءًا من الجيش والأمن العام، انتقالًا إلى القضاء ومن ثم الحكومة والبرلمان، وأخيرًا ثقتهم في الأحزاب السياسية. تشير البيانات إلى أن **الجيش هو أكثر مؤسسة يثق بها التونسيون**، إذ أعرب 96 في المئة عن ثقتهم في الجيش ما بين

2011 و 2022. ومن بعده تأتي مؤسسة الشرطة والأمن العام الذي ارتفعت الثقة بها من 38 في المئة عام 2011 إلى 80 في المئة في عام 2014، وبقيت الثقة مرتفعة كذلك في استبيان 2020/2019 بنسبة 66 في المئة. ونلاحظ **ارتفاع الثقة في القضاء أثناء سنوات الانتقال الديمقراطي**، لتنخفض نسبيًا في استبيان 2020/2019 إلى 60 في المئة ثم إلى 52 في المئة في عام 2022. أما مؤسسة البرلمان، ونسبة الثقة فيها تعطي مؤشرًا حقيقيًا عن مدى قبول أو رفض المنظومة الحاكمة، فقد انخفضت الثقة فيها من 39 في المئة في استبيان 2013/2012 إلى 25 في المئة في استبيان 2020/2019 ثم انهارت إلى 14 في المئة في عام 2022. وكذلك هو حال **الأحزاب السياسية التي تشير عدم الثقة بها إلى مزاج شعبوي واضح**، كارهٍ للنخب السياسية وعازفٍ عنها. فبينما بلغت الثقة في الأحزاب السياسية ذروتها في استبيان 2013/2012 واصلة إلى 30 في المئة، عادت وانخفضت إلى 20 في المئة في استبيان 2020/2019، ومن ثم انهارت إلى 7 في المئة فقط عام 2022 (الشكل 3–4).

الشكل (3–4): مدى ثقة التونسيين في مؤسساتهم بين عامي 2011 و 2022

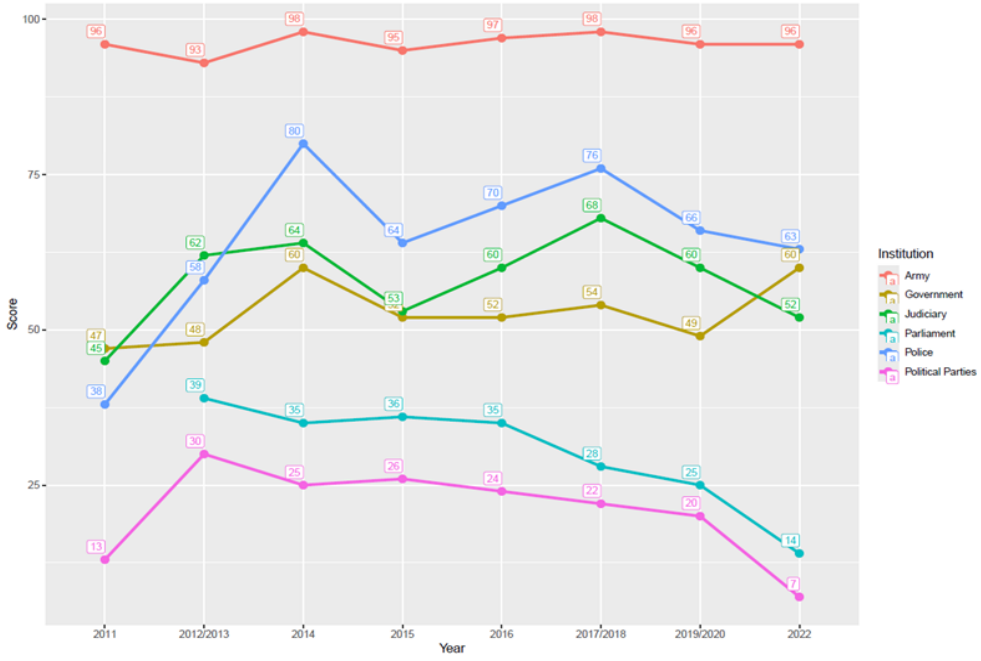

(تم توليد الشكل من قبل المؤلف بالاعتماد على قاعدة بيانات **المؤشر العربي**.
الموقع الرسمي: https://arabindex.dohainstitute.org/EN)

كانت المناظرة الرئاسية المتلفزة التي جمعت بين المرشّحين قيس سعيّد ونبيل القروي في مساء 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019، دليلًا آخر على تراجع ثقة التونسيين في الطبقة السياسية وأحزابها. إذ كان كلا المرشحين من دون تاريخ سياسي، أي من الغرباء (outsiders)، ويفتقر كل منها إلى برنامج سياسي واضح ومحدد. وفي تلك المناظرة المشهودة، استعرضَ سعيّد معارفه القانونية والدستورية، وتكلم بلغة فصيحة جعلت منه أهلًا لثقة الشريحة الأوسع من الناخبين. بينما عبّر القروي عن قلقه الدائم حول أوضاع الفقراء و»الناس العاديين» في تونس، واعدًا إياهم بتحسين ظروفهم في حال انتخابه. لقد **مثّل سعيّد الأطروحة النقيضة (antithesis) للطبقة السياسية القائمة**، مقدّمًا نفسه

في صورة الرجل المحافظ والحازم، «نظيف اليد»، والبطل المنتظَر لمحاربة الفساد. بينما كان القروي نفسُه متّهمًا بقضايا غسيل الأموال وغيرها. وفي النهاية، اختار الناخبون قيس سعيّد بنسبة تقارب 73 في المئة من الأصوات.

كثيرة هي الأسباب التي دفعت التونسيين إلى انتخاب سعيّد. فمن حيث مزاياه الشخصية (الإيثوس)، فهو أستاذ قانون دستوري سابق يوحي كلامه بالمعرفة والثقة، وهو معروف بوصفه رجلًا صادقًا و»نظيف اليد»، بالإضافة إلى **مواقفه المحافظة في قضايا مثل المساواة بين الجنسين في الإرث**. ولقد وعد سعيّد بأنه – في حال انتخابه رئيسًا – فسوف يتواصل مباشرة مع «الشعب»، ويحول «ما يريده الشعب» إلى سياسات. وهنا يظهر تأثير «الباثوس» أو استعطاف الجماهير، المعزز أيضًا **بموقفه الرافض للتطبيع مع اسرائيل**. وهكذا، كان المزاج الشعبوي العام المحيط بالانتخابات الرئاسية لعام 2019 واضحًا في رفض الجمهور للسياسيين الذين تصدروا المشهد بعد الثورة، وفي انعدام الثقة في الأحزاب السياسية ومؤسسة البرلمان، ومن ثم التصويت للرجُل الذي مثّل الأطروحة النقيضة لـ «النخب الفاسدة».

الفصل الرابع
شعبوية الرئيس سعيّد

بالإضافة إلى المزاج الشعبوي الذي خيَّم على الأجواء المحيطة بالانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 2019، فقد أنتجت الانتخابات التشريعية برلمانًا متشظيًا، إذ خسر الحزبان الكبيران النهضة ونداء تونس عديدًا من المقاعد، راح بعضٌ منها إلى أحزاب الوسط، بينما ذهب بعضُها الآخر لصالح حزبين صَعَدا على طرفي محور الاستقطاب الإسلاموي–العلمانوي. هذان الحزبان هما **ائتلاف الكرامة** (إسلاموي) الذي حصل على 9.6 في المئة من المقاعد، و**الحزب الدستوري الحر** (علمانوي/بورقيبي) الذي فاز بـ 7.8 في المئة من المقاعد [1]. وهذا ما أدى إلى تحويل البرلمان التونسي إلى ساحة صراع شعبويّ مُستقطَب، وخاصة بين هذين الحزبين. وعلى الرغم من التعارض الأيديولوجي الحادّ والصراع السياسي المحتدم بينهما، إلا أن التشابهات المذهلة تظهر في الخطاب الشعبوي الذي تبنّاه كلا الحزبين؛ ائتلاف الكرامة والحزب الدستوري الحر.

وفي دراسة لـ هيلين مورفي (2023) حلّلت فيها الخطابات الشعبوية المستقطَبة لكلا الحزبين، وجدت أن كلا الطرفين يدّعي وجود **مؤامرة على البلاد تنفذها النخبُ السياسية للحزب الخصم**، وهي نخب توصف بأنها مأجورة ومدفوعة من الخارج، ما يجعل اتهامها بالعمالة أمرًا يسيرًا، وبالتالي تتقلّص الأرضية المشتركة بين الحزبين، وتندعم

(1) عزمي بشارة، **في الإجابة عن سؤال: ما هي الشعبوية؟** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 138.

إمكانية التوصل إلى حلول وتوافقات. وبينما يدعي كلا الطرفين أنه يمثّل الشعب التونسي الحقيقي، وخصوصًا الفقراء والمهمّشين والمتروكين؛ يختلف الحزبان من حيث تشخيص المشكلة، والحل المقترح لها، والدافع المحفِّز الذي ينطلق منه خطابُ الحزب. فبالنسبة إلى الإسلامويين –ممثلين بائتلاف الكرامة في هذه الدراسة– فإن تشخيص المشكلة يقوم على افتراض **وجود مؤامرة نخبوية–خارجية، تقودها نخب علمانوية مدعومة من الخارج** ومن قوى النظام القديم، ولهذه النخب صلات بالماضي الاستعماري، وهي مَن قامت باختطاف الثورة. وبالتالي فإن حلّ المشكلة يكمن في المواجهة المباشرة مع قوى النظام القديم، باعتبار هذه المواجهة ضرورة حتمية لحماية البلاد، ولاستعادة الثورة المسروقة. أما الدافع المحفّز فهو الحاجة إلى الشعور بالكرامة، والرغبة في استعادة ماضي تونس العربي الإسلامي المجيد.

وعلى الطرف المقابل، فإن تشخيص المشكلة عند الطرف العلمانوي – متمثلًا بالحزب الدستوري الحرّ في هذه الدراسة – يذهب إلى افتراض **وجود مؤامرة نخبوية–خارجية، تقودها منظمات إسلاموية ممولة من الخارج** ومرتبطة بالإرهاب، تسللت إلى مؤسسات الدولة وسيطرت عليها وأضرت بالبلاد بعد «الثورة الزائفة». وبناءً على ذلك، فإن حلّ المشكلة يكون بالقيام بـ «ثورة تنويرية» يتمُّ فيها إقصاءُ الأحزاب الدينية وتعزيز دور المؤسسات الحكومية. أما الدافع المحفّز فهو إحياء ماضي تونس العلماني البورقيبي المجيد، واستعادة الأمن والسيادة الوطنية.(2)

وهكذا باشر سعيّد مهامه الرئاسية في ظلّ برلمان متشظٍّ ومُستقطَب، يذكّرنا بالبرلمان الألماني في عهد جمهورية فايمار. وقد أسهم صعودُ هذين الحزبين على طرفي محور الانقسام الإسلاموي–العلمانوي في زيادة التشظّي والاستقطاب، وانتشار الخطاب الشعبوي الذي يقوّض الثقة في المؤسسات، ويدّعي تمثيل «الناس العاديين» ضد «النخب الفاسدة». غالبًا ما تقود حالة «عطالة البرلمان»، وخصوصًا في نظام نصف رئاسي، إلى صدام مباشر ما

(2) Helen L. Murphey, "The Intensifying Effects of Polarized Populisms: Opposed Islamist and Bourguibist Discourses in Post-Revolutionary Tunisia", *The Journal of North African Studies*, vol 28, no. 5 (2023), pp. 1111-1115.

بين البرلمان والرئيس. وإذا ما كانت لدى الرئيس صلاحيات دستورية تمكّنه من الوقوف في وجه البرلمان، فمن المحتمل أن ينتصر عليه في نهاية الأمر.

أولًا: خطاب القسم الأول: بيان شعبوي؟

في يوم 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019، تولى قيس سعيّد منصب رئيس الجمهورية، وألقى خطابًا تنصيبيًا متماسكًا ومصوغًا بشكل جيد. وتميز هذا الخطاب بسماتٍ معينة تجعل منه بيانًا شعبويًا مؤسِّسًا، إذ تضمن بعض الأفكار الشعبوية التقليدية، إلى جانب أفكار وثيمات أخرى تميّز نسخة سعيّد من الشعبوية.

إذا ما استخدمنا منهج تحليل الأفكار كما عرضناه في فصل النظرية والمنهج، وبدأنا بتحليل **فكرة الشعب**، نجد أن الأوصاف التي يغدقها الرئيس سعيّد على الشعب التونسي تجعل منه تاريخيًا واستثنائيًا بصورٍ متعددة. فالتونسيون قد حققوا في ثورتهم الثقافية الأصيلة ما لم يحققه أي شعب من قبل، وقد غيّروا مجرى التاريخ. وهذا ما جعل علماءَ السياسة في مختلف أنحاء العالم يجتمعون في مراكزهم البحثية، ويشتغلون على تغيير المفاهيم السياسية التي لطالما كانت مستقرة لعقود من الزمن، في محاولة منهم لإيجاد مفاهيم جديدة ملائمة لوصف ما فعله «الشعب التونسي العظيم». إذ يقول:

> **اقتباس 1**: «إنّ ما يعيشه التونسيون والتونسيات اليوم أذهل العالم بأسره لأنّ الشعب استنبط طرقًا جديدة في احترام كامل للشّرعيّة، لم يسبقه إليها أحد. هي ثورة حقيقية بمفهوم جديد لأنّ الثورات تقوم كما هو مألوف ضدّ الشرعيّة ولكن ما حصل في تونس هو ثورة حقيقيّة بأدوات الشرعيّة ذاتها، ثمّ هي ثورة ثقافيّة غير مسبوقة أيضًا. [...] هي وعيّ يتفجّر بعد سكون ظاهر وانتظار طويل، هي لحظة تاريخيّة يتغيّر فيها مسار التاريخ، بوعيّ الشعب بأنّه قادر على تغيير مساره في الاتجاه الذي يريد. استعصى على الكثيرين في تونس بل في العالم بأسره فهم هذه اللحظة التاريخيّة، ولا شكّ أنهم سيدرسون، بل بدؤوا يدرسون المثال

التونسي، في مؤسّسات البحوث والدراسات، كما لا شك كذلك، أنهم سيراجعون عديد المفاهيم التي استقرّت في الفكر السياسي، منذ عشرات العقود.»

وفي نهاية الخطاب، نلاحظ اندماج «أنا» العائدة للرئيس مع «نحن» العائدة للشعب. ثم يرفعان معًا «الراية الوطنية» ويسلّمانها إلى «أجيال سوف تأتي من بعدنا، لترفعها أعلى وأعلى تحت كلّ سماء». ثم يدعو الرئيسُ الشعب إلى مرافقته: «ولنجلس معًا في مقعد صدْقٍ في هذه الحياة الدنيا، لنجلس معًا في مقعد صدقٍ عند مليك مقتدر» (اقتباس 2). ومن الجدير بالذكر أن «مقعد الصدق» هو استعارة قرآنية، تعني الإقامة في دار كرامة الله ورضوانه وفضله، وامتنانه وجوده وإحسانه. وهكذا فإن «الشعب الاستثنائي» الذي حقق «ثورة ثقافية عظيمة»، يتولى أمرَهُ الآن رئيسٌ موثوق يجسد إرادة الشعب الحقيقية، ولسوف يقوده نحو المجد في الحياة الدنيا كما في الآخرة.

وعلى النقيض من صورة «الشعب»، ثمة صورة لـ «الآخر» أو معكوس الشعب. هذا الآخر غير محدد الهوية بشكل صريح في خطاب القسم الأول. ومع ذلك، هنالك ما يشير إلى أنهم سياسيُّون، إذ أشار سعيّد إليهم أثناء حديثه عن ضرورة إبقاء مؤسسات الدولة في منأى عن الحسابات السياسية:

> **اقتباس 3**: «أوّل المبادئ هو الحياد في مرافق الدولة. [...] مرافق الدولة يجب أن تبقى خارج حسابات السياسة، فمثل هذه الحسابات هي كالحشرات في الثمار، مآلها التعفّن قبل السقوط، وليس أخطر على الدول والمجتمعات من تآكلها من الداخل.»

يقدم الرئيس هنا قياسًا تشبيهيًا (analogy) يجمع ما بين الثمار على الأشجار من جهة والدول والمجتمعات من الجهة الأخرى. الاثنان يتشابهان في إمكانية التآكل من الداخل، لكنما الفرق هو أن الحشرات تأكل الثمار بينما الحسابات السياسية تأكل الدول والمجتمعات. هذه طريقة لتدعيم **فكرة إقصاء السياسة من إدارة الدولة من خلال استخدام قياس منطقي صُوري زائف**. بعد ذلك، يتضح مَعلَم ثانٍ لهذا «الآخر»، وذلك

حين إشارته إلى «شبكات الفساد». ثم يحذر أولئك الذين يحاولون خرق القانون، وأولئك الذين يسعون إلى سرقة ثورة الشعب وإعادته إلى زمن ما قبل الثورة:

اقتباس 4: «ليكن الجميع واثقًا أنه لا مجال لأيّ عمل خارج إطار القانون، وليكن الجميع على يقين أنّ الحرية التي دفع شعبنا ثمنها غاليًا من أجل الوصول إليها، وممارستها في إطار الشرعية، لن يقدر أحد على سلبه إيّاها تحت أي ذريعة، أو تحت أي مسمّى، ومن كان يهزّه الحنين للعودة إلى الوراء فهو يلهث وراء سراب ويسير ضد مجرى التاريخ.»

وهكذا فإن هذا «الآخر»، معكوس الشعب العظيم ونقيضه، يتسم بثلاث خصائص: فهم أولًا سياسيُّون فاسدون، وهم ثانيًا أعداء للشعب والثورة، وهم ثالثًا يتبنون موقفًا نوستالجيًا واهمًا يتناقض مع حركة التاريخ.

وكما ذكرنا أثناء الحديث عن تحليل الخطاب، إذ استخدم لاكلو وموف مصطلح «نقطة العقد» (nodal point) للإشارة إلى نقطة مرجعية ومركزية تشدّ عناصر الخطاب المتنوعة إليها، وتعمل على تثبيت معانيها مؤقتًا داخل خطاب معين. وفي هذا الخطاب التنصيبي الأول للرئيس سعيّد، نجد أن نقطة العقد المركزية هي كلمة «أمانة» التي ذكرها سعيّد ثلاث عشرة مرة في هذا الخطاب. ومعناها الأصلي مستلهم من القرآن الكريم، من الآية 72 في سورة الأحزاب: {إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبينَ أنْ يحملنها وأشفقنَ منها وحملها الإنسان إنه كان ظلومًا جهولًا}. وهنالك أيضًا مثل شعبي معروف ومنتشر في عدد من الدول العربية، مستلهم أيضًا من بلاغة الآية القرآنية، يشير في صيغه المختلفة إلى أنّ الجبال تعجز عن حمل الأمانة، بينما يستطيع الإنسان أو الرجُل الحقيقي حملَها.

وهكذا، فإن الرئيس سعيّد يحمل أمانة مقدسة وتكليفًا إلهيًا في مهمته الرئاسية. يعدّد سعيّد الأمانات المختلفة الموكلة إليه، باستخدام ضمير الجمع للمتكلم «نحن»، حيث تُدمَج «أنا» الزعيم في «نحن» الشعب. ومن بين هذه الأمانات الجسام: «أمانة الاستجابة لأبناء

هذا الشعب»، «الحفاظ على الدولة التونسية»، «الحفاظ على مكتسبات المجموعة الوطنية وثرواتها»، «الوقوف متحدين في مواجهة الإرهاب»، وذلك أن «شعبنا أمانة ودولتنا أمانة وأمننا أمانة». وفي النهاية يدعو الرئيسُ الـ «نحن» الجماعية لأداء هذه الأمانات المقدسة: «فلنحمل هذه الأمانات كلّها بنفس الصدق والعزم» (اقتباس 5). وهكذا، ترتبط هذه الأمانات المتعددة أجزاء الخطاب بعضها ببعض، وتدمج ما بين مسؤوليات الرئيس مع مسؤوليات المواطنين. كما أنها تُضفي طابعًا مقدسًا على مهام الرئيس، ما يجعل طاعة المواطنين لهُ بمثابة فرض وواجب.

ثمة فكرة أخرى مثيرة للاهتمام في خطاب القسم الأول، وهي تقديم الثورة التونسية في صورة طريق أو مسار أو جسر، ما يعني أن الثورة التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر عام 2010 لم تنتهِ بعدُ، بل تتابع سيرها ناقلةً التونسيين من مكان إلى آخر:

> **اقتباس 6**: «أبناء هذا الوطن العزيز الذي أذهل العالم بما استنبطه من أدوات غير تقليدية، انطلاقًا من إيمانه العميق بمواصلة شقّ الطريق التي بدء في شقّها في شهر ديسمبر من سنة 2010. شعبنا يريد أن يعبُر الجسر، بل هو بدء العبور، فوق هذا الجسر الذي شيّده، بدمه وعرقه من اليأس إلى الأمل، من ضفة الإحباط إلى ضفة البناء والعمل.»

إن تصوير الثورة كمسار مستمر، وجسر عبور ما بين حالتين متناقضتين: من اليأس نحو الأمل ومن الإحباط نحو البناء والعمل، هو تصوير يستحضر إلى الذهن «طقوس العبور» من الدنيويّ إلى المقدّس المعروفة في عدد من التقاليد الدينية. علاوة على ذلك، فإن تصوير الثورة كطريق يشير إلى أنها سيرورة متواصلة. وبمعنى آخر، إن الثورة لم تكتمل وتنجز عملها في كانون الثاني/يناير عام 2011 عندما هرب الرئيس الأسبق بن علي، ولا هي اكتملت عند صدور دستور عام 2014 الديمقراطي التعددي، بل هي طريق مستمر وعملية متواصلة لتغيير النظام السياسي لا تُعرف لها نهاية محددة.

وكان استخدام الرئيس سعيّد لعربيّة فصيحة منمّقة، فيها كثيرٌ من أساليب البلاغة القديمة،

مع حرصه على النطق السليم والمبالغ في تشديده على مخارج الحروف؛ دلالة سياسية تعبّر عن الهُوية الوطنية الثقافية التي يختارها لتونس، على عكس الآخرين من منافسيه السياسيين الذين يميلون إلى التحدُّث بالمحكية التونسية مع إدخال العديد من المفردات الفرنسية في سياق الجملة العربية. كما يتضح هذا البُعد العُروبي عند الرئيس سعيّد من خلال تذكيره بالقضية الفلسطينية، وتأكيده على موقفه الثابت منها:

اقتباس 7: «ستبقى تونس منتصرة لكلّ القضايا العادلة وأوّلها قضيّة شعبنا في فلسطين، والحقّ الفلسطيني لن يسقط كما يتوهّم الكثيرون بالتقادُم، لأنّ فلسطين ليست قطعة أرض مرسّمة في سجلات الملكية العقارية، بل ستبقى في وجدان كلّ أحرار تونس وحرائرها، منقوشة في صدورهم، وماهو منقوش في الصدور لن تقدر عن فسخة القوة أو الصفقات.»

وفي النهاية، تضمن خطاب القسم الأول أفكارًا وسماتٍ شعبوية نموذجية، من مثل الإشادة بـ «الشعب العظيم»، وذوبان «أنا» الزعيم بـ «نحن» الشعب، وتصويرهم كذات واحدة موحّدة سائرة في طريق النضال المقدس ضد «النخب الفاسدة» التي تحاول عكس مسار التاريخ. ومع ذلك، لم تكن هذه الخطبة الرئاسية الأولى صرخةً شعبوية مدوّية تجاه المؤسسات الديمقراطية والأحزاب السياسية؛ بطريقة يمكن لها أن تؤثر على طبيعة النظام السياسي. ولكننا سوف نرى في الخطب التي ألقاها على مدار خمسة أعوام، كيف ارتفعت النبرتان الشعبوية والسلطوية بالتدريج، لتبلغا الذروة في خطاب القسم الثاني في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ثانيًا: الخصائص الشعبوية الشائعة في خطاب سعيّد

نعني بالخصائص الشائعة للخطاب الشعبوي تلك الخصائص التي نجدها في عديد الأمثلة، وهي التي تستحضر إلى أذهاننا ما نعرفه من قادة شعبويين وما يطرحونه من أفكار وشعارات. تتمحور هذه الخصائص حول الصور التي تقدَّم فيها عناصر الشعبوية الرئيسية الثلاثة: الشعب والإرادة الشعبية والنخب. كما تشمل بالإضافة إلى ذلك ما أسميته أنماط الإقناع التي غالبًا ما يستخدمها القادة الشعبويون في خُطبهم، مثل تضخيم الأزمات واستغلالها، والترويج لنظريات المؤامرة، وشَيْطنة جماعة بشرية معينة.

1. عناصر الشعبوية الرئيسية الثلاثة

تُعتبر فكرة الشعب حجر الزاوية في معظم الخطابات السياسية. ومع ذلك، فإن ما يميز الشعبوية هو طريقتها في تعريف الشعب. **فالشعب – في الخطاب الشعبوي – لا يشمل جميع مواطني دولة معينة، بل فقط أولئك الذين يعتبرهم الزعيمُ الشعبوي «الشعب الحقيقي»**. ولهذا تصفُ ناديا أوربيناتي الشعبوية بأنها عملية استخلاص «الشعب الحقيقي» من الشعب الكلي [3]. وفوق ذلك، تنظر الشعبوية إلى «الشعب» بوصفه مجموعة متجانسة ونقية، وتتسّم بصفات مناقضة لتلك التي عند «النخب».

وفي دراسة كميّة لخطب الرئيس سعيّد، وجدت الباحثتان عائشة غربي ورجاء غرسة أن كلمة «الشعب» هي الأكثر استخدامًا في خطبه، وغالبًا ما تلحق بها أوصاف إطراء

(3) Nadia Urbinati, *Me the People: How Populism Transforms Democracy* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2019), pp. 78-79.

وتفخيم من مثل «شعبنا التونسي العظيم» أو «الشعوب استلهمت من إرادتكم». وهنالك أيضًا عبارات محددة يكررها سعيّد في عديد من المناسبات، وهو ما يمكن اعتباره آلية للتأثير على العقل الباطن لدى المتلقي، تهدف إلى جعل الرسالة المكررة مستبطَنة ومترسخة لديه، بحيث تصبح عنده في خانة المسلّمات. ومن بين العبارات المكرر استخدامها من قبل سعيّد: «الشعب يريد بناء جديدًا، نظامًا جديدًا، تاريخًا جديدًا، مرحلة جديدة، لحظة تاريخية، نهاية الفقر والبؤس».[4]

في الخطاب السياسي للرئيس سعيد، يظهر الشعب في صورة مركّبة، فهو من ناحية شعب عظيم، بل هو الأعظم على الإطلاق؛ ومن ناحية أخرى هو ضحية تعاني أشد المعاناة. فمن حيث العظمة فإنّ «الشعب التونسي قادر دائمًا على أن يضرب المواعيد مع التاريخ، ليصحح مساره، بل يصنع تاريخًا جديدًا» (اقتباس 8). وكذلك الأمر عندما يصف الثورة التونسية بالصعود الشاهق إذ يقول: «شعبنا العظيم الذي استنبط طرقًا جديدة حقق بها انفجارًا ثوريًا وصعودًا شاهقًا في التاريخ» (اقتباس 9). وأثناء الحملة الانتخابية لعام 2019، كان سعيّد قد ميّز نفسه عن المرشحين الآخرين الذين «يبيعون الأوهام» من خلال تصريحه بأنه لا يملك برنامجًا سياسيًا. وعندما سُئل عن خططه ومشروعه، كانت إجابته: «الشعب يريد ويعرف ماذا يريد، يعرف مطالبه ومشاغله، وهو قادر أيضًا على تقديم الحلول للاقتصاد والبطالة والقضايا الاجتماعية [...] هو الذي يستنبط الحلول [...] هو القادر على خلق الثروة» [5]، من دون أن يخبرنا كيف سوف يتمكن الشعب من فعل ذلك. وباختصار، فإن الصورة الأساسية للشعب في خطاب سعيّد، هي صورة الشعب العظيم الذي لا يتوقف عن صناعة التاريخ: «الشعب المفكر هو الذي يحدد مسار التاريخ، هو الذي يشقها و يعبّدها ويشيّد البناء الذي يريد» (اقتباس 10).

(4) عائشة غربي ورجاء غرسة، «خطابات الرئيس التونسي: استمالات وأدوات اتصالية للسيطرة على الجمهور»، **العربي الجديد**، 2022/11/28. **https://sl1nk.com/2fhqflm**

(5) سهيل الحبيّب، «حدث 25 يوليو في تونس: في الديمقراطية المنكودة والمشلولة والشعبوية المتوثبة وتحديات المستقبل»، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2021/8/10، ص 5.

ومع ذلك، فثمة صورة ثانية لهذا «الشعب العظيم» هي صورة الضحية المثيرة للاستعطاف. إذ يقول « تُرك الشعبُ الثائر الذي طالب بحقه في الشغل وفي الحرية وفي الكرامة الوطنية في بؤسه بعد أن دفع الضريبة غالية، دفعها بالدم وبالجراح وبالألم» (اقتباس 11). هذه الصورة المتناقضة للشعب بين كونه عظيمًا وضحية في الوقت ذاته، يتمّ تفسيرها وتبريرها من خلال سردية «الثورة المسروقة». فالشعب العظيم قام بثورة عظيمة، لكن النخب السياسية التي حكمت البلاد منذ 2011 قامت بسرقة الثورة بشكل مدروس وممنهج، إذ يصفهم:

اقتباس 12: «منظومة عملت على إجهاض الثورة، وضعت على مقاسها نظامًا ليضفي شرعية وهمية صُوْرية على مَن استولى على الثورة، على هذا الانفجار الثوري غير المسبوق.»

وكما رأينا في الفصل السابق (الشكل 3–4)، إذ فقدَ الشعبُ التونسي كثيرًا من ثقته في الأحزاب السياسية التي يتشكّل منها البرلمان والحكومة، وقد بدأ هذا الانحدار منذ عام 2015 فصاعدًا. كان الرئيس سعيّد مدركًا لذلك، وقد عزز حالة عدم الثقة من خلال تأكيده على أن هدف الطبقة السياسية كان دائمًا «إسقاط الدولة التونسية». كما وصف سعيّد أولئك السياسيين مرات عدة بأنهم «يتاجرون بآلام التونسيين»، ويدأبون على «الاستهزاء بإرادة الشعب والتنكيل به في معاشه وفي محيطه البيئي وفي كل مظاهر الحياة». كما أنهم «تقاضوا الملايين من الدولارات ومن الأورو من الخارج في الانتخابات الماضية، وما زالوا يدفعون الأموال ويتقاضونها خارج أي إطار قانوني». ومن أفعالهم أيضًا «شراء الذمم» و « توزيع الأموال الطائلة لبيع الأوهام والأحلام» (اقتباس 13).

يتضح هنا التقسيم المانوي للمجتمع والمجال السياسي العامّ إلى أبيض وأسود، إلى شعب نقيّ ونخبة فاسدة. وفي مناسبة أخرى، تظهر علاقة الشعب مع النخب السياسية وكأنها علاقة ضحية مع جلادها:

اقتباس 14: «الفقر والبؤس يزدادان يومًا بعد يوم، وجائحة الكوفيد تحصد

الأرواح. ومن قيل إنه ممثل للشعب [...] هؤلاء ينفقون يوميًا في الملاهي وفي النُزل. وكانت الحقائب المليئة بالأموال من الخارج تدخل كل يوم دون أي تصريح.»

هذه التناقضات التي يفترضها الخطاب في «طبيعة» كلّ من «الشعب» و «النخب»؛ تُترجَم في المشهد السياسي إلى صراع إرادات متناقضة، فالإرادة الخيرة التي يمثلها الشعب (وزعيمه)، في مقابل الإرادة الشريرة للنخب السياسية:

اقتباس 15: «لقد تحول الوضع اليوم إلى صراع مفتوح بين الشعب التونسي المصرّ على التحرك وعلى العدالة وعلى الحرية وعلى مقاومة الفساد، وجهات مرتمية في أحضان دوائر خارجية تمنّي نفسها بالعودة إلى الوراء.»

وبالإضافة إلى حملهما صفاتٍ متناقضة، فإن مجموعتي «الشعب» و «النخب» تتسمان بالتجانس الداخلي. غالبًا ما تُحيل فكرة «الشعب» في الخطاب السياسي إلى جماعة متخيَّلة (imagined community)، وحسب توصيف لاكلو فإن الشعب «دالّ فارغ» (empty signifier)، **فالمتكلّم يشكّل «الشعب» ويثبّت له خصائص معينة من خلال الخطاب وما فيه من رموز ومعان وأدوات بلاغية**. وفي هذا الصدد، قام سعيّد بتشكيل صورة «الشعب المتجانس» عبر طريقتين. الطريقة الأولى هي التأكيد على الاستمرارية التاريخية لمجموعة بشرية نقيّة وصالحة وثابتة على حالها هي «الشعب»، ففي خطاب القسم الثاني في تشرين الأول/أكتوبر 2024، عرض سعيّد هذه الاستمرارية التاريخية المزعومة لمجموعة «الشعب». فهذا «الشعب» هو من حرر البلاد من الاستعمار. وبعد ذلك، راح يدعم حركات التحرر الوطنية في الدول الأخرى. ومن ثمّ أنجز الثورة العظيمة عام 2011 التي يصوّرها كـ «علوّ شاهق في التاريخ». بعد ذلك، أنجز «الشعب» نفسه «ثورة ثقافية» فريدة بدأتْ مع انتخاب سعيّد في 2019، وما يزال «يواصل حرب التحرير الوطني» (اقتباس 16). إذن، فـ «الشعب» الذي ناضل ضد الاستعمار الفرنسي، والذي دعم الثورة الجزائرية، هو نفسه «الشعب» الذي انتخب قيس سعيد عام 2019، والذي دعم أيضًا الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها يوم 25 تموز/يوليو 2021. ومن لم

يفعل ذلك فهو مُستبعَد من «الشعب». ومن المثير للاستغراب أن سعيّد بدأ يُدخل عبارة «حرب التحرير الوطني» في خطبه منذ عام 2024، مع أن تونس ليست تحت الاحتلال.

أما الطريقة الثانية لتحقيق التجانس في مجموعة «الشعب»، فهي من خلال توظيف أمثال وحكم ومقولات من التراث العربي، تسهم في إيصال الفكرة بطريقة فعالة وغير مباشرة. مثل استحضار الحديث النبوي الشريف: {مثل المؤمنين في توادّهم و تراحمهم و تعاطفهم مثل الجسد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمّى} [6]. يستخدم سعيّد هذه الصورة البليغة لتعزيز فكرة تجانس الشعب:

اقتباس 17: «رواسب من الماضي بدأ شعبنا العظيم يتجاوزها، وقد أظهر ذلك في العديد من المناسبات التي صنع فيها التاريخ. وعلى كل أفراد هذا الشعب اليوم أن يثبتوا أنهم بالفعل قادرون على رفع كل التحديات، وعليهم أن يثبتوا أنهم في مجموعة واحدة يشدّ بعضها البعض، فإذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.»

أما المجموعة المقابلة لـ «الشعب» وهي مجموعة «النخب السياسية»، فقد صنع سعيّد وحدتها وتجانسها من خلال تكرار الاتهامات والإهانات ذاتها، من دون تمييز أو تخصيص، وتقديم السياسيين جميعًا في صورة «أعداء الشعب». ومن المحتمل أن تقديم النخب السياسية في هذه الصورة قد لاقى قبولًا لدى قطاعات واسعة من التونسيين، فلقد سئموا من وعود لا تُنفّذ. كما درجت «حرية الإعلام» في بلد ذي ديمقراطية ناشئة على أن تنحو منحى الصحافة الصفراء التي تتغذى على فضائح السياسيين سواء كانت حقيقة أو ملفّقة. ومن الأوصاف التي يطلقها سعيّد على النخب بشكل مكرور: «خونة» و «عملاء» و «أبواق مسعورة مدفوعة الأجر من الخارج» (اقتباس 18). كما أنهم «دأبوا على المكر والكذب والافتراء» (اقتباس 19). وهم أيضًا «أسراب الجراد التي عاثت في البلاد فسادًا»، «هذا فضلًا عن الخيانات والارتماء في أحضان الصهيونية» (اقتباس 20).

(6) ورد في **صحيح البخاري** (الحديث رقم 6011) وفي **صحيح مسلم** (الحديث رقم 2586).

الفكرة الرئيسية الثالثة في الشعبوية هي **الإرادة الشعبية**، وهي فكرة محورية وبالغة الأهمية نظرًا لأنها تمثل **النقطة التي تندمج فيها «أنا» الزعيم الشعبوي مع «نحن» العائدة للشعب**، ما يمكنه من الحديث باسم الشعب والزعم بأن خياراته وقراراته تمثل إرادة الشعب الحقيقية.

وكثيرًا ما كرّر سعيّد بأن «اخياراتنا تنبع من إرادة شعبنا، اختياراتنا تعبر عما طالب به الشعب التونسي» (اقتباس 21). و»إرادة الشعب» هي أيضًا نقطة عقد (nodal point)؛ إذ هي تربط ما بين كلماتٍ وعباراتٍ مختلفة وتثبّت لها معنىً محددًا. من جانب المتكلّم أو المرسِل، فإن «إرادة الشعب» تعزز من قيمة الرسالة التي يرسلها، وتضفي الشرعية على القرارات والأفعال التي ينوي القيام بها. وفي مقابل ذلك، فإنها تسحب بساط الشرعية من تحت أقدام الخصوم السياسين، وتصوّرهم على أنهم يعارضون «إرادة الشعب» ويعملون ضد مصلحتها.

> **اقتباس 22**: «العمق الشعبي الحقيقي هو سندنا – بعد عون الله تعالى – في العبور من دستور كان سيؤدي إلى تفجير الدولة من الداخل إلى دستور يعبّر حقيقة عن إرادة الشعب. ومن يهاب إرادة الشعب، والذي حاول يائسًا وفشل في ضرب الاستشارة الوطنية، لا يمكن أن يكون إلا عدوّا للشعب.»

وفي النهاية، فإن الخصائص الشائعة للشعبوية متوفرة بوضوح في خطاب سعيّد، فهو يقدم «الشعب» في صورة العظيم والفاضل والطيب، وهو في الوقت ذاته ضحية لـ «النخب السياسية» الذين يصفهم بأنهم لصوص وخونة وأعداء للشعب. وعلى الدوام، تأتي «إرادة الشعب» متناغمة مع إرادة الرئيس، وكل ما يقوله الرئيس أو يفعله ما هو إلا تجسيد للإرادة الحقيقة للشعب.

2. أنماط الإقناع: استغلال الأزمات وترويج المؤامرات

من أنماط الإقناع الشائع استخدامها من قبل الزعماء الشعبويين؛ **تضخيم الأزمات واستغلالها أو اختلاقها** في بعض الحالات. وكانت جائحة كوفيد 19 قد انتشرت في تونس منذ آذار/مارس 2020، أي بعد أربعة أشهر من تولي سعيّد منصب الرئاسة. لكنّ موجتها الأكثر شدّة وضررًا كانت في منتصف العام 2021. وقد مهّدت هذه الظروف الصحية والاقتصادية السيئة الطريق أمام سعيّد لكي يتخذ تدابير استثنائية، وهو ما تمّ استغلاله بشكل تدريجي لتعزيز سلطة الرئيس على حساب المؤسسات الأخرى، ومن ثم تغيير النظام السياسي. وهذا ما سوف نشرحه بالتفصيل في الفصل التالي.

وكثيرًا ما وصف سعيّد التدابير الاستثنائية التي اتخذها يوم 25 تموز/يوليو 2021 بأنها قد أنقذت الدولة والمجتمع التونسيين، ومكّنت البلاد والعباد من البقاء على قيد الحياة. إنه المنقذ والمخلّص إذن، فقد أنقذ الأمة من وبائين هما كوفيد 19 والسياسيين التونسيين أيضًا. يصف تلك الأيام:

اقتباس 23: «لقد كانت الأشهر التي قضيتها بعد تولي المسؤولية مليئة بالألم والمرارة، كان الظلم سائدًا في كل مكان، وكانت الآلام تشتد يومًا بعد يوم في كل أجزاء المجتمع، وخاصة عند الفقراء الذين زاد تفقيرهم وتجويعهم والتنكيل بهم. [...] وجاءت الجائحة لتضيف لمصاعب الحياة مزيدًا من الآلام، بل كان هنالك من يتاجر بالآلام، حتى توليتُ الأمر بنفسي.»

بعد هذا المشهد التراجيدي لشعب يعاني ونخب تتاجر بآلامه، جاء دور البطل المنقذ:

اقتباس 24: «كان العمل مستمرًا ليلًا نهارًا، لا يكاد يتوقف، ولا أبالغ، لحلّ الإشكالات الفردية والجماعية ولتذييل كافة العقبات. وكانت التدخلات تقع أحيانًا في منتصف الليل أو في الفجر لتوفير الأوكسجين أو بعض المعدات الطبية. كنتُ أتلقى مكالمات هاتفية من عدد من الأشخاص في كافة أنحاء الجمهورية.»

كما زعم سعيّد بأنه قد أنقذ البلاد من جائحة أخرى هي: «الجائحة التي جثمت على البلاد منذ الرابع عشر من شهر جانفي في سنة 2011» (اقتباس 25). مشيرًا إلى الأحزاب والشخصيات السياسية التي حكمت البلاد ما بعد الثورة.

وفي النهاية، لقد ألهمت جائحة كوفيد 19 الرئيس سعيّد لابتكار استعارة مجازية جديدة، راح يستخدمها في خطبه مستمتعًا بها، إذ يشبّه السياسيين بالفيروسات وقراراته باللقاحات: «نحمد الله تعالى على وجود مضادات حيوية في الطب وفي القانون، ونحمد الله تعالى على توفر اللقاحات في المستشفيات والمؤسسات الاستشفائية وفي نص الدستور لمواجهة كل أنواع الفيروسات وخاصة السياسية».[7]

النمط الآخر الشائع من أنماط الإقناع التي يستخدمها الزعماء الشعبويون، هو **الترويج لنظريات المؤامرة بغرض بثّ الرعب والريبة، واستغلال ذلك لتحقيق غايات سياسية.** وفي الحقيقة، تشترك الشعبوية مع نظريات المؤامرة في سمات عديدة. أولى نقاط الاشتراك تكمن في النظرة المانوية التي يتم من خلالها فهم المجتمع والسياسة، والتي تقوم على أساس التعارض والتناقض ما بين مجموعتين متقابلتين: مجموعة «نحن» أي الشعب الفاضل، ومجموعة «هم» أي النخبة الفاسدة أو بشكل أعمّ «الآخر». نقطة الاشتراك الثانية تكمن في تشكيك نظريات المؤامرة في كل ما نراه، ونشرها المخاوف والشائعات التي تجعل الناس يفقدون الثقة في مختلف المؤسسات والقائمين عليها، وهذا يتقاطع مع ما يفعله الشعبويون عندما يهاجمون النخب السياسية والثقافية ويصفونهم بالخيانة والتآمر على الشعب.[8]

ثمة ثلاث ركائز أساسية في معظم **نظريات المؤامرة**، هي **(1) لا شيء يحدث بمحض الصدفة، (2) لا شيء كما يبدو عليه، و(3) كل الأشياء مرتبطة ببعضها البعض.** واستنادًا على ذلك تعرّف كلوديا أنوفي (2024) **نظرية المؤامرة الشعبوية** بأنها: «صيغة دوغمائية من التسْييس، تضع الشعب في الموقف المقابل والمعارِض لكتلة سلطوية سرية

(7) الحبيب، مصدر سابق، ص 12.

(8) Claudia Annovi, "Exploring Conspiracist Populism in Power: The Case of Kais Saied in Tunisia", *Genealogy*, vol 8, no. 2 (2024), p. 1.

(أو قل هي النخبة) تتآمر باستمرار لتحقيق مصالحها على حساب الصالح العام» [9]. هذه الصيغة من نظرية المؤامرة تخدم أهدافًا عدّة، فهي أولًا تعزز من شعور الضحية لدى «الشعب»، وهي ثانيًا تزيد من حالة عدم الثقة في المؤسسات والوضع القائم، وهي ثالثًا تخلق شعورًا بوجود أزمات مدروسة ومستمرة [10]. وأخيرًا، أُضيف بأن **نظرية المؤامرة تقدّم طريقة سهلة وجاهزة لفهم المجتمع والعالم وتفسير ما يجري فيهما**.

ليس من الغريب أن نسمع سياسيين يتحدثون عن مؤامرات بين الفينة والأخرى. لكن الحالة تصبح متفاقمة عند البعض منهم، وتغدو نظرية المؤامرة قناعة مركزية ومنطلَقًا أساسيًا لفهم العالم وتفسير الوقائع التاريخية والظواهر الاجتماعية، وقد يُكثر الساسةُ الشعبويون من توظيفها في خطبهم بوصفها نمطًا مؤثرًا من أنماط الإقناع. على الرغم من أن الرئيس سعيّد لا يتبنى أيديولوجيا معينة تتضمن في منطلقاتها رؤية مؤامراتية للعالم، إلا أنه عبّر في عديد من المناسبات عن أفكار مؤامراتية. فعلى سبيل المثال، زعمَ مرةً أن الغرب يموّل المثليين في تونس من أجل إفساد المجتمع التونسي. وفي مرة أخرى، زعم أن المعارضة التونسية المقيمة في الولايات المتحدة تتلقى أموالًا طائلة من هنري كيسنجر من أجل تقويض الدولة التونسية. [11]

وفي خطاب القسم الثاني يوم 21 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أعربَ سعيّد عن قناعاتٍ واضحة وصريحة في نظريات المؤامرة، وخصوصًا **نظرية المؤامرة الصهيونية الماسونية**. صحيح أن نظرية المؤامرة هذه واسعة الانتشار في العالم العربي، ولكنْ من غير المناسب لرئيس دولة وأستاذ سابق للقانون الدستوري أن يعبّر عن آراء كهذه:

> **اقتباس 26**: «وما كان يرتّب ويدبّر من الداخل ومن الخارج على السواء، وآخر توافق إجرامي هو محاولة إدخال البلاد في صراع شرعيات، وإدخال تونس في أتون اقتتال داخلي، وتقسيمها إلى مجموعة من المقاطعات. [...] المخططات التي كان

(9) Ibid., p. 3.
(10) Ibid.
(11) Ibid., p. 11.

عملاء الصهيونية العالمية وأعضاء المحافل الماسونية رسموها، وحددوا حتى الموعد بهدف تحقيقها.»

ومع ذلك، لا ينبغي تفسير هذه القناعة على أنها موقف معادٍ للسامية، فقد صرّح سعيّد في مرات عدة أننا «نحن» (ما يشير على الأرجح إلى التونسيين) ليست لدينا أي مشكلة مع اليهود، إذ كانوا دومًا جزءًا من مجتمعنا. وفي أيلول/سبتمبر من العام 2023، ضربت عاصفة جوية سواحل تونس وليبيا، أُطلق عليها اسم «العاصفة دانيال»، فعلّق سعيّد على الاسم قائلًا: «لم يتساءلوا أو يكلّفوا أنفسهم عناء التساؤل عن التسمية، دانيال، اختاروا دانيال، من هو؟ هو نبيّ عبريّ. تمّ الاختيار بطبيعة الحال من الجهات التي تختار الأسماء. لأن الحركة الصهيونية تغلغلت، وتمّ تقريبًا ضرب العقل والتفكير... في حالة غيبوبة فكرية تمامًا» [12]. وهذا ما يثير التساؤل عما إذا كان سعيّد مقتنعًا بالفعل بما يقول أم أنه يحاول إثارة حالة من الخوف والرعب تجعل الجمهور المستمع يلتفُّ حول قيادته، مستغنيًا عن حقه في النقد أو الاحتجاج.

وهنالك نظرية مؤامرة شائعة في أوساط اليمين الشعبوي والمتطرف في الغرب، معروفة باسم نظرية «الاستبدال العظيم» (Great Replacement). وهي تفترض أن هجرة غير الأوروبيين إلى أوروبا بالخصوص أو الغرب بالعموم، ما هي في واقع الأمر سوى مؤامرة سرية قديمة، مدروسة وممنهجة ويجري تنفيذها بدقة عالية. الهدف النهائي لهذه المؤامرة هو إحداث تغيير ديموغرافي هائل، بحيث يحتلُّ غيرُ الأوروبيين — وبالأخصّ المسلمين — القارّة العجوز ويحلّون محلّ الأوروبيين. وعادة ما تزعم هذه النظرية أن السياسيين الأوروبيين فاسدون ومتورطون في هذه المؤامرة أيضًا.[13]

(12) «سعيّد يلمح لمسؤولية الصهيونية عن تسمية إعصار دانيال»، **الجزيرة نت**، 2023/9/19: **https://l1nq.com/9l9kdqs**

(13) من الأعمال التي روجت لنظرية **الاستبدال العظيم**: رواية «معسكر القديسين» لـ جان راسبيل (1973)، وكتاب «قوة العقل» لـ أوريانا فالاتشي (2004). ولمزيد من الاطلاع على الموضوع، انظر الفصل الرابع من كتاب: عبد الكريم بدرخان، **في العنصرية الثقافية: نظريات ومؤامرات وآداب** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024).

لكن الغريب في الأمر هو أن يتبنى سعيّد نسخة من نظرية الاستبدال العظيم. في تونس، ثمة العديد من المهاجرين من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء، منهم من يقيم بصورة قانونية وآخرون بصورة غير قانونية، ومعظمهم يدخل البلاد بتأشيرات سياحية ثم يستمر في الإقامة بعد انتهاء المدة المسموح بها. وفي يوم 21 شباط/فبراير 2023، وفي خطاب للرئيس سعيّد لم أجده في موقع الرئاسية التونسية ولا في قناتها على منصة اليوتيوب – على الأرجح بسبب حذفه – وصفَ سعيّد المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء بأنهم مجرمون، وربطهم بنظرية مؤامرة الاستبدال العظيم. وكما أشارت منظمة العفو الدولية في بيان لها بتاريخ 10 آذار/مارس 2023، فإن سعيّد قد وصفهم بـ «جحافل المهاجرين غير النظاميين من إفريقيا جنوب الصحراء» تدفقوا إلى تونس «مع ما يؤدي إليه هذا الوضع من عنف وجرائم وممارسات غير مقبولة». كما قال إن هذا «وضع غير طبيعي» وهو جزء من «ترتيب إجرامي يرمي إلى تغيير التركيبة الديموغرافية»، وإلى تحويل تونس إلى «دولة إفريقية فقط، ولا انتماء لها للأمتين العربية والإسلامية». وبعد هذه التصريحات، تعرض كثيرٌ من المهاجرين الأفارقة في تونس إلى اعتداءات جسدية وإهانات لفظية من قبل غوغاء الشوارع، كما تعرضوا لانتهاكات وسوء معاملة في أقسام الشرطة ومراكز الاحتجاز حسب منظمة العفو الدولية.[14]

من الشائع لدى ساسة اليمين الشعبوي في أوروبا والولايات المتحدة، مثل ترامب ولوبان، أن يصفوا المهاجرين بالمجرمين، وأن ينشروا حولهم شائعات ومؤامرات. أما أن تصدُر هذه التصريحات عن رئيس دولة إفريقية، فهو أمرٌ غير مقبول بشكل مضاعف. ولذلك انتقد الاتحاد الإفريقي والعديد من قادة الدول الإفرقية تصريحات سعيّد، فردَّ عليهم قائلًا إن التونسيين هم أيضًا أفارقة ويفتخرون بذلك. وبعد هذه التصريحات، ذهب كثير من

(14) منظمة العفو الدولية، «تونس: الخطاب العنصري للرئيس يُحرّض على موجة عنف ضد الأفارقة السود»، 2023/3/10، شوهد في 2025/6/29 في:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2023/03/tunisia-presidents-racist-speech-incites-a-wave-of-violence-against-black-africans

الباحثين والمتابعين للشأن التونسي إلى وصف الرئيس سعيّد بأنه عنصري، لكنني لا أتفق كثيرًا مع هذا الرأي، وذلك لأنه أطلقَ هذه التصريحات العنصرية لمرة واحدة خلال فترته الرئاسية الأولى، بمعنى أنه لا يتبنى موقفًا عنصريًا جذريًا ولا يهاجم المهاجرين باستمرار كما يفعل بعض الساسة الأوروبيين. ولذلك أميلُ إلى أن سعيّد قد أخطأ في هذا التصريح، ولربما نصحه واحد من مستشاريه باستدعاء نظرية الاستبدال العظيم، ووجدَ أن في الأمر ما يمكن الاستفادة منه سياسيًا، أي بتخويف المواطنين من «عدوّ داخلي» وتحشيدهم خلف قيادته.

ثالثًا: الخصائص الشعبوية المميزة في خطاب سعيّد

نعني بالخصائص المميزة تلك التي تميّز خطاب الرئيس سعيّد عن سواه من الزعماء الشعبويين وعن الظاهرة العامة المسماة بالشعبوية. تنشأ هذه الخصائص من خصوصية الحالة التونسية، ومن السياق الثقافي العربي الإسلامي، وكذلك من مواصفات الشخصية الخاصة بالرئيس سعيّد.

1. الاعتماد على السلطة التقليدية

عرضنا في فصل النظرية مقاربات مختلفة للشعبوية، وكان ثمة مقاربة ترى في الشعبوية أسلوبَ زعامة. إذ لاحظ فرنسيس فوكوياما أن القادة الشعبويين يميلون إلى صُنع حالة من «عبادة الشخصية» حول أنفسهم، مستخدمين «سُلطتهم الكاريزمية» لتحقيق ذلك، ومن أجل تحدّي سُلطة المؤسسات القائمة مثل الأحزاب السياسية، وإقامة علاقة مباشرة مع «الشعب» [15]. وأشرنا إلى أن مقاربته تستند إلى أنماط السلطة الثلاثة عند ماكس فيبر، وهي السلطة التقليدية والسلطة القانونية والسلطة الكاريزمية. على كل حال، لا يبدو سعيّد زعيمًا كاريزميًا من النوع الذي تحدث عنه فوكوياما، ولذلك، ولكي يتحدى سلطة المؤسسات القائمة (أي السلطة القانونية)، فإنه يعتمد على السلطة التقليدية.

وكما أوضحنا، فإن سعيّد يصنع «الشعب المتجانس» من خلال ادعاء الاستمرارية التاريخية لمجموعة موحدة فاضلة ونقيّة تُدعى «الشعب»، لكن عضويتها تتقلص تدريجيًا لكي تشمل في النهاية أولئك الذي يؤيدونه فحسب. وبالتوازي مع ذلك، فإنه يصنع

(15) Francis Fukuyama, "What is Populism", *Atlantik-Brücke Publication Series,* no. 8 (2017), p. 10.

استمرارية لـ «الرجل الكبير» الذي يقود الشعب من الظلام إلى النور، ومن الألم إلى السعادة. وعلى الرغم من أن سعيّد ليس بورقيبيًا من الناحية الأيديولوجية، إلا أنه يزور قبر بورقيبة كل سنة في ذكرى وفاته. كما يحاول أن يُظهر نفسَه بوصفه الوارث الحقيقي لمسيرة بورقيبة كزعيم وطني، وكأنه يريد سحب البساط من تحت أولئك الذين ينتسبون إلى البورقيبية:

اقتباس 27: « تعلمون كلكم مواقف الرئيس الحبيب بورقيبة – رحمه الله – من أي تدخل أجنبي. بالرغم من المغريات التي تم تقديمها في أوقات كثيرة، ولكنه لم يسلّم أي ذرة من تراب الوطن. نحن أيضًا لنا سيادتنا ولنا اختياراتنا بناءً على الإرادة الشعبية.»

يحتل بورقيبة مكانةً كبيرة في التاريخ التونسي تعادل مكانة الآباء المؤسّسين في التاريخ الأمريكي. ومن أجل إضفاء الشرعية على خطته لتغيير دستور عام 2014، فإن سعيّد قد دعم هذه الخطوة باستدعاء كلام قديم للزعيم بورقيبة:

اقتباس 28: «وأنا موجود في مقام الضريح للزعيم الرئيس الحبيب بورقيبة، نتذكر موقفه من الدستور، كيف تحدث عن الدستور وضرورة تعديله يوم ختمه يوم 1 جويليه 1959. قال: المجتمع يتطور ولا بد من تطوير النصوص التشريعية.»

وفي السياق التونسي، فإن الاعتماد على السلطة التقليدية والاستناد إليها، يتضمن كذلك العودة إلى التراث العربي الإسلامي والاستلهام منه. ولذلك نجد خطاب سعيّد يتضمن اقتباسات عديدة من القرآن الكريم والسنّة النبوية والشعر العربي القديم. هذه ليست سمة من سمات الشعبوية، إذ أنّ جلّ الخطاب السياسي والثقافي العربي يتضمن مثل هذه الاقتباسات. لكن المقصود هنا هو الإشارة إلى اعتماد سعيّد على السلطة التقليدية، وكذلك الإشارة إلى دور هذه الرموز الدينية والأقوال المأثورة والمقتبسات الشعرية في تشكيل الخطاب، وفي صناعة معانٍ ذات دلالات محددة.

تزخر الثقافة العربية الإسلامية بعديد من القصص المكتوبة والشفهية عن أنبياء صالحين، أرسلهم الله لهداية أقوام معينة، لكنهم قُوبلوا بالرفض في البداية. وغالبًا ما يعاني هؤلاء الأنبياء من مصاعب جسام أثناء سعيهم لهداية قومهم وإرشادهم نحو طريق الحق والصلاح. وبالمثل، فإن سعيّد يقدّم نفسَه غريبًا عن الطبقة السياسية، فهو سياسي لا يشترك بأيّ صفة مع غيره من السياسيين، وكأنه نبيّ وسط رهطٍ من الضالين:

اقتباس 29: «إنني غريب كصالح في ثمود، غريب عن هذه المنظومة التي عادت لتتشكل خلال المدة الأخيرة. ولكنني لستُ غريبًا بين أبناء شعبي.»

وفي مناسبة أخرى، وصف سعيّد الرئاسة بأنها «ابتلاء»، والابتلاء مفهوم إسلامي يعني المحنة أو المصيبة التي يتعرض لها إنسان مؤمن، بغرض اختبار إيمانه وامتحان صدق عقيدته. وخلال مقابلة تلفزيونية مع قناة فرانس 24 العربية، سُئل سعيّد إذا ما كان منصب الرئاسة والإقامة في القصر قد غيّراه، وكان الجواب:

اقتباس 30: «لم أتأقلم ولم أتغير لأنني أشعر عكس ما يشعر به الكثيرون، وهذا ما لم يفهموه. أشعر بالمسؤولية أشعر بالابتلاء. في كل لحظة في كل موقف أقول أنه يجب أن أتخذ هذا القرار لمصلحة المجموعة الوطنية. أما القصور والمآدب والسيارات الفخمة فلا تعني لي على الإطلاق.»

وهكذا فإن السلطة التقليدية، لا السلطة الكاريزمية، هي ما يستخدمه سعيّد لتعزيز زعامته وتدعيم قراراته ومواقفه.

2. توظيف الباثوس والإيثوس

الإيثوس والباثوس واللوغوس من وسائل للإقناع البلاغية التي نعثر عليها في معظم الخطب والتصريحات السياسية. وفي حالة سعيّد فإنه غالبًا ما يستثير عواطف الجمهور (الباثوس) تجاه القضية الفلسطينية، مستلهمًا شعارات من زمن التضامن العربي. كما يتميز بتوظيفه لصفاته الشخصية (الإيثوس) في تدعيم طروحاته ومجادلاته، فهو معروف بوصفه رجُلًا محافظًا و»نظيف اليد»، وهو الأستاذ السابق للقانون الدستوري.

كان موقف سعيّد من القضية الفلسطينية من العوامل التي ساهمت في فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 2019، إذ أكد خلال المناظرة الرئاسية المتلفزة في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019 أن «التطبيع خيانة»، وكرر ذلك في مناسبات لاحقة. وفي خطاب أُلقي بعد شهر من عملية 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، قال سعيّد:

> **اقتباس 31:** «ومن يتعامل مع العدو الصهيوني لا يمكن أن يكون إلا خائنًا، وخيانته هذه هي خيانة عظمى. ومرة أخرى أؤكد أن ما يُسمى بالتطبيع مصطلح لا وجود له عندي على الإطلاق، لأنه يعكس فكرًا مهزومًا، والفكر المهزوم لا يمكن أن يكون فكرًا مقاومًا.»

أما عن الدعم الذي يستطيع سعيّد – بوصفه رئيس الجمهورية التونسية – تقديمه للقضية الفلسطينية، فقد صاغ سعيّد شعارًا كرره في عديد من الخطابات ومؤتمرات صحفية، ينصّ على: «**ليست لدينا صواريخ عابرة للقارات، لكن لدينا مواقف عابرة للقارات**» (اقتباس 32). يدرك سعيّد تمامًا أهمية استثارة مشاعر الجمهور تجاه القضية الفلسطينية، والمواقع الإسلامية في القدس الشريف.

أما من حيث الإيثوس أو الصفات الشخصية للمتكلّم، فقد بنى سعيّد سُمعة لنفسه من خلال ظهوره المتكرر على شاشات التلفزة بوصفه خبيرًا دستوريًا ما بين عامي 2011 و 2019، وهي سُمعة عالِم القانون النظيف والمستقيم. خلال تلك السنوات، اتخذ سعيّد

مواقف محافظة تجاه قضايا حساسة ومثيرة للجدل مثل المساواة بين الجنسين في الميراث، وعقوبة الإعدام، والمثلية الجنسية. وهذا ما جعله محلَّ ثقة وإعجاب من قبل المحافظين والمتديّنين.[16]

وفي خطبه السياسية بين 2019 و 2024، قدّم سعيّد نفسه في صورة الرجل النزيه، البسيط والمتواضع، والمؤمن الحقيقي. «إنني أحبك يا وطني، لذلك تحملتُ هذه المسؤولية، فلنحملْ معًا أثقالها وأوزارها، وسأعملُ صادقًا مع الله ومعكم، مخلصًا إخلاص الصادقين الخاشعين» (اقتباس 33). كما أشار إلى أن قراره بتجميد البرلمان التونسي في يوم 25 تموز/يوليو 2021، قد اتُّخذ بعد جلسة خشُوع وتضرُّع بين يديّ الخالق:

اقتباس 34: «وليحفظ التاريخ وليحفظ المؤرخون أنّ قرار تجميد أعمال البرلمان السيء الذكر لم يكن يعلم به أحد على الإطلاق، كما يدعي البعض، بل كان قرارًا أملته المسؤولية الوطنية التاريخية. قلتُ بيني وبين نفسي: كيف يمكن أن أقف أمام ربي يوم القيامة؟ وبماذا سأجيب؟ وكنتُ في ذلك المساء الحزين أقول: كيف أقابل ربي؟».

لكن تبقى السمة الأساسية في إيثوس سعيّد هو كونه أستاذًا للقانون الدستوري، وقد استخدم خبراته ومعارفه القانونية في إقناع شرائح واسعة من الشعب التونسي بضرورة وبصحة القرارات الجذرية التي اتخذها منذ تموز/يوليو 2021 فصاعدًا، وغيّر على إثرها النظام السياسي بالكامل، وهذا ما سوف نعرضه في الفصل التالي. وبالاعتماد على هذه السمة بالذات، دأبَ سعيّد على السخرية من خصومه والتقليل من شأنهم كقوله:

اقتباس 35: «قالوا إنه انقلاب. كيف يمكن أن يكون الانقلاب بالدستور وبنص الدستور؟ ففي أي مدرسة درس هؤلاء؟ لو درسوا في الصف الابتدائي لتحصّلوا

(16) Caterina Fulco & Marco Giampaolo, "The Neoliberal Cage: Alternative Analysis of the Rise of Populist Tunisia", *Middle East Critique*, vol 32, no. 1 (2023), p. 39.

على صفر من عشرين».

وفي النهاية، فإننا نعثر على الإيثوس والباثوس واللوغوس في معظم الخطب السياسية. لكن ما يميز خطاب سعيّد عن غيره من القادة الشعبويين المعاصرين هو استثارة عواطف الجمهور تجاه فلسطين وقضايا التضامن العربي، رغم أنه لا تميزه عن معظم القادة العرب الذين يوظّفون القضية الفلسطينية في خطبهم أيضًا. أما صفاته الشخصية الأساسية (الإيثوس) التي يقدمها في خطابه، فهي صورة المؤمن الورِع، والسياسي البعيد عن السياسيين، وخبير القانون الدستوري.

رابعًا: الرئيس سعيّد – شعبوي لا نمطي؟

وفقًا لما استعرضناه من شواهد لحد الآن، يتضح أن خطاب الرئيس سعيّد خطاب شعبويّ بالمعنى الذي عرّفنا به الشعبوية لكونه يتضمن عناصرها الرئيسية. وقد كان شعار حملته الانتخابية لعام 2019 «الشعب يريد»، قد طُبّق في أثناء رئاسته كـ « أنا الشعب الذي يريد».

توضّح المقارنة بين خطاب القسم الأول في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وخطاب القسم الثاني في تشرين الأول/أكتوبر 2024، كيف ارتفعت النبرتان الشعبوية والسلطوية في خطاب سعيّد على مدى خمس سنوات. وإذا ما وصفتُ خطابَ القسم الأول بأنه «بيان شعبوي»، فإن خطاب القسم الثاني هو «كتالوغ شعبوي» فيه من الأفكار وأساليب الإقناع والشعارات والاتهامات الشعبوية ما يكفي ويزيد.

استمر خطاب القسم الأول لمدة 25 دقيقة واحتوى على 1,390 كلمة، بينما استمر خطاب القسم الثاني لمدة 42 دقيقة واحتوى على 2,130 كلمة. في كلا الخطابين، امتدح الرئيسُ الشعبَ العظيم وأكّد على أنه يمثّل إرادته الحقيقية. ومن حيث تصوير النخب السياسية، فقد احتوى خطاب القسم الأول على صورة اتهامية واحدة، عندما شبَّهَ سعيّد تدخُّل السياسيين في مرافق الدولة بالحشرات التي تأكل الثمار من الداخل. أما خطاب القسم الثاني فقد أشار إلى النخب السياسية حوالي ثماني مرات، مترافقة مع اتهامات وإهانات، واصفًا إياهم باللصوص والخونة والعملاء المأجورين للقوى الأجنبية. من حيث نظريات المؤامرة، لم يتضمن الخطاب الأول أي إحالة إلى نظرية مؤامرة، أما الخطاب الثاني فقد جاء معجونًا عجنًا بالمؤامرات. هذه الفوارق بين خطابي القسم الأول والثاني، توضّحان الانتقال من «الشعبوية الناعمة» إلى «الشعبوية الصلبة»، والفرق بينهما يكمُن في درجة العداء للنخب السياسية، فالشعبوية الصلبة تهدف إلى إقصاء النخب وتحييدهم

بشكل كامل، بوصفهم الأعداء الرئيسيين للشعب.[17]

وكما ذُكر في الفصل الأول، فإنني أصنّف الرئيس سعيّد ضمن الموجة الرابعة من الشعبوية التي صعدت في العالم خلال العقد الأخير، وذلك عندما دخل عدد من غير السياسيين (الغرباء أو outsiders) إلى معترك العمل السياسي، واجتذبوا شرائح واسعة من الناخبين عبر خطاب شعبوي مُبسّط، واستثمروا في نقمة الناس من سوء الأوضاع الاقتصادية، ثم صعدوا إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية. ولقد صنَّف بعضُ الباحثين الرئيس سعيّد ضمن جماعة اليمين الشعبوي المتطرف، فهو مثل أولئك الشعبويين المعروفين في أوروبا [18]. لكنني لا أتفق مع هذا التصنيف، وذلك لأن تصنيف رئيس أو حزب سياسي ضمن هذه الزمرة يتطلب توافر ثلاث عناصر في خطابه أو أيديولوجيته، وهي الشعبوية والسلطوية والأهلانية، ولا أرى أنها متوافرة بالكامل عند سعيّد.

فمن ناحية الشعبوية، هو زعيم شعبوي كما يشير خطابه بوضوح. ومن ناحية السلطوية (authoritarianism) التي تؤمن بالمجتمع المنضبط بصرامة، حيث تُعاقب أي مخالفة لأوامر السلطة بحزم وشدة، ويُطبَّق القانون من الأعلى إلى الأدنى بصرامة [19]؛ فإن تحليل خطاب سعيّد كشفَ عن جانب سلطوي واضح، ليس من حيث عدم استعداده لسماع وجهات النظر المختلفة فحسب، ولكن أيضًا من حيث إيمانه الحازم بأن القوانين والقرارات يجب أن تُنفذ بصرامة، وبغضّ النظر عما يترتب على ذلك من انتهاك للحقوق المدنية والسياسية. ناهيك عن موقفه المعادي للأحزاب السياسية وللديمقراطية التمثيلية الذي

(17) Martin Krygier, Alexander Czarnota and Wojciech Sadurski (eds.), *Anti-Constitutional Populism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2022), pp. 74, 78.

(18) من بينهم **ناديا المرزوقي** التي رأت أن سياسة سعيّد الخارجية تنطلق من أسس قومية وأهلانية ومناهِضة للإمبريالية. ولكنني أختلف مع هذا الرأي للأسباب الموضحة أعلاه. انظر مقالة المرزوقي:
Nadia Marzouki, "Tunisia: When Obsolete Anti-imperialism Kills Democracy", The Idea Letter, 3/10/2024. https://www.theideasletter.org/essay/tunisia/

(19) Cas Mudde, *The Populist Radical Right: A Reader* (London/New York: Routledge, 2017), p. 26.

يعكس ميولًا سلطوية.

العنصر الثالث هو الأهلانية (nativism) وهي تجمع ما بين القومية (nationalism) ورهاب الأجانب (xenophobia). إنها فكرةُ أن الدول يجب أن تُقطن حصرًا من قِبل أبناء الجماعة الإثنية الأصلية، وأن العناصر غير الأصلية – سواء كانت أشخاصًا أو أفكارًا – تشكّل تهديدًا جوهريًا للدولة القومية المتجانسة [20]. ولقد وجدنا في التحليل موقفًا لسعيّد معاديًا للأجانب، حينما ربط المهاجرين من الدول الإفريقية جنوب الصحراء بالأنشطة الإجرامية وبمؤامرة ديموغرافية. ومع ذلك، **لا يوجد في خطاب سعيّد نزعة قومية صريحة أو متعصّبة للهوية التونسية**، على غرار ما نجده عند اليمين المتطرف الأوروبي. وعلى العكس، فقد أظهر سعيّد في مناسبات عدّة مرونةً في مسألة الهوية التونسية، فهو يُشكّل هذه الهوية ويُعيد تشكيلها في الخطاب، مما يسمح له بالتكيُّف مع سياقات مختلفة. ولذلك فمن غير الدقيق تصنيف سعيّد ضمن اليمين الشعبوي المتطرّف، وذلك لأنه ليس قوميًا تونسيًا بل يتحرك ويناور بين هويات ثقافية متعددة.[21]

وإذا ما ذهبنا إلى الانقسام الاقتصادي الكلاسيكي بين اليمين واليسار، فلطالما ادّعى سعيّد بأنه ينطقُ بصوت الفقراء ويعمل من أجلهم، مكررًا مفهوم «العدالة الاجتماعية» في عديد من خطبه. كما انتقد نظام **بريتون وودز** [22] في قمة باريس في حزيران/يونيو

(20)Ibid.

(21) لاحظتُ أن سعيّد يُفعّل طبقة معينة من الهوية التونسية حسب السياق الذي يتكلم فيه. على سبيل المثال، عند مناقشة المسألة الليبية أو عند لقائه مع الرئيس الجزائري، فإنه يؤكد على **الهوية المغاربية** التي «تجمعنا» (15 كانون الأول/ديسمبر 2021). وعند لقائه مع الرئيس المصري، أشار إلى **الهوية العربية** الجامعة (10 نيسان/أبريل 2021). وعند لقائه مع الرئيس الفرنسي، أشار إلى **هوية عالمية** تتشكل في زمن العولمة من خلال وسائل الاتصال الحديثة (22 حزيران/يونيو 2020). وحينما ألقى خطابًا أمام الرئيس الصيني، أشار إلى التفاعل التاريخي ما بين الثقافتين العربية والصينية الذي نشأ وازدهر عبرَ طريق الحرير (30 أيار/مايو 2024). علمًا أن طريق الحرير كان يمرّ في المشرق العربي وليس في شمال أفريقيا.

(22) بريتون وودز (Bretton Woods) هو نظام مالي دولي أُنشئ عام 1944 بعد مؤتمر في بلدة بريتون وودز في الولايات المتحدة. هدفه تنظيم العلاقات النقدية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وربط العملات بالدولار المدعوم بالذهب. وقد انبثقت عنه مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لضمان الاستقرار المالي العالمي.

2023 قائلًا:

اقتباس 36: «لم نشارك في وضع قواعد «بريتون وودز». فهل يمكننا أن نبني مستقبلًا لشعوبنا وللإنسانية كلها بناءً على هذه الاتفاقيات؟ هل يمكن أن ننطلق من جديد بناءً على تصوّر صار بائدًا ولم يعد صالحًا للاستعمال؟»

رغم ذلك، فقد تابع سعيّد في نهج السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تبنّتها تونس منذ السبعينيات، والتي تعتمد بشكل رئيسي على قروض من صندوق النقد الدولي وتخضع لشروطه. وفي مقال لـ حمزة المؤدب (2024)، يشير الباحث إلى أن سياسات سعيّد الاقتصادية قد أفادت الطبقات الميسورة في المقام الأول. إذ أدّت استراتيجيته في التعامل مع الديون إلى الحيلولة دون خلق فرص عمل جديدة، وإلى زيادة التضخم، ما أثّر بشكل غير متكافئ على الفقراء. كما أضرّت سياساتُه بالطبقة الوسطى التي ازدادت مخاوفها تحت ضغوط الخصخصة وارتفاع الأسعار، وصارت مجبرةً على دفع تكاليف التعليم والرعاية الصحية والنقل. في حين تُركت للفقراء المدارسُ ضعيفة التمويل، والمستشفيات قليلة التجهيزات، وشبكات النقل المعطلة.[23]

إذن، ليست شعبوية سعيّد تلك الشعبوية اليسارية المعروفة في دول أمريكا اللاتينية، ولا هي متطابقة مع شعبوية اليمين المتطرف المنتشرة في أوروبا، لأنه لا يركز كثيرًا على مسألة حماية الهوية الثقافية الوطنية من أخطار الهجرة والعولمة. إنها شعبوية احتجاجية تستثمر في غضب الناس ومآسيهم وخيبات أملهم، وتتملّقُ عواطفهم بأسلوب ديماغوجي، وترى في الثورة صراعًا مستمرًا ضد الطبقة السياسية والنظام السياسي القائم. وبناءً عليه، أصفُ شعبوية سعيّد بأنها **شعبوية يمينية محافظة مناهِضة للمؤسسة القائمة** (وبالإنكليزية: conservative right, anti-establishment populism). قد لا تكون

(23) Hamza Meddeb, "Kais Saied's Grip on Tunisia Comes at a High Cost", *Carnegie Middle East Center,* 31/10/2024.
https://carnegieendowment.org/research/2024/10/kais-saieds-grip-on-tunisia-comes-at-a-high-cost?lang=en .

هنالك مجموعة شعبوية معروفة بهذا الاسم، لكنه توصيف يعتمد على تحليل خطابه ومقارنة خصائصه الرئيسية بالنماذج المعروفة من الشعبوية.

وفي النهاية، تعدُّ السمات الشخصية للزعيم الشعبوي جزءًا من خطابه المنطوق وغير المنطوق. وكما ذُكر سابقًا، فقد بنى سعيّد لنفسه صورة الرجل النزيه المتواضع المحافظ، وقد ساعده إتقانه للغة العربية الفصيحة وبراعته في الخطابة الكلاسكية في كسب ثقة الكثيرين. وبما أن الانقسام الإسلاموي–العلمانوي هو الأكثرُ استقطابًا في تونس، فقد استطاع سعيّد أن يجذب مؤيدين له من الطرفين. إذ دعمه بعضُ الإسلاميين من المعتدلين والسلفيين بسبب ما يبديه من إيمانٍ وورع، ولمواقفه المحافظة تجاه قضايا حساسة مثل المساواة في الميراث. كما وثقَ به آخرون من المعسكر العلماني لأنه ليس إسلامويًا، ولا يحمل مشروعًا لأسلمة الدولة والمجتمع. وفي كثير من الدول ومنها العربية، يُنظر إلى العائلة الملكية أو إلى العائلة الرئاسية في الجمهوريات بوصفهم ممثّلين رمزيين للدولة. وبما أن السيّدة الأولى إشراف سعيّد كانت قاضية في محكمة الاستئناف، وهي تتمتع باحترام وتقدير كبيرين نظرًا إلى ثقافتها وحضورها المميز، فهذا ما يُعطي انطباعًا عن قيادة مثقفة وعلمانية تُرضي تطلّعات كثير من التونسيين.

الفصل الخامس

الردة الديمقراطية في تونس

يطلق مصطلح الردّة الديمقراطية (Democratic Backsliding)[1] على حالة الابتعاد التدريجي عن النظام الديمقراطي، فهي تختلف عن الانقلاب العسكري الذي يحدث في ليلة واحدة، وعن الثورة الشعبية التي تطيح بنظام الحكم خلال أسابيع أو أشهر معدودات. الردة الديمقراطية هي عملية طويلة ومرنة تشمل سلسلة من الإجراءات التي يقوم بها الممسكُون بالسلطة، مُجبَرين في بعض الحالات ومختارين في بعضها الأخرى، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض النظام الديمقراطي القائم، فيصبح نظامًا هجينًا أو سلطويًا. وحسب تعريف هاغارد وكوفمان (2021) فإن الردة الديمقراطية هي «التآكل التدريجي للمؤسسات والقواعد والأعراف الديمقراطية، الناجم عن أفعال حكومة منتخَبة ديمقراطيًا، وغالبًا ما يجري ذلك بقيادة زعيم أوتوقراطي».[2]

تحدّد إليزابيت باكّه [3] (2022) أربع نقاط رئيسية في الردة الديمقراطية تتميز بها عن

(1) استُلهِمَ مصطلح الردة الديمقراطية (Democratic Backsliding) من معاني الردّة والمرتد «Backsliding and Backslider» الواردة في الكتاب المقدس (إرميا 22:3، أمثال 14:14، هوشع 14:4). وكان من الممكن ترجمتُه إلى العربية بـ «تراجع الديمقراطية – التقهقر الديمقراطي – الارتكاس الديمقراطي»، ولكنني آثرتُ ترجمته إلى «الردة الديمقراطية» لأنها تحمل معنى ارتداد الإنسان عن عقيدة كان يؤمن بها، وهو المقصود من المصطلح على وجه الدقة.

(2) Stephan Haggard & Robert Kaufman, Backsliding: *Democratic Regress in The Contemporary World* (Cambridge: Cambridge University Press, 2021), p. 1.

(3) درستني إليزابيت باكّه في كورس «السياسة الأوروبية: المؤسسات السياسية والأحزاب» في خريف 2023. وهي متخصصة في دول وسط أوروبا على وجه التحديد: بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا. وقد نشأ مصطلح «الردة

غيرها، وهي: 1) الابتعاد عن الديمقراطية كنقطة انطلاق. 2) إنها عملية تغيير تدريجي وبطيء، وليست انهيارًا سريعًا للديمقراطية. 3) ننظر إلى الردة الديمقراطية كما ننظر إلى الانتقال الديمقراطي، بوصفهما عملية مفتوحة النهاية قد تؤدي إلى تغيير النظام السياسي أو لا تؤدي إليه. 4) الردة الديمقراطية عملية تقودها النخب، وهي تتضمن أفعالًا متعمّدة وناجحة يقوم بها الذين يجلسون في السلطة، وتهدف إلى تقويض الديمقراطية.[4]

ومن المهمّ تذكّر أن الردة الديمقراطية لا تعني تدهور النظام الديمقراطي بسبب عوامل بنيوية أو اختلالات مؤسساتية لا يستطيع الممسكون بالسلطة مقاومتها أو التأثير فيها. بل على العكس من ذلك، إذ تؤكد أدبيات علم السياسة المقارن على الدور المركزي الذي يلعبه الرؤساء المنتخبون وقادة الأحزاب المنتخبة حينما يستخدمون أدوات السلطة لتقويض النظام الديمقراطي. فالردة الديمقراطية تحدث نتيجة لأفعال متعمّدة ومدروسة وناجحة، تمارس عن قناعة ووعي.[5]

ولقد اتفقُ معظم الباحثين المتخصصين في الشأن التونسي، على وصف ما حدث في تونس منذ منتصف العام 2021 فصاعدًا بأنه ردّة ديمقراطية (Democratic Backsliding). صحيح أن التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس سعيد في مساء 25 تموز/يوليو 2021 قد وُصفت من قبل كثيرين بأنها «انقلاب دستوري» (constitutional coup) أو «انقلاب ذاتي» (self-coup)، لكنّ ذلك لا يستبعد التوصيف الأوسع لما حدث في السنوات الأربع الأخيرة على أنه ردّة ديمقراطية. **الانقلاب الذاتي** هو مصطلح قادم من أمريكا اللاتينية، وهو بالإسبانية والبرتغالية (autogolpe)، ويُستخدم لوصف الرئيس

الديمقراطية» على يدها ويد أقرانها لوصف التقهقر التدريجي للديمقراطية في هذه الدول.

(4) Elisabeth Bakke & Nick Sitter, "The EU's Enfants Terribles: Democratic Backsliding in Central Europe since 2010", *Perspectives on Politics*, vol 20, no. 1 (2022), p. 24.

(5) من الباحثين الذين يؤكدون هذا الرأي:

Bakke & Sitter, p. 24; Haggard & Kaufman, p. 3; Riedl & others, "Democratic Backsliding, Resilience, and Resistance", *World Politics*, vol 77, no. 1 (2025), p. 3.

الجالس في السلطة، والذي يعلّق أعمال البرلمان لكي يحكم من دون معارضة، ثم يوسّع سيطرته على النظام السياسي [6]. أما الردة الديمقراطية فهي قد تبدأ بمسارات متعددة، المسار المحتمل الأول هو «تعظيم السلطة التنفيذية»، أي عندما يقوم الحزب صاحب الأغلبية البرلمانية بالسيطرة التدريجية على مختلف مؤسسات الدولة، لتركيز الحكم في يده وتقييد دور المعارضة. وهذا نموذج ما حدث في المجر وتركيا. المسار الثاني هو «تواطؤ النخبة»، وذلك عندما يتفق قادة الأحزاب التي تتولى السلطة مع مسؤولين موالين لهم، ومع قادة أحزاب أخرى ورجال أعمال، ويعملون معًا من خلال الأطُر القانونية للسيطرة على مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام. والمثال على ذلك إندونيسيا والبيرو. أما المسار الثالث فهو «الانقلاب الذاتي»، وذلك عندما يرفض رئيس جمهورية أو رئيس حكومة استخدام القنوات المؤسّسية الديمقراطية، ويقوم بإغلاق أو تحييد المؤسسات القائمة لتركيز السلطة في يده، وتعطيل مؤسسات المراقبة والموازنة. وهذا هو حال تونس.[7]

وكما رأينا في الفصل الثالث، فقد نجحت تونس بالانتقال إلى نظام ديمقراطي في العشرية التي أعقب ثورة الكرامة 2011، رغم ما تخلله هذا الانتقال من صعوبات ومن أزمات جمّة. ووفقًا لمؤشرات مؤسسة «فريدم هاوس»، كانت تونس مصنّفة كـ «دولة حرة» في عاميّ 2019 و 2020، ثم صار تصنيفها «دولة حرة جزئيًا» منذ عام 2021 فصاعدًا. وفي تقارير مؤسسة «تنوُّعات الديمقراطية» (V-Dem)، كانت تونس مصنَّفة كـ «ديمقراطية ليبرالية» في عام 2019، ثم صارت «ديمقراطية انتخابية» في عام 2020، ومنذ عام 2021 صار تصنيفها «أتوقراطية انتخابية». إذن، ما الذي حدث عام 2021 بعد عشر سنوات من الثورة؟ وبعدما نجحت تونس بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية حرة لمرتين متتاليتين في عاميّ 2014 و 2019، متخطية بذلك «اختبار التداول مرتين» الذي

(6) Francesco Tamburini, "'How I Learned to Stop Worrying and Love Autocracy': Kais Saied's "Constitutional Self-Coup" in Tunisia", *Journal of Asian and African Studies*, vol 58, no. 6 (2023), p 916.
(7) Riedl & others, pp. 14-15.

اقترحه آدم شيفورسكي لتقييم نجاح الانتقال الديمقراطي.

في الحقيقة، لقد تضافرت مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية في تلك السنوات، وبلغت ذروتها في منتصف العام 2021. نشأت الأزمة السياسية من برلمان متشظٍّ ومُستقطَب لم يكن قادرًا على تشكيل حكومات مستقرة ومنسجمة تكون قادرة على حل المشكلات المزمنة، وتقديم نتائج ملموسة ومُرضية. بالإضافة إلى عدم استقرار الأحزاب السياسية، إذ كانت تتفكك أو تنقسم ثم تظهر منها أحزاب جديدة بشكل بشكل متكرر، مع وجود بعض السياسيين الانتهازيين الذي تنقلوا من ضفة إلى أخرى في حالة من «السياحة الحزبية». علاوة على ذلك، فقد أدى نظام الحكم المختلط (برلماني–رئاسي) الذي أنشأه دستور عام 2014 إلى خلافات وتنازع صلاحياتٍ مستمرَّين بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة. وعلى الرغم من أن دستور عام 2014 قد أولى للمحكمة الدستورية مهمة حلّ مسائل التنازع على الصلاحيات والاختصاص، إلا أنّ هذه المحكمة لم تُشكّل قطّ، وذلك بسبب عدم توافق أحزاب البرلمان حول اختيار أعضائها [8]. وهذه نقطة خلَل خطيرة في أي نظام ديمقراطي.

وقد نشأت الأزمة الاقتصادية من تراكم الدين الخارجي على مدى خمسين عامًا، واعتماد تونس على صندوق النقد الدولي والإذعان لشروطه. وما بين عامي 2011 و 2019، شهد الدين الخارجي العام ارتفاعًا من 15 مليار دولار إلى 23.9 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 20.9 في المئة. وفي حين كانت نسبة الدين 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، قفزت لتبلغ 73 في المئة في عام 2019، لتتجاوز 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أيلول/سبتمبر 2020. كما تشير البيانات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لتونس انخفض بنسبة 8.8 في المئة في عام 2020. علاوة على ذلك، فقد أدت جائحة كوفيد 19 إلى انخفاض عدد المسافرين الوافدين بنسبة 80 في المئة، مما أدى إلى تراجع في

(8) وحدة دراسة السياسات، **تونس: من انقلاب 25 تموز/ يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 4-7.

خدمات السياحة والنقل. وقد أثر ذلك سلبًا على معدل البطالة، الذي بلغ 17.4 في المئة مع نهاية عام 2020، مقارنة بـ 14.9 في المئة في فترة ما قبل الجائحة.[9]

وأخيرًا جاءت أزمة كوفيد 19 لتكشف الضعف البنيوي في النظام الصحي التونسي. ولم تتأثر تونس كثيرًا في السنة الأولى من انتشار الوباء، لكن الأمور ساءت بسرعة كبير في العام التالي، وفي شهر آب/أغسطس 2011، فاق عدد المصابين بالفيروس أكثر من 658 ألف حالة إصابة، مع إجمالي وفيات بلغ 23 ألف حالة وفاة. وفي الوقت نفسه، كان من الصعب فرض إغلاق كامل وبشكل صارم، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد بشكل كبير على واردات السياحة [10]. ومن الجدير بالذكر، أن تونس لم تتلقَ دعمًا عربيًا ودوليًا كافيين خلال هذه الفترة العصيبة، والذي كان من شأنه تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية والصحية، ومن ثم إنقاذ النظام الديمقراطي.

(9) المصدر نفسه، ص 7-8.
(10) المصدر نفسه، ص 11.

أولًا: سيرورة الردة الديمقراطية

الردة الديمقراطية عملية تدريجية ومتواصلة ومن الصعب تحديد نقطة انطلاقها أو نقطة نهايتها. لكننا حينما نتحدث عن الردة الديمقراطية في تونس، فإننا نشير إلى الفترة الرئاسية الأولى للرئيس سعيّد بين عامي 2019 و 2024. وبتحديد أكبر، يمكن القول إن سيرورة الردة الديمقراطية قد بدأت مع التدابير الاستثنائية التي اتخذها سعيّد يوم 25 تموز/يوليو 2021، وإنها تضمنت أحداثًا بالغة الأهمية مثل الاستفتاء على الدستور الجديد في يوم 25 تموز/يوليو 2022، ومن ثم إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023. وعندما أُعيد انتخاب سعيّد في الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2024، لم يكن ذلك مفاجئًا كما حدث عند انتخابه لأول مرة في عام 2019، إذ لم يعد هنالك منافسون حقيقيون له، ناهيك عن انعدام الثقة في نزاهة هذه الانتخابات.

1. من تجميد مجلس النواب إلى تعليق الدستور

بالعودة إلى مساء 25 تموز/يوليو 2021، فقد شهدت البلاد احتجاجات واسعة ضد الحكومة والبرلمان، وحينذاك عقد الرئيس سعيّد اجتماعًا طارئًا ضمّ قيادات أمنية وعسكرية، وأعلن بعده عن حزمة من التدابير الاستثنائية مستندًا إلى الفصل 80 من دستور عام 2014 الذي ينصّ على الإجراءات التي تُتخذ في حالة الطوارئ. ينص الفصل 80 على: «لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة

الدستورية، ويُعلِنُ عن التدابير في بيان إلى الشعب».[11]

وكان من بين هذه التدابير الاستثنائية: «تجميد كل اختصاصات المجلس النيابي، ورفع الحصانة عن جميع أعضائه»، و»إعفاء رئيس الحكومة، هشام المشيشي، فورًا ودعوة شخص آخر ليتولى رئاسة الحكومة»، كما تولى رئيس الجمهورية بنفسه رئاسة النيابة العمومية.[12]

وقد لقيت هذه التدابير قبولًا نسبيًا من الشارع الغاضب من تفاقم الأزمة الصحية والاقتصادية، لكنّ كثيرًا من الأحزاب السياسية قد رفضتها منذ اليوم الأول، متهمة الرئيس بانتهاك الدستور وخصوصًا الفصل 80 منه الذي ينص على أنه يتوجب على الرئيس «استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية» قبل اتخاذ مثل هذه التابير الاستثنائية [13]. بالإضافة إلى ذلك، ينص الفصل 80 على: «يُعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة» [14]. ومع ذلك، فقد أعطى سعيّد أوامر للقوات الأمنية بإغلاق مبنى البرلمان ومنع النواب من الدخول إليه.[15]

وفي يوم 22 أيلول/سبتمبر 2021، أصدر سعيّد الأمر الرئاسي رقم 117، الذي مدّد به التدابير الاستثنائية التي اتخذها يوم 25 تموز/يوليو، وعلّق العمل بأقسام من الدستور، وتولّى بنفسه السلطات التشريعية والتنفيذية. وقد تضمن الأمر الرئاسي أربعة أبواب: الباب الأول يبرر تمديد حالة الاستثناء. الباب الثاني يمنح الرئيس صلاحية إصدار النصوص ذات

(11) «دستور تونس الصادر عام 2014»، موقع Constitute Project، شوهد يوم 2025/6/30 في: https://www.constituteproject.org/constitution/Tunisia_2014.pdf?lang=ar

(12) وحدة دراسة السياسات، ص 1.

(13) لاستعراض **المواقف المختلفة للقوى السياسية التونسية**: وحدة دراسة السياسات (مصدر سابق)، ص 12-14.

(14) «دستور تونس الصادر عام 2014»، مصدر سابق.

(15) يشترك الفصل 80 من الدستور التونسي لعام 2014 في تشابهات عدة مع المادة 48 من دستور جمهورية فايمار الألمانية لعام 1919، والتي استخدمها رؤساء الجمهورية للتغلُّب على البرلمان المتشظي آنذاك. وما بين عاميّ 1930 و 1932، استخدم الرئيس هيندنبورغ المادة 48 لـ 109 مرات من أجل تمرير القوانين.

الصبغة التشريعية على شكل «مراسيم رئاسية»، وهي مراسيم «لا تقبل الطعن بالإلغاء». الباب الثالث يمنح الرئيسَ جميع صلاحيات السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى قيادة الجيش والقوات المسلحة، ويعطيه الحقّ في تعيين وعزل موظفي الدولة وفي كافة الوظائف. الباب الرابع مخصص لتعطيل العمل بمعظم فصول دستور عام 2014، مع الإبقاء على الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذا الأمر الرئاسي [16]. وهذا أمر غريب بالفعل، إذ أننا ننتظر من الأوامر والمراسيم الرئاسية أن تخضع للدستور وللأحكام الدستورية، لا أن تطلب من الدستور أن يُعدّل نفسه لكي يتكيّف معها.

2. تشكيل حكومة جديدة وحلّ مجلس النواب

في يوم 29 أيلول/سبتمبر 2021، وبعد شهرين من الفراغ الحكومي، عيّن سعيّد السيدة نجلاء بودن في منصب رئيس الحكومة لتصبح أول امرأة تتولى هذا المنصب في تونس، وهي أيضًا من خارج الطبقة السياسية والأحزاب المعروفة. وفي الحقيقة، لم تتمكن الحكومة الجديدة من إجراء تغييرات جذرية نظرًا لغرق البلاد في الأزمة الاقتصادية والصحية. وكان الإنجاز الوحيد لهذه الحكومة هو توقيع اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض بقيمة أربعة مليارات دولار. وفي المقابل، كان على الحكومة أن تلتزم بتنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، من بينها خفض كتلة الأجور في القطاع العام، وتسريح الموظفين، ورفع الدعم عن السلع التموينية والمحروقات والماء والكهرباء، وخصخصة الشركات الحكومية.[17]

وفي يوم 30 آذار/مارس 2022، بينما كانت الأنشطة البرلمانية مجمّدة والقصر البرلماني مُغلقًا، اجتمع مجموعة من النواب في جلسة افتراضية عبر تقنية الفيديو، وقرّروا إلغاء جميع الأوامر والمراسيم الرئاسية التي أصدرها سعيّد منذ تاريخ 25 تموز/يوليو 2021. وجاء ردّ

(16) وحدة دراسة السياسات، مصدر سابق، ص 23-24.
(17) المصدر نفسه، ص 26-27.

الرئيس في اليوم ذاته بحلّ مجلس النواب، مخالفًا بذلك الفصل 80 من الدستور الذي زعم أنه يستند إليه. ووجّه سعيّد إلى هؤلاء النواب تهمة الخيانة العظمى، والتآمر على أمن الدولة، ومحاولة قلب نظام الحكم. كما أوعز إلى الجهات القضائية بملاحقتهم وفقًا لهذه التُهم التي قد تصل عقوبتها إلى الإعدام.[18]

3. إخضاع السلطة القضائية والهيئة العليا للانتخابات

في يوم 12 شباط/فبراير 2022، أعلن سعيّد حربه على السلطة القضائية، إذ أصدر مرسومًا رئاسيًا يقضي بحل المجلس الأعلى للقضاء المنتخب وفقًا للقانون الأساسي الصادر في عام 2016. ثم أحدث «المجلس الأعلى للقضاء المؤقت»، ومنح نفسه صلاحية تعيين جميع أعضاء المجلس الجديد بأمر رئاسي. كما أعطى لنفسه صلاحية «الاعتراض على تسمية أو تعيين أو ترقية أو نقل كل قاضٍ» من القضاة. وقد برر سعيّد مرسومه باتهام بعض القضاة بالتلاعب بالملفات وطمس معالمها، بما فيها ملفات الاغتيالات والإرهاب والفساد، متهمًا إياهم ببيع المناصب وتلقي الرشاوى.[19]

وفي يوم 21 نيسان/أبريل 2022، أصدر سعيد مرسومًا يقضي بإقالة رئيس وجلّ أعضاء «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات» المنتخبة وفقًا لدستور 2014، وأعطى لنفسه صلاحية تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الجديدة بأمر رئاسي. وقد قوبلت هذه الإجراءات برفض واسع من مختلف الأطياف السياسية، إذ رأى الكثيرون أنها خطوة كبيرة نحو الوراء، وعودة إلى عهد الانتخابات المزوّرة وتزييف إرادة الناخبين.[20]

(18) المصدر نفسه، ص 29 و 31.
(19) المصدر نفسه، ص 30.
(20) المصدر نفسه، ص 36-37.

4. من الاستشارة الإلكترونية إلى الدستور الجديد

تنفيذًا لخارطة الطريق التي أعلنها في يوم 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، تمّ تنظيم «استشارة شعبية افتراضية» منذ بداية كانون الثاني/يناير 2022 وحتى 20 آذار/مارس 2022، وذلك عبر منصة إلكترونية يمكن للمشاركين الدخول إليها والإجابة على مجموعة من الأسئلة. وقد تناولت الاستشارة ستة محاور: الشأن السياسي والانتخابي، الشأن الاقتصادي، الشأن التعليمي والثقافي، الشأن الاجتماعي والتنمية، الانتقال الرقمي، وجودة الحياة. وعلى كل حال، فإن الحملة الإعلامية والترويجية التي رافقت الاستشارة، قد ركّزت جهودها على ضرورة **تحويل نظام الحكم إلى نظام رئاسي**، وعلى إظهار سلبيات النظام المختلط (رئاسي–برلماني) الذي أفرزه دستور عام 2014. وكذلك على **تحويل نظام الانتخاب من الاقتراع على القوائم الحزبية إلى الاقتراع على الأفراد**، وذلك عبرَ ازدراء الأحزاب وتحميلها مسؤولية الصعوبات التي تشهدها البلاد في مختلف المجالات. وقد أُعلنت النتائج الرسمية بعد انتهاء فترة الاستشارة، وأشارت إلى أن عدد المشاركين فيها قد بلغ 534,915 مشاركًا، أي ما يمثّل 4.5 في المئة من إجمالي التونسيين فقط. رغمَ ذلك، اعتبر سعيّد أن الاستشارة كانت ناجحة بما يكفي للبناء على نتائجها، والمضي قدمًا في إحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي والقانون الانتخابي، وفي رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في إطلاق مبادرة «الحوار الوطني» ومشروع الدستور الجديد.[21]

وفي 20 أيار/مايو 2022، أصدر سعيّد مرسومًا بإحداث "الهيئة الوطنية الاستشارية من أجل جمهورية جديدة»، والتي من مهامها «إعداد مشروع دستور لجمهورية جديدة، ويقدم هذا المشروع إلى رئيس الجمهورية»[22]. كما أعلن سعيّد عن تنظيم «حوار وطني»،

(21) المصدر نفسه، ص 33–35.

(22) «مرسوم عدد 30 لسنة 2022»، **رئاسة الجمهورية التونسية**، شوهد يوم 2025/6/30 في: **https://sl1nk.com/9al2fbx**

حدّد شروط المشاركة فيه بدعم التدابير الاستثنائية التي اتخذها، وبالقبول بنتائج الاستشارة الإلكترونية واعتبارها إطارًا مرجعيًا للحوار.[23]

ولقد جرى الاستفتاء على الدستور الجديد في 25 تموز/يوليو 2022، وهو ما يصادف يوم إعلان الجمهورية التونسية عام 1957، ويأتي بعد عام بالتمام والكمال من التدابير الاستثنائية التي بدأت بتجميد البرلمان. ومن الواضح أن التغيير الرئيسي في الدستور الجديد هو **الانتقال من نظام مزدوج (برلماني–رئاسي) إلى نظام رئاسي محض، مع تركيز معظم السلطات والصلاحيات في يد الرئيس**. وحسب نتائج هيئة الانتخابات، كانت نسبة المشاركة 27 في المئة. في حين شككت مؤسساتُ سبر الآراء في الرقم المعلن من الهيئة، مؤكدة أن نسبة الإقبال كانت أقل. وعلى الرغم من تدني نسبة المشاركة، فقد اعتبر الرئيس الاستفتاء نجاحًا كبيرًا يعبّر عن إرادة شعبية قوية في المضيّ قدُمًا في التأسيس لنظام جديد والقطع مع الماضي. وعلى الجانب الآخر، رفضت معظم الأحزاب السياسية الاستفتاء وشككت في نتائجه. كما وصفته بعض القوى بـ «المزيّف» وطالبت الرئيس بالاستقالة.[24]

5. تعديل القانون الانتخابي تمهيدًا للانتخابات التشريعية المبكرة

شهدت هذه الأشهر تقييدًا كبيرًا على حرية الرأي والتعبير. وفي يوم 13 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر سعيّد المرسوم التشريعي رقم 54 الذي يتناول «مكافحة الجرائم المتعلقة بأنظمة المعلومات والاتصال، ويهدف إلى معاقبة نشر الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة على الإنترنت». وانتقد نشطاء حقوق الإنسان هذا المرسوم، معتبرينه تهديدًا ومانعًا لحرية التعبير. وفي ضوء هذا المرسوم، جرت محاكمة العديد من السياسيين والصحفيين

(23) وحدة دراسة السياسات، مصدر سابق، ص 36.
(24) المصدر نفسه، ص 39–41.

والناشطين.[25]

وفي يوم 15 أيلول/سبتمبر 2022، أصدر سعيّد المرسوم رقم 55 الذي عدّل القانون الأساسي لنظام الانتخابات والاستفتاء الصادر عام 2014. وقد شمل التعديل تغيير النظام الانتخابي من نظام التمثيل النسبي الذي يجري فيه الاقتراع على القوائم الحزبية؛ إلى نظام يجري فيه الاقتراع على الأفراد في جولة أو جولتين، ويكون لكل دائرة انتخابية مقعد واحد[26]. وهذا تجسيد واضح لعدائه القديم للحزبية وللديمقراطية التمثيلية.

جرت الانتخابات التشريعية المبكرة على جولتين في يوميّ 17 ديسمبر/كانون الأول 2022 و 29 كانون الثاني/يناير 2023. وكانت نسبة المشاركة في الجولة الأولى 11.2 في المئة، و 11.4 في الجولة الثانية، مع شكوك في أن النسب الحقيقة أقل من ذلك. وقد قاطعت معظم الأحزاب السياسية هذه الانتخابات.[27]

(25) The Carter Center, *Constitutional Referendum and Early Parliamentary Elections in Tunisia: July 2022—January 2023': Final Report* (Atalanta: The Carter Center, 2023), p. 23. Accessed on 30/6/2025 at: https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/news/peace_publications/election_reports/tunisia-july2022-jan2023-final-report.pdf.

(26) «مرسوم عدد 50 لسنة 2022»، **رئاسة الجمهورية التونسية**، شوهد يوم 2025/6/30 في: https://l1nq.com/cuad4az

(27) اعتمد الدستور التونسي لعام 2022 **نظام المجلسين** (bicameral system). إذ يتألف البرلمان من «مجلس نواب الشعب»، وهو المجلس الأكبر والمشار إليه عند ذكر الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023. وهنالك أيضًا «المجلس الوطني للجهات والأقاليم» الذي جرى انتخابه في آذار/مارس 2024.

ثانيًا: قياس الردة الديمقراطية

وكما قلنا، تشير الردة الديمقراطية إلى التآكل التدريجي للمؤسسات والقواعد والأعراف الديمقراطية، الناجم عن أفعال حكومة منتخبة ديمقراطيًا، وغالبًا ما يحدث ذلك بقيادة زعيم أتوقراطي. وتشير أدبيات علم السياسة المقارن إلى أن للديمقراطية أعمدة ثلاثة، وفي حال إضعافها أو تآكلها أو هدمها، فإن ذلك يعطي مؤشرًا واضحًا على تقويض الديمقراطية. الأعمدة الثلاثة هي: **1) الانتخابات الحرة والنزيهة؛ 2) الحريات المدنية والسياسية؛ 3) سيادة القانون**. وسوف نفحص ما طرأ على هذه الأعمدة الثلاثة من تآكلات في الحالة التونسية، لمعرفة إذا ما حدث تقويض فعلي للنظام الديمقراطي ونقيس مداه.

1.الانتخابات الحرة والنزيهة

تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة الركيزة الأولى في النظام الديمقراطي. وعندما لا تستطيع الأحزاب المعارضة أن تتولى السلطة عن طريق الانتخاب، ولا يُسمح بانتقال السلطة مِن يد مَن يمسك بها، تكون الديمقراطية قد تقوّضت بالفعل.[28]

ولقد قام فريق من معهد كارتر بمراقبة الاستفتاء على الدستور في تموز/يوليو 2022، وكذلك الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، وأصدر تقريرًا مفصلًا في 170 صفحة، وفيه أعرب المراقبون عن قلقهم الشديد إزاء جوانب مختلفة ومهمة من هذه العمليات الانتخابية. فبالإضافة إلى تدني نسبة المشاركة بشكل ملحوظ، والتي تكشف عن عدم رضا التونسيين عن الوضع الاقتصادي والسياسي، وعدم ثقتهم في أن الانتخابات سوف تأتي بجديد؛ فقد أشاروا إلى قضايا عدة من بينها نقص

(28)Haggard & Kaufman, p. 3.

الشفافية والحيادية والمساواة، وقلة عدد المراقبين للعملية الانتخابية والقيود المفروضة عليهم، بالإضافة إلى بعض التدخلات من قِبل القوى الأمنية [29]. وقد خلُص التقرير إلى أن المسار الذي قاده سعيّد منذ 25 تموز/يوليو 2021 قد أضرّ بالديمقراطية بشكل كبير، وعكسَ الاتجاه الذي كانت تسير فيه البلاد منذ الانتقال الديمقراطي.[30]

أما بالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2024، والتي توّجت مسار الردة الديمقراطية. تنبغي الإشارة أولًا إلى أن الانتخابات جرت وفقًا لدستور عام 2022 الذي ركّز معظم السلطات والصلاحيات في يد رئيس الجمهورية، وجعله محصنًا من المساءلة والمحاسبة. وقد جرت العملية الانتخابية تحت إشراف «الهيئة العليا المستقلة للانتخابات» التي عينها سعيّد بنفسه. في بداية السباق الانتخابي، كان ثمة 17 مرشحًا لمنصب الرئاسة؛ لكنّ الهيئة رفضت معظم ملفات الترشيحات. بعد ذلك قدّم عدد من المرشحين طعونًا إلى المحكمة الإدارية، وقضت المحكمة الإدارية لصالحهم ببطلان قرارات الهيئة شكلًا ومضمونًا، لكن الهيئة امتنعت عن تنفيذ أحكام القضاء الإداري. وبعد أيام، راحت النيابة العامة تلاحق بعض المرشحين الذي رُفضت طلباتهم، ووجهت إليهم اتهامات شتى من بينها الإرهاب والتآمر على أمن الدولة [31]. وفي نهاية الأمر، فاز سعيّد بالرئاسة بعد حصوله على 90.6 في المئة من الأصوات.

يوضح **الشكل (5–1)** الانخفاض الكبير في مؤشر الديمقراطية الانتخابية في تونس، إذ انخفض من 10/7 في عام 2020 إلى 10/3 في عام 2022. وكذلك انخفض مؤشر الانتخابات النظيفة بشكل حاد من 10/8 في عام 2020 إلى 10/0.5 في عام 2022. هذا دليل قوي على أن العمود الأول للديمقراطية، وهو الانتخابات الحرة والنزيهة،

(29) The Carter Center, pp. 77–81.

(30) Ibid., p. 87.

(31) «الانتخابات الرئاسية في تونس 2024: السياقات والنتائج والتداعيات»، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، 2024/10/10.
https//:www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/tunisian-2024-presidential-elections.aspx

قد تقوّض بشكل كبير بين عامي 2020 و 2022. ثم شهد المؤشران تحسنًا ملحوظًا في عام 2023، وهو العام الذي شهد انتخابات الإدارة المحلية، ولعلها كانت انتخابات مقبولة بالمقارنة مع سابقتها، إذ سجّلت حوالي 10/5 في كلا المؤشرين.

الشكل (5–1): مؤشرا الديمقراطية الانتخابية والانتخابات النظيفة

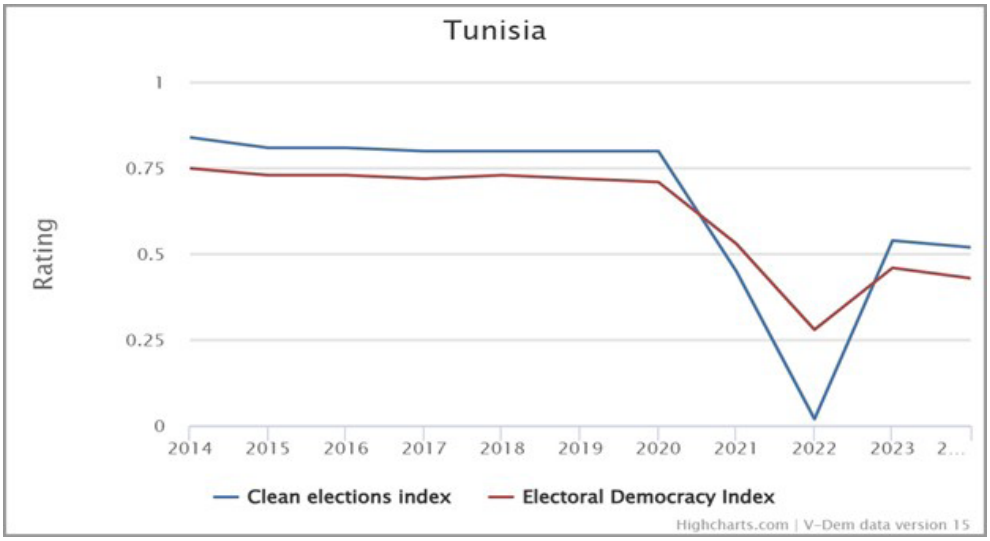

(تم توليد الشكل من قبل المؤلف، بالاعتماد على قاعدة بيانات «تنوّعات الديمقراطية» (Varieties of Democracy).

الموقع: (http://v-dem.net)

2. الحريات المدنية والسياسية

العمود الثاني للديمقراطية هو حماية الحريات المدنية والسياسية، فمن دون حماية الحقوق الأساسية مثل الحق في حرية الضمير والرأي والتعبير، وحرية الصحافة والإعلام، وحق التجمّع والتنظيم في مؤسسات المجتمع المدني؛ تفقد الديمقراطية جوهرها [32]. وعلى الرغم

(32) Haggard & Kaufman, p. 3.

من أن تونس تضم العديد من الأحزاب السياسية ذوات الأيديولوجيات المختلفة والمصالح المتنوعة، فإن التدابير الاستثنائية التي فُرضت منذ تموز/يوليو 2021 قد قيّدت حركتها، وحدّت من قدرتها على العمل بشكل فعّال.

بعد تجميد الأنشطة النيابية ورفع الحصانة عن أعضاء مجلس النواب، واجه العديد من النوّاب ممارساتٍ قمعية، بما في ذلك المنع من السفر، والاعتقال، والإقامة الجبرية. على سبيل المثال، واجه **راشد الغنوشي**، رئيس حزب النهضة والمتحدث باسم مجلس النواب، منعًا من السفر، وتجميدًا للأصول المالية، وتهمًا قانونية شتى تتراوح من غسل الأموال إلى دعم «الأنشطة الجهادية» [33]. علاوة على ذلك، فقد انخفض تمثيل النساء في مجلس النواب بعد إلغاء القانون الانتخابي السابق الذي كان ينصّ على حصة معينة (كوتا) للتمثيل النسائي. ونتيجة لذلك، كانت نسبة النساء 11 في المئة فقط من المرشحين إلى الانتخابات التشريعية المبكرة في عام 2022.[34]

كما تقلصت الحريات المدنية بشكل كبير خلال هذه الفترة. وأشارت تقارير إلى محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية في عديد من المناسبات. كما وضعت السلطات العديد من الأشخاص تحت الإقامة الجبرية وحظرت عليهم السفر. في الوقت نفسه، قامت القوات الأمنية بقمع المتظاهرين بعنفٍ، وفرضت قيودًا على الحق في التجمع السلمي [35]. وكمثال على انتهاك حقّ التجمع السلمي، فقد أغلقت الأجهزة الأمنية مقرّ حزب النهضة ومنعت

(33) تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس» عن تونس لعام 2023، شوهد يوم 2025/6/30، في:
https//:freedomhouse.org/country/tunisia/freedom-world.2023/
ونضيف على التقرير: تم اعتقال راشد الغنوشي يوم 14 نيسان/أبريل 2023، وما زال معتقلًا حتى يومنا هذا. وأحدث قرار قضائي صدر في حقه كان في يوم 5 شباط/فبراير 2025، إذ حُكم عليه بالسجن لمدة 22 عامًا (علمًا أنه بلغ من العمر 83 عامًا يوم صدور الحكم). كما حكمت المحكمة نفسها على رئيس الحكومة الأسبق هشام المشيشي بالسجن لمدة 35 عامًا. أما رئيس الجمهورية الأسبق والمقيم في فرنسا، المنصف المرزوقي، فقد صدر بحقه حكم غيابي في يوم 20 حزيران/يونيو 2025، يقضي بسجنه لمدة 22 عامًا، وهو قد بلغ الثمانين من العمر أيضًا.

(34) المصدر نفسه.

(35) Noah Grubman, "Transition Arrested", *Journal of Democracy*, vol 33, no. 1 (2022), pp. 24-25.

أي شخص من الدخول، ثم منعت الاجتماعات في مكاتب جبهة الإنقاذ الوطني. صحيح أن عديدًا من المظاهرات والاحتجاجات كان مسموحًا بها، لكنّ عددًا من النشطاء قد تعرّضوا للاعتقال والملاحقة الأمنية والقضائية.[36]

وشهدت حرية التعبير تدهورًا كبيرًا، إذ استهدفت السلطات عديدًا من الأفراد الذين مارسوا حقهم في حرية التعبير، وبخاصة بعد استصدار المرسوم التشريعي رقم 54 المتعلق بجرائم المعلومات والنشر على الإنترنت. إذ تم الحكم على ما لا يقل عن 22 فردًا، من بينهم محامون وصحفيون ونشطاء، بسبب منشورات أو تعليقات تُعتبر معارضة للنظام، وقد حوكم 13 منهم بموجب المرسوم التشريعي رقم 54 [37]. أما الذين حوكموا أمام القضاء العسكري، فقد ووجهت إليهم تهم متنوعة، من بينها «تحطيم معنويات الأمة والجيش» وكذلك الترويج لأنشطة إرهابية.[38]

يشير **الشكل (5–2)** إلى انحدار طفيف في مؤشر فريدوم هاوس للحريات المدنية خلال الولاية الأولى للرئيس سعيّد، إذ انحدر من 10/8 في 2020 إلى 10/7 في 2024. بينما سجل مؤشر الحريات السياسية انخفاضًا أكبر، حيث انخفض من 10/8.5 في 2020 إلى 10/6 في 2024. يؤكد هذا ما أشار إليه تقرير منظمة العفو الدولية عن تونس لعام 2023، إذ أشار إلى وجود حرية للتظاهر والتعبير بصورة عامة، لكن عددًا من النشطاء يجري اعتقالهم أو محاكمتهم أو منعهم من السفر. ما يعني أن النظام التونسي لم يتحول إلى نظام شمولي يعتقل كل من ينطق بكلمة، إذ ثمة «حريات مدنية» في الظاهر، لكنّ الوضع غير آمن إذ لا يعرف المرء متى يعتقل.

(36) "Amnesty International Report 2022/23: The state of the world's human rights", *Amnesty International*, 27/3/2023, pp. 366-368. Accessed at: **https://www.amnesty.org/en/documents/pol10/5670/2023/en/**

(37) Ibid.

(38) تقرير مؤسسة «فريدوم هاوس»، مصدر سابق.

الشكل (5–2): مؤشرا الحريات المدنية والسياسية

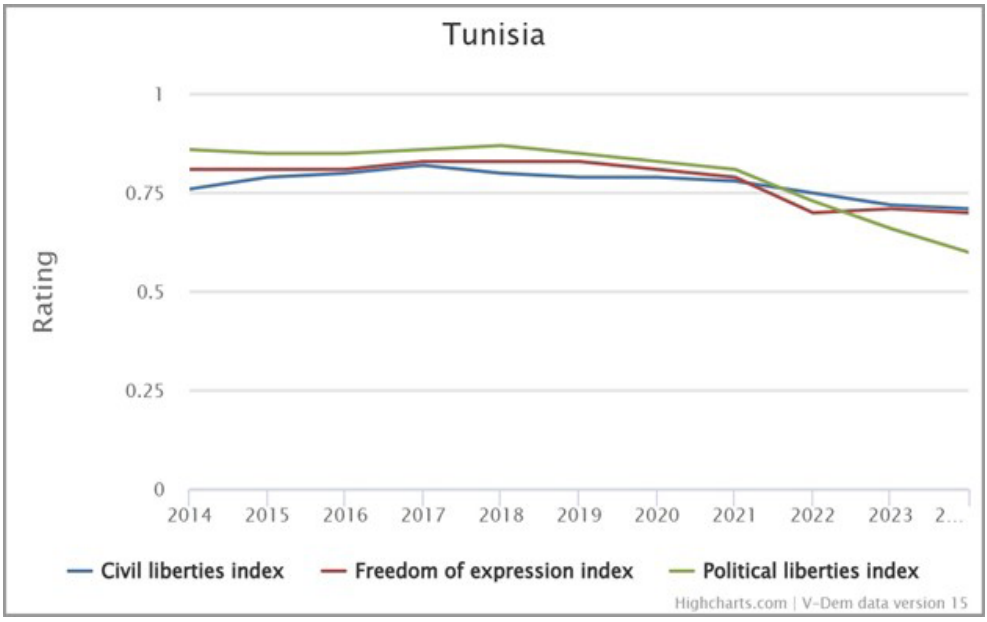

(تم توليد الشكل من قبل المؤلف، بالاعتماد على قاعدة بيانات «تنوّعات الديمقراطية» (Varieties of Democracy).

الموقع: http://v-dem.net)

3. سيادة القانون

العمود الثالث للديمقراطية هو سيادة القانون، إذ يجب على المسؤولين المنتخبين الالتزام بالدساتير والقوانين والخضوع لآليات المراقبة والموازنة. المبدأ الأكثر أهمية هو الفصل بين السلطات، وعندما ينهار هذا المبدأ، تصبح الردة الديمقراطية متحققة [39]. منذ صدور الأمر الرئاسي رقم 117 في أيلول/سبتمبر 2021، تولّى سعيد «مؤقتًا» صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية، وراح يحكم البلاد بالأوامر والمراسيم الرئاسية. وقد أصبحت هذه الحالة

(39)Haggard & Kaufman, p. 4.

الاستثنائية من تركيز السلطات في يد الرئيس «شرعية» مع تبني دستور عام 2022. وقد سحب الدستور الجديد من المجلس التشريعي صلاحيات محاسبة الرئيس وعزله، كما اشترط أغلبية الثلثين من المجلس لعزل رئيس الوزراء والحكومة.[40]

وقد جرى انتهاك استقلالية السلطة القضائية بشكل صارخ في يوم 1 حزيران/يونيو 2022، عندما أصدر سعيّد المرسوم التشريعي رقم 35، الذي أعطاه صلاحة نقل وعزل القضاة استنادًا إلى معايير غامضة ومن دون اتباع الإجراءات القانونية المطلوبة في مثل هذه الحالات. في اليوم ذاته، عزلَ سعيّد 57 قاضيًا ومدّعيًا عامًا، متهمًا إياهم بعرقلة التحقيقات المتعلقة بقضايا الإرهاب والفساد المالي، كما اتهمهم بـ «الفساد الأخلاقي» و «الزنا».[41]

(40) تقرير «فريدوم هاوس»، مصدر سابق.

(41) "Tunisia: Authorities must end erosion of judicial independence", *Amnesty International*, 31/5/2024, accessed on 30/6/2025 at: https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/05/tunisia-authorities-must-end-erosion-of-judicial-independence/

يوضح **الشكل (5–3)** انحدارًا كبيرًا في **مؤشر سيادة القانون**، الذي تؤخذ في حسابه معطيات عدّة من أهمها درجة الفصل بين السلطات. من ناحية أخرى، أظهر **مؤشر الرئاسوية** الذي يدلّ على مدى تركيز سلطات الدولة في يد الرئيس، صعودًا شاهقًا من 10/1 في عام 2020 ليصل إلى 10/7 في عام 2023. المؤشران يشيران بوضوح إلى تقويض العمود الثالث من أعمدة الديمقراطية وهو سيادة القانون. كما أن تركيز السلطات في يد الرئيس يكشف توجهًا واضحًا نحو الاستبداد وحكم الفرد.

الشكل (5–3): مؤشرا سيادة القانون والرئاسوية

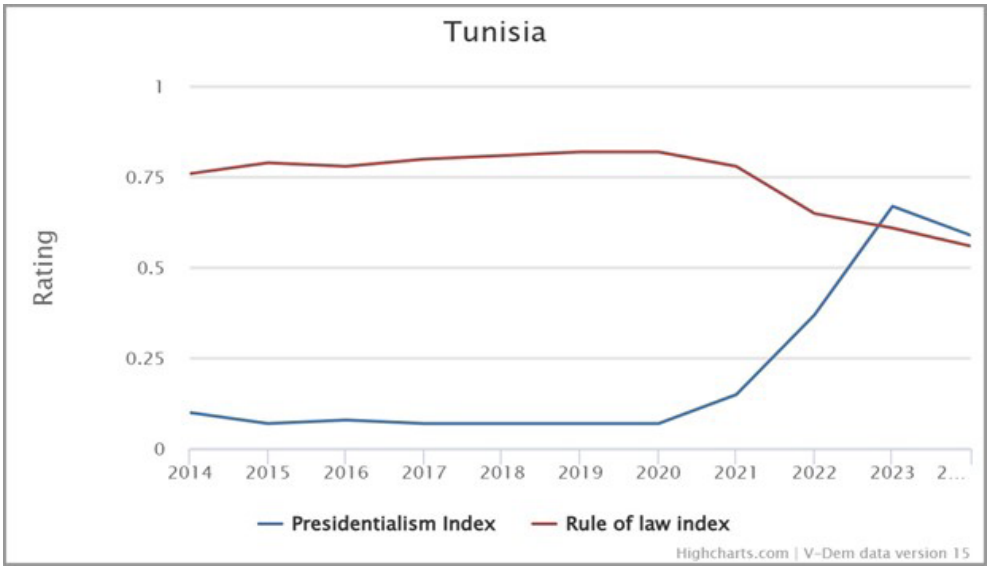

(تم توليد الشكل من قبل المؤلف، بالاعتماد على قاعدة بيانات «تنوّعات الديمقراطية» (Varieties of Democracy).

الموقع: (http://v-dem.net)

ثالثًا: كيف برّر الخطاب الشعبوي الردة الديمقراطية؟

وكما أشرنا، فقد تضافرت مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية التي مهدت الطريق أمام سعيّد لإعلان التدابير الاستثنائية، ومن ثمّ الانتقال التدريجي إلى نظام استبدادي. وكانت **أزمة كوفيد 19** حاسمة في دفع الأمور إلى ما ذهبت إليه. وهذا ما يذكّرنا بمقاربة بنجامين موفيت وسيمون تورمي (2014) للشعبوية، إذ اعتبرا استغلال الأزمات واستدعاء حالة الطوارئ ركنًا أساسيًا في السياسات الشعبوية. **فالشعبوية تستمد زخمها من الإحساس بالأزمة أو الانهيار أو التهديد**، وغالبًا ما ترتبط الأزمات بانهيار العلاقة بين المواطنين وممثليهم، وقد ترتبط في حالات أخرى بقضايا الهجرة أو الصعوبات الاقتصادية. وفي هذه الحال، تُستدعى حالة الطوارئ كاستجابة للأزمة (سواء كانت حقيقة أم متوهمة)، ويؤدي ذلك إلى تبسيط حادّ للنقاش السياسي، وتقسيم المشهد السياسي إلى «نحن» و«هم».[42]

وفي خطاب سعيّد، نلاحظ هذه العلاقة الجدلية بين الأزمة والمُنقذ من الأزمة. في البداية، أعطت أزمة الكوفيد فرصة ذهبية لسعيّد لكي يستخدم الفصل 80 من الدستور: «لرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية...». وبالتالي، كان استدعاء حالة الطوارئ وما فيها من خروج شرعي وأحيانًا غير شرعي عن القانون ومبادئ الديمقراطية، أمرًا ضروريًا وحتميًا من أجل إنقاذ الأمة. ولطالما وصف سعيّد التدابير

(42) Benjamin Moffitt & Simon Tormey, "Rethinking Populism: Politics, Mediatization and Political Style", *Political Studies*, vol 62, no. 2 (2014), p. 391-392.

الاستثنائية التي اتخذها بأنها «تصحيح لمسار التاريخ»، وهي العبارة التي أدرجها في توطئة الدستور الصادر عام 2022، مقدّمًا نفسه في صورة البطل المخلّص.

نستعرض الآن كيف برّر الخطاب الشعبويّ للرئيس سعيّد مختلف الإجراءات والقرارات والأحداث والتغييرات التي شهدتها تونس منذ منتصف عام 2021 وحتى أواخر عام 2024، أي المسار الذي تضمن التحوّل التدريجي للنظام السياسي من الديمقراطية إلى الاستبداد، ما نسميه **مسار الردة الديمقراطية**، مسلّطين الضوء على أعمدة الديمقراطية الثلاثة: الانتخابات الحرة والنزيهة، الحريات المدنية والسياسية، وسيادة القانون.

1.تقويض الانتخابات الحرة والنزيهة

صارت الانتخابات الحرة والنزيهة تُنحّى جانبًا منذ أن أعطى الرئيس الأولوية للاستفتاءات العامة على حساب الهيئات التشريعية المنتخبة. في البداية كانت «الاستشارة الشعبية الافتراضية» التي على الرغم من انخفاض نسبة المشاركة فيها، اعتبرها سعيّد نجاحًا باهرًا، مؤكدًا أن نتائجها سوف تستخدم كإطار مرجعي لإجراء تغييرات جوهرية في النظام السياسي. وبالتالي، حلّت هذه الاستشارة الإلكترونية إلى حدّ ما محلَّ الهيئات التشريعية المنتخبة، والتي يقع ضمن صلاحياتها واختصاصها إجراءُ هذا النوع من التغييرات الجذرية في النظام السياسي.

وقد وصف سعيّد دستور عام 2014 الذي صاغه المجلس الوطني التأسيسي المنتخب، بأنه «كان سيؤدي إلى تفجير الدولة من الداخل». ولذلك فالحاجة ملحّة لكتابة دستور جديد «يعبر حقيقة عن إرادة الشعب»، وتشكل الاستشارة الإلكترونية المرحلة التحضيرية لصياغة هذا الدستور. وفقًا لسعيّد، كان ثمة هجمات على الموقع الإلكتروني للاستشارة مِن قبل «مَن يهابُ إرادة الشعب» وبالتالي فهو «لا يمكن أن يكون إلا عدو الشعب». وأضاف أنهم قد «صرفوا آلاف الآلاف من الدينارات، ومليارات المليارات بالعملة الأجنبية، ولكنهم فشلوا أيضًا» (اقتباس 37).

ومن أجل شرعنة الاستشارة الإلكترونية، استدعى سعيّد سردية «الثورة المسروقة» قبل إعلان نتائج الاستشارة. وحسب كلامه، فإن الشعب التونسي يمتلك «الإرادة والعزيمة الصلبة التي يصنع بها التاريخ»، وقد قام بـ «الانفجار الثوري الذي انطلق يوم السابع عشر من ديسمبر، فزلزل العالم وشغل الناس، بل غيّر مسار التاريخ» (اقتباس 38). وفي مقابل الشعب، هنالك السياسيُّون الذين ما برحوا يتآمرون ضد الشعب العظيم منذ عام 2011:

اقتباس 39: «وهكذا تم التخلص شيئًا فشيئًا من قوى الشعب الثائر، كما يتخلص المكوك الفضائي من المحرك تلو المحرك، لتبقى قمرةٌ صغيرة تولتْ باسم الشعب قيادة ما يسمى بالانتقال الديمقراطي. كان السطو على الأموال والمقدرات، فأضيف إلى هذا الصنف من السطو السطو الجديد، وهو السطو على الثورة.»

بعد ذلك، أُجري الاستفتاء على الدستور الجديد يوم 25 تموز/يوليو 2022. وعلى الرغم من تدني نسبة المشاركة أيضًا، اعتبرَه سعيّد نجاحًا كبيرًا. وبالإضافة إلى سردية «الثورة المسروقة»، ثمة التقسيم المانوي بين الشعب الكادح وأعدائه من السياسيين. صرّح سعيّد يوم الاستفتاء: «الشعب كانت مطالبه واضحة في ديسمبر 2010 حينما طالب بالحرية والشغل والكرامة الوطنية». وأضاف مشيرًا إلى أولئك الذي قاطعوا الاستفتاء: «يوزعون الأموال على عدد من المواطنين حتى لا يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع. [...] يهابون الشعب وسيادة الشعب لأنهم ليسوا من هذا الشعب»، وهم الذين سَطوا على «إرادة الشعب، ومقدراته، وثروته» (اقتباس 40).

أعداء الشعب، والصورة النقيضة له، هم «النخب الفاسدة» أو السياسيون والأحزاب السياسية التي حكمت البلاد منذ الثورة عام 2011. وصفهم سعيد يوم الاستفتاء بأنهم: «ليسوا من هذا الوطن للأسف، هم خانوا وباعوا و ارتهنوا إرادته إلى أطراف خارجية». كما أنهم «أفرغوا صناديق الدولة» و «نكّلوا بالشعب» و «تعرفون ما قاموا به في هذه العشرية التي يتفق الجميع على أنها عشرية سوداء» (اقتباس 41).

وعندما أجريت الانتخابات التشريعية المبكرة في كانون الأول/ديسمبر 2022 وكانون

الثاني/يناير 2023، اختار سعيّد يوم السابع عشر من كانون الأول/ديسمبر موعدًا لجولة الانتخابات الأولى، وهو اليوم الذي انطلقت فيه الثورة التونسية قبل اثني عشر عامًا، مُستمدًا بعضًا من الشرعية من هذه المناسبة. وصف سعيّد الانتخابات التشريعية – أثناء إدلائه بصوته – بأنها فرصة تاريخية لصنع تاريخ جديد:

اقتباس 42: «اصنعوا تاريخكم بأنفسكم، أنتم يا أبناء الشعب التونسي، فلتكن السيادة للشعب لتحقيق الحرية والكرامة، ولتركيز سيادة تونس، حتى تصدر القوانين من المجلس النيابي القادم معبرةً عن رغبات وتطلعات شعبنا في العزة وفي الحرية وفي الكرامة. إنه يوم تاريخي بانتخاب أعضاء هذا المجلس الأول مجلس نواب الشعب. [...] لنصنع معًا تاريخًا جديدًا.»

وحسب رأيه، هذه أول انتخابات تعبّر حقيقةً عن إرادة الشعب، وهي قطيعة كلية مع الماضي بكل ما فيه من أحزان ومآسٍ وفساد. وهكذا راح ينزع الشرعية والمصداقية عن كافة الانتخابات التي جرت في تونس بعد الثورة، مدعيًا أن الأصوات كانت مشتراة، إذ صرّح يوم الانتخابات:

اقتباس 43: «واعملوا من أجل أن نقطع مع هؤلاء الذين نهبوا البلاد، وخربوا، ونصّبوا أنفسهم أوصياء على الشعب التونسي بطريقة اقتراع بائدة كما أثبتت التجربة. انتبهوا خاصة لمن يدفع الأموال لشراء الذمم، لأنهم لا يعتبرون المواطن مواطنًا، بل يعتبرونه ورقة اقتراع توضع في صندوق الاقتراع.»

الإرادة الشعبية فكرة مركزية ونقطة عقد (Nodal Point) في معظم خطابات سعيّد. لكن مفهوم «الشعب» عنده لا يعني جميع المواطنين التونسيين؛ بل يشير إلى أولئك الذين أيّدوا قراراته واستمروا في دعمه. أما الآخرون فهم إما «مخمورون» و «مأجورون» إذ كانوا ممن عارضوا التدابير الاستثنائية منذ يومها الأول، أو هم «طماعون» و «خائنون» إذا كانوا ممن ساندوا قراراته في يوم 25 تموز/يوليو ثم عارضوها بعد إصدار المرسوم رقم 117.

ولِفهم كيف تمثّل الاستشارة الالكترونية والانتخابات التشريعية «الإرادة الشعبية» الحقيقية، رغم تدني نسبة المشاركة فيهما، ينبغي أن نتذكر أن الذين يُعتبرون «الشعب» هم حصريًا أولئك الذين دعموا «مسار التصحيح» الذي قاده الرئيس، أي من يسميهم الرئيس «الصادقين»[43]. وهكذا فإن «إرادة الشعب» في خطاب سعيّد هي «إرادة الرئيس» دون غيره.

وعلى اعتبار أنه أستاذ جامعي سابق، استند سعيّد إلى هذا **الإيثوس** لتبرير تغيير القانون الانتخابي. إذ وصف سعيّد نظام التمثيل النسبي بعد الاقتراع على القوائم الحزبية بأنه «طريقة العار»، مُدعيًا أن فقيهًا فرنسيًا قال ذلك، من دون أن يذكر لنا اسمه. وجادل سعيّد بأن النائب المُنتخب بهذ الطريقة «لا يستمد وجوده من إرادة ناخبيه المفترضة، بل يستمد وجوده من تزكيته من قبل الهيئة المركزية للحزب الذي ينتمي إليه». وبالتالي، فإن الانتخابات وفق هذه الطريقة تنتج تمثيلًا زائفًا، ولذلك ينبغي إقصاء الأحزاب السياسية عن المشاركة في الانتخابات. ولدعم هذه الحجة كان لا بدّ من استثارة مشاعر الجمهور (الباثوس)، وتذكيرهم بآلامهم ومآسيهم: «لأن الشعب التونسي عانى كثيرًا من الظلم والاستبداد والتجويع والتنكيل إلى آخر ذلك من مظاهر الفقر. [...] ولكنْ سنعبر جميعًا من اليأس إلى الأمل» (اقتباس 44). ومن أجل تحقيق هذا العبور من اليأس إلى الأمل، ينبغي تبني نظام انتخابي جديد يعبر عن «إرادة الشعب».

2.تقييد الحريات السياسية والمدنية

بلغ الصراع بين الرئيس ومجلس النواب ذروته في ظل تفاقم أزمة الكوفيد، وصار الرئيس يجمع في خطابه ما بين الأزمتين اللتين يواجهُهما: الجائحة ومجلس النواب، من جهة. ويقدّم نفسه في صورة المنقِذ والمخلّص منهما، من الجهة الأخرى.

(43) عادل بن عبد الله، «إلى أين تتجه تونس بعد الانتخابات التشريعية؟»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2023/1/8، ص 3. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5526

إن **تضخيم الأزمات والمبالغة فيها واستغلالها** نمطٌ مكرور من أنماط الإقناع التي يستخدمها الشعبويون، إذ يحاولون من خلال هذه الاستراتيجية إقناع الجماهير بأفكار معينة وقرارات ينوون اتخاذها. وقد شكلت جائحة الكوفيد أزمة حقيقية للقطاع الصحي في تونس، فهي ليست أزمة مصطنعة ولا متخيَّلة، ومع ذلك كان من الممكن احتواؤها لو حصلت تونس على مساعدة طبية ومالية بشكل فوري. على كل حال، فقد قدّم سعيّد الأزمة الصحية في صورة «خطر داهم مهدّد لكيان الوطن وأمن البلد واستقلالها» لكي يبرر استخدام الفصل 80 من الدستور، ومن ثمّ يحكم البلاد منفردًا بالأوامر والمراسيم الرئاسية، مجمّعًا السلطات والصلاحيات الواحدة تلو الأخرى في يده. وفي المساء الذي أعلنت فيه التدابير الاستثنائية، صوّر سعيّد الأزمة الصحية وكأنها بداية حرب أهلية:

اقتباس 45: «نحن نمرّ بأدق اللحظات في تاريخ تونس بل بأخطر اللحظات، ولا مجال لأن نترك لأحد أن يعبث بالدولة وبمقدراتها، أو أن يعبث بالأرواح والأموال وأن يتصرف بالدولة التونسية كأنها ملكه الخاص. [...] هناك من يستعد الآن لدفع الأموال في بعض الأحياء للاقتتال الداخلي.»

حاول سعيّد استثارة مشاعر الخوف والذعر والخطر، مصوّرًا البلاد وكأنها في حالة تهديد وجوديّ حالّ ووشيك: «أنبه الكثيرين الذين يحاولون التسلل والرجوع إلى السلاح، فلن نسكت أبدًا عن أي شخص يتطاول على الدولة ولا على رموزها. ومن يطلق رصاصة واحدة ستجابهه قواتنا المسلحة العسكرية والأمنية بوابل من الرصاص» (الاقتباس 46). وقد كرّر التهديد والوعيد بعد شهر، موجهًا تحذيرًا شديدًا إلى عدوّ مجهول: «ولدينا مرة أخرى من الصواريخ على منصات إطلاقها، وتكفي إشارة واحدة لتضربهم في أعماق الأعماق» (اقتباس 47).

يدرك التونسيون جيّدًا ما حدث في سوريا وفي ليبيا، ويحتفظون في ذاكرتهم الجماعية بقصصٍ وصُور دامية من الحرب الأهلية التي دارت لعقدٍ من الزمن في جارتهم الجزائر. ولذلك فعلت الرسالة التي وجهها الرئيس إليهم فعلها في القلوب، وقالت بشكل واضح إنّ

رفض قرارات الرئيس أو الاعتراض عليها يعني إدخال البلاد في حرب أهلية. والرئيس المنقِذ للدولة والمجتمع التونسيين، وجّه إنذارًا يشبه الإنذار الشهير الذي أطلقه جورج بوش الابن بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، حين قال: «إما أن تكون معنا أو تكون مع الإرهابيين»، إذ قال سعيّد:

اقتباس 48: «أتخذ تدابير يقتضيها هذا الوضع، لإنقاذ تونس، لإنقاذ الدولة التونسية، والإنقاذ المجتمع التونسي. ولا يمكن أن أقف صامتًا ملاحظًا لما يجري بل يجب أن أتحمل المسؤولية، وقد تحملتها. يجب أن أكون في مستوى آمال الشعب، إما أنك مع الشعب وإما أنك في الصف المقابل ضده.»

في مرات عدة، أكّد سعيّد أنه اتخذَ التدابير الاستثنائية بمفرده ليظهر نفسه في صورة البطل المنقذ للبلاد. لكن بما أن هذا الادعاء يمثل خرقًا واضحًا للفصل 80 من الدستور، فقد ناقض نفسه في مناسبات أخرى وادعى أنه قد تشاور مع رئيس الوزراء قبل اتخاذ تلك التدابير.

أما أولئك الذين يقفون ضد الشعبّ، أو بالأحرى ضدّ الرئيس الذي يجسد إرادة الشعب، فإن سعيّد لم يُسمَّهم بشكل صريح، وإنما أشار إلى صفاتهم المميزة قائلًا: «شِيمُهم النفاق والغدر والسطو على حقوق الشعب التونسي» (اقتباس 49). كما أنّ «هدفهم هو ضربُ الدولة التونسية»، وهم «يتآمرون داخل الدولة في كل المستويات»، أي نفهم منه أنهم يعملون داخل الدولة، وربما في مناصب عليا، لكن هدفهم الرئيس هو ضرب الدولة. وفوق ذلك فإنهم «اعتادوا العمل تحت جنح الظلام، ودأبوا على الخيانة، وعلى أكثر من ذلك، على تأليب دولة أجنبية على رئيس الجمهورية». إذن، فلا يقتصر هدفهم على ضرب الدولة من الداخل، بل يمتد إلى تحريض دولة أجنبية ضد الرئيس. وفي نهاية الأمر فإنهم «باعوا ضمائرهم، إن كانت لهم ضمائر، في سوق النخاسة» (اقتباس 50).

هذا مثال واضح على كيفية **تضخيم الزعيم الشعبوي للأزمة الصحية من أجل تبرير إعلان حالة الاستثناء، وبهدف تعليق مجلس النواب المنتخَب وعزل الحكومة**. لم يعرّف

دستور 2014 ما هو «الخطر الداهم» ولا من من هو المخوّل بأنْ يقرّر ما إذا كانت البلاد تتعرض لخطر داهم أم لا. ولقد اعتقد الجميع في بداية الأمر أن جائحة الكوفيد هي الخطر الداهم الذي دفع الرئيس إلى استخدام الفصل 80 من الدستور، حين قدّم الجائحة في صورة حرب أهلية وشيكة. لكننا نكتشف بعد ذلك أن الخطر الداهم الذي يتحدث عنه الرئيس، ويدعي أنه قد أنقذ البلاد منه، هو في الواقع مجلس النواب المنتخب. إذ يقول: «لا نريد أن نبقى في ظل الاستثنائية. ولكن سنبقى في ظلها، ما دام هناك خطر داهم في المجلس النيابي وفي عدد من المؤسسات الأخرى» (اقتباس 51).

بالإضافة إلى استغلال الأزمة وتضخيمها، استخدم الرئيس أسلوب الهجوم على الخصوم وتخوينهم وتحقيرهم بغية تبرير ما يتعرضون له من انتهاكات لحقوقهم السياسية والمدنية. وعلى سبيل المثال، من أجل تبرير حلّ المجلس النيابي وملاحقة أعضاء المجلس بعد رفع الحصانة عنهم، قام بوصفهم باللصوص الذين ينهبون الدولة والشعب: «لأن الدولة بالنسبة إليهم غنيمة، ومقدرات الشعب عندهم غنيمة» (اقتباس 52).

وغالبًا ما يلجأ سعيّد إلى التقسيم الشعبوي المانوي المعتاد ما بين «الشعب الطيب» الذي يعاني من «الفقر والبؤس اللذين يزدادان يومًا بعد يوم، وجائحة الكوفيد تحصد الأرواح» من جهة، وأعضاء المجلس النيابي، أعداء الشعب، الذين «ينفقون يوميًا في الملاهي وفي النُزل. وكانت الحقائب المليئة بالأموال من الخارج تدخل كل يوم دون أي تصريح» (اقتباس 53) من الجهة المقابلة.

كما اتهمهم سعيّد بأنهم ينوون إشعال «فتنة». والفتنة مصطلح مشحون بدلالات سلبية في الثقافة العربية، إذ يُشير إلى انقسام الأمة واحتمال اندلاع حرب أهلية. وحينما اجتمع بعض من أعضاء مجلس النواب في جلسة افتراضية يوم 30 آذار/مارس 2022، وصف سعيّد هذه الجلسة بأنها «محاولة فاشلة للانقلاب، وهو تآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي»، وأضاف أن هؤلاء النواب: «يريدون الاقتتال يريدون فتنة» (اقتباس 54).

ومن أجل تبرير القيود المفروضة على حرية التعبير، لجأ سعيّد إلى **اللوغوس**، وابتكر

قياسًا منطقيًا صُوريًا تنصُّ مقدمته الكبرى على أن حرية التفكير شرط لحرية التعبير، وتشير مقدمته الصغرى إلى أن النواب والصحافيين والناشطين الذين يعارضونه يفتقدون إلى حرية التفكير، ولذلك فليس لديهم الحق في حرية التعبير. إذ قال: «حرية التعبير التي نستمع إليها في كل وسائل التواصل الاجتماعي وفي عدد من وسائل الإعلام ليست بحرية التعبير، بل هؤلاء مرتزقة ممن يحاولون ضرب الدولة، وليست لهم حرية التفكير حتى تكون لهم حرية التعبير» (اقتباس 55).

من الاتهامات المتكررة التي أطلقها الرئيس على وسائل الإعلام ومن يظهر عليها والصحف ومن يكتب بها؛ بأنهم يتلقون تمويلًا خارجيًا من قوى أجنبية تتآمر ضد الشعب. ولذلك فإن أي نقد يوجه إلى الرئيس أو إلى أي قرار من قراراته، يُنظر إليه على أنه خيانة وطنية وجزء من مؤامرة خارجية شريرة:

اقتباس 56: « ومن يدفع الأموال لبعض صحف الداخل وصحف الخارج حتى صباح هذا اليوم، فليعلم أن الشعب يعرف ويعلم كيف يميز بين الصادق وبين من احترف الكذب.»

اقتباس 57: «من يدعون أنهم من المحللين والخبراء في وسائل الإعلام؛ لا هم محللون ولا هم خبراء، بل هم مرتزقة ارتموا في أحضان الخارج.»

وأخيرًا، ثمة اتهامات وجهها إلى المنظمات المجتمع المدني الفاعلة في تونس، واصفًا إياها بالتآمر على الدولة: «لأنهم في الظاهر جمعيات ولكنهم امتداد لقوى خارجية، ولن نسمح بأن تأتي هذه الأموال للجمعيات للعبث بالدولة التونسية». وادّعى أن غايتهم هي تقويض القوانين وتهريب الأموال: «للتلاعب بالقوانين حتى يتم شراء الذمم، ويتم أيضًا تهريب الأموال عن طريق هذه الجمعيات» (اقتباس 58). صحيح أنه من الممكن استخدام المنظمات غير الحكومية، خاصة الأجنبية منها، كمحطة للتدخل الخارجي في شؤون البلد المضيف. لكن سعيّد يصمُ جميع المنظمات بالخيانة والعمالة من دون تحديد أو تمييز، وذلك لأنه لا يتسامح مع أي نقد موجه إلى قراراته وسياساته.

3. تقويض سيادة القانون

للرئيس سعيّد رؤية خاصة لمبدأ فصل السلطات، وقد تبنى هذه الرؤية في دستور عام 2022. إذ أكد سعيّد مرارًا أنه لا يوجد فصل بين السلطات (أو السُلَط باللهجة التونسية)، لأنه لا توجد سوى سلطة واحدة هي سلطة الشعب، وهي سلطة غير قابلة للتقسيم. وأشار إلى أن الفصل الوحيد الممكن هو الفصل بين الوظائف، مُدعيًا أن هذا ما توصل إليه مونتيسكيو في كتابه، وداعيًا من انتقدوه إلى قراءة الكتاب وتعليم أنفسهم من جديد:

> **اقتباس 59**: «العديدون هم الذين تحدثوا عن الفصل بين السلط، هناك السُلطة للشعب وهناك وظائف مستقلة. ولكنها ليست سُلطًا خارج الدولة كما قال أحد الكتّاب. [...] بالنسبة إلى مونتيسكيو، أعلم جيدًا أنهم لم يقرؤوه. [...] تحدث مونتيسكيو عن التفريق بين الوظائف لا بين السلط.»

وهكذا تبنى سعيّد في دستور 2022 توصيف «الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية»، بدلًا من أن تكون سُلطات كما هو متعارف عليه. وهذا ما دفعني إلى إعادة قراءة الكتاب الحادي عشر – الفصل السادس من كتاب مونتيسكيو «روح القوانين» (1748)، حيث تحدث بشكل واضح عن الفصل بين السلطات وليس بين الوظائف كما ادّعى سعيّد. ومبدأ فصل السلطات هو "The Separation of Powers" في الترجمات الإنكليزية، وأصله الفرنسي هو "La Séparation des Pouvoirs"، معروف ولا يدعو إلى الالتباس.

وقد تمثّل التقويضُ الأبرز لمبدأ فصل السلطات حينما أصدر سعيّد المرسوم التشريعي رقم 35، معلنًا فيه عن عزل 57 قاضيًا ومدّعيًا عامًا، من بينهم مَن رفضوا الامتثال لأوامر الرئيس حين طالبهم بالملاحقة القضائية لبعض أعضاء المجلس النيابي،متهمًا إياهم بالخيانة

الوطنية [44]. وكالعادة، لجأ سعيّد إلى الكاتالوغ الشعبوي، مدعيًا أنه يمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وأنه ينقذ البلاد من الخطر ومن الفساد: «يقتضي مني اتخاذ هذا القرار حفاظًا على السلم الاجتماعي وحفاظًا على الدولة. ولا يمكن أن نطهر البلاد من الفساد ومن تجاوز القانون إلا بتطهير كامل للقضاء» (اقتباس 60). وفي هذه المناسبة، **أصبح القضاة هم «الخطر الداهم»، وهم النخبة المعادية للشعب**.

ثم يذكر الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ هذا «القرار التاريخي»، معدّدًا سلسلة من الاتهامات التي وجهها إلى القضاة، من بينها: «تعطيل تتبع ذوي الشبهة في ملفات إرهابية»، «الامتناع عن فتح أبحاث جزائية في قضايا لها علاقة بالأمن العام وذات صبغة إرهابية»، «تعطيل مرفق العدالة»، «الارتباط بأحزاب سياسية»، «الارتشاء مقابل التدخل في عديد القضايا». بالإضافة إلى «فساد أخلاقي» و «قضية زنا» و «تبييض أموال» (الاقتباس 61).

الفساد في تونس أمر معروف ومعترف به، وحسب مؤشر الشفافية العالمي فقد جاءت تونس في المرتبة 85 من أصل 180 دولة عام 2022، محققة 40 نقطة من أصل 100 نقطة ممكنة، وهو ما يمثل انخفاضًا بقيمة أربع نقاط عن العامين السابقين 2020 و 2021 [45]. لكنّ الرئيس سعيد لم يشر إلى قضايا فساد معينة، ولم يذكر أن النيابة العامة أو المحكمة المختصة تنظر في قضية ما، وأن النتائج سوف تعلن للجميع حالما تنتهي الجهات القضائية من عملها. وبدلًا من ذلك، فقد صوّرَ السلطة القضائية بأنها فاسدة بالعموم، مبررًا بذلك تدخّله في عملها، ومدعيًا أن قراره التاريخي قد جاء لحماية القضاء من التسييس.

وبالاستناد إلى إيثوسه كأستاذ سابق للقانون الدستوري، قدّم سعيّد مجادلة منطقية (لوغوس) لتبرير خرق الدستور وغيره من القوانين. يقوم هذ **اللوغوس** على ادعاء مفادُه أن الرئيس يحترم الدستور والقوانين بشكل كبير، ويلتزم بها بدقّة وصرامة. ومع ذلك، فإن بعض هذه

(44) وحدة دراسة السياسات، مصدر سابق، ص 31.

(45) **مؤشر الشفافية العالمي** (Transparency International)، شوهد يوم 2025/6/30 في:
https://www.transparency.org/en/countries/tunisia

النصوص الدستورية والقانونية لم تكن سليمة أو ملائمة، وذلك لأنها صيغت في السنوات السابقة من قبل النخب السياسية الفاسدة التي خاطت هذه النصوص على مقاسها ومن أجل تحقيق مصالحها الشخصية. بناءً عليه، **فلا مشكلة في خرق القوانين طالما أن الغاية هي تحقيق إرادة الشعب**. قال في يوم عيد الاستقلال سنة 2022: «وكانت النصوص [القانونية] توضع للاستيلاء على مقدرات الشعب. من الناحية القانونية يمكن أن تكون عمليات قانونية. ولكنها غير مشروعة لأنها وضعت للعبث بمقدرات الشعب التونسي» (اقتباس 62).

وبالعودة إلى السؤال الذي شغل التونسيين والعالم: **هل خرق سعيّد الفصل 80 من الدستور في يوم 25 تموز/يوليو 2021؟** المفروض أن المحكمة الدستورية التي لم يتم تشكيلها قطّ، هي المخولة بالإجابة على هذا السؤال. ومع ذلك، تكشف التصريحات التي أدلى بها في ذلك اليوم عن إدراكه بأنه يخرق الدستور، إذ حاول تحصين نفسه عبر استخدام الاستراتيجيات الشعبوية التقليدية المتمثلة في مهاجمة النخب السياسة، والادعاء بتمثيل الإرادة الشعبية الحقيقة والأصيلة:

> **اقتباس 63**: « إذا تحول القانون إلى أداة لتصفية الحسابات، وإذا تحول القانون إلى أداة لتمكين اللصوص الذين نهبوا أموال الدولة وأموال الشعب المفقر، إذا كانت هذه النصوص بهذا الشكل فهي ليست بالقوانين التي تعبّر عن إرادة الشعب، بل هي أدوات للسطو على إرادة الشعب.»

كما يكثر سعيّد من تكرار «سيادة الشعب» التي يمكن اعتبارها نقطة عقدٍ أيضًا. فبعد التأكيد على أن «السيادة للشعب»، تأتي الإشارة إلى أن الشعب لا يستطيع ممارسة سيادته في ظل الدستور الحالي والقوانين الحالية. ولذلك **فمن الضروري خرقُ بعض النصوص الدستورية والقانونية من أجل تحقيق «سيادة الشعب»**. وقد نص الأمر الرئاسي رقم 117 لعام 2021 بوضوح على تغليب مفهوم السيادة على النصوص المتعلقة بممارسة السيادة وتطبيقها:

«وحيث نصَّ الدستور على أن الشعب هو صاحب السيادة [...] وحيث إذا تعذر على الشعب التعبير عن إرادته وممارسة سيادته والتعبير عنها في ظل الأحكام الدستورية السارية، **تُغلّب السيادة على الأحكام المتعلقة بممارستها**. [...] وحيث أن المبدأ هو أن السيادة هي للشعب، وإذا تعارض المبدأ مع الإجراءات المتعلقة بتطبيقه يقتضي ذلك تغليب المبدأ على الأشكال والإجراءات».[46]

يمثل هذا تحولًا شعبويًا في مفهوم السيادة، فبدلًا من أن يكون مفهومًا سياسيًا وقانونيًا محدَّدا ومضبوطًا بالنصوص الدستورية والقانونية، فإنه يغدو مفهومًا غامضًا، **ووحدَهُ الزعيم الشعبوي يعرِف ويُعرّف ما هي السيادة الوطنية أو سيادة الشعب**. أي يصبح معناها معنىً قلِقًا غائمًا يجري تشكيلُه خطابيًا، كغيره من المعاني المُضفاة على الشعب والإرادة الشعبية والنخب السياسية المتآمرة على الشعب، ويُستخدم من قبل الزعيم الشعبوي حسب الحاجة.

4. التبرير أمام المجتمع الدولي

بعد التدابير الاستثنائية ليوم 25 تموز/يوليو 2021 بخمسة أيام، التقى سعيّد مجموعة صحفيين من صحيفة نيويورك تايمز. وقد استقبلهم وهو يحمل الدستور الأمريكي بيده، وليس الدستور التونسي، ويقرأ لهم من ديباجته باللغة الفرنسية. في هذا اللقاء، كان ثوبُ الأستاذ الدستوري مغطيًا الثوب الرئيس، مؤكدًا للضيوف أنه درّس الدستور الأمريكي لمدة ثلاثة عقود، وقائلًا: «أعلم جيدًا النصوص الدستورية وأحترمها ودرّستُها، وليس بعد هذه المدة كلها سأتحول إلى ديكتاتور كما قال البعض» (اقتباس 64).

وأثناء تصدّيه لتهمة الديكتاتورية وتهمة الانقلاب اللتين ملأتا وسائل الإعلام حينذاك، قال سعيّد: «ليس في هذه السنّ سأبدأ مرحلة جديدة في حياتي تقوم على الديكتاتورية كما

(46) «أمر رئاسي عدد 117 لسنة 2021»، رئاسة الجمهورية التونسية، شوهد يوم 2025/6/30 في:
https://l1nq.com/kz4n7pc

قال الجنرال ديغول. [...] ولكن هؤلاء يتخفون وراء بعض النصوص، ويمارسون ديكتاتورية غير ظاهرة. [...] ما تم القيام به في ظل الدستور ليس انقلابًا، أكرهُ الانقلابات، ولكن أكره أيضًا أن يتم ضرب الدولة التونسية من الداخل» (اقتباس 65). من الواضح أنه يستند إلى خبرته كأستاذ للقانون الدستوري، ويشبّه نفسه بالجنرال ديغول ليقول إنهما ينطلقان من المرجعيات ذاتها.

وبعد شهر من ذلك، في الدورة الرابعة للندوة رفيعة المستوى لمبادرة الشراكة بين مجموعة العشرين وأفريقيا، استخدم سعيّد قياسًا منطقيًا (analogy) ينطلق من أن نظرية التدابير الاستثنائية قد نشأت في الغرب، ولذلك فإنه عندما يقرر اتخاذ تدابير استثنائية ويقوم بتنفيذها، فإنه يعمل ضمن إطار المرجعية القانونية نفسه الذي تعمل فيه الدول الديمقراطية:

> **اقتباس 66**: «عِلمًا أن نظرية التدابير الاستثنائية هي نظرية غربية، ظهرت في الغرب بناء على نظرية الضرورة. وإننا نتطلع معكم إلى نفس القيم في إطار دولة القانون بل في إطار مجتمع القانون، مجتمع القانون القائم على العدل والقائم على الإنصاف والقائم على الحرية.»

وفي الاجتماع رفيع المستوى للدورة 49 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أعلن سعيد أن التدابير الاستثنائية قد اتُّخذت للحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته، بما في ذلك «الجيل الأول المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والجيل الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية» (اقتباس 67). وبشكل عام، فإن نبرة الخطاب تصبح أكثر ليونةً عند مخاطبة المجتمع الدولي. وفي هذه المناسبات الدولية، لا يصف سعيّد السياسيين التونسيين جملةً بأنهم خونة ويتلقون أموالًا من الخارج من أجل التآمر ضد الشعب. وبدلًا من ذلك، يعتمد على خبرته القانونية ويقدّم مجادلات منطقية يبرر بها احتكاره للسلطة وقمعه للمعارضين. فمن جهة يخطاب المجتمع الدولي بلغة الدستور والقانون وحقوق الإنسان، ومن جهة أخرى يحتكر السلطة ويجري تغييرات جذرية على الدستور والنظام السياسي، تعيد البلاد إلى عهد الاستبداد.

كلمة أخيرة

يتضح من هذا الفصل أن الرئيس سعيد يحمل عداوةً قديمة تجاه السياسيين والأحزاب السياسية، وأن لديه رؤيته الخاصة والقديمة أيضًا حول الدستور وكيفية تنظيم السلطات في الدولة. وقد عرفه الناس من خلال ظهوره المتكرر على شاشة التلفاز بعد الثورة، وحقق من ذلك سمعة طيبة كخبير دستوري ورجل نزيه وصادق. وفي حملته للانتخابات الرئاسية لعام 2019، قدّم نفسَه كفرضية نقيضة (antithesis) لـ «النخب الفاسدة». وخلال عام ونصف العام من تولّيه لمنصب الرئاسة، لم تكن ثمة مؤشرات واضحة على أنه البلاد سوف تتجه نحو الاستبداد.

وقد تضافرت الأزمات السياسية والاقتصادية والصحية وتداخلت مع بعضها بعضًا، ممهدة لطريق لإعلان حالة الاستثناء، ما أعطى سعيّد الفرصة ليحكم بالأوامر والمراسيم الرئاسية، ويغيّر النظام السياسي بالتدريج، **مدعومًا ضمنيًا من قبل الجيش والقوات الأمنية**، أي ما يطلق عليه كثيرٌ من المحلّلين السياسيين العرب وصفَ «الدولة العميقة». وقد لاقت قراراتُ سعيّد الاستثنائية دعمًا وترحابًا من عديد من الدول العربية، على رأسها مصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. ولسوء الحظّ، كانت تونس ديمقراطية ناشئة في بيئة معادية للديمقراطية.

ولقد جرى تبرير هذه التغيرات الكبرى والتحولات الجذرية عبرَ الخطاب الشعبوي الذي وجد أرضًا خصبة في تونس، بعدما فقدت شرائح واسعة من المواطنين ثقتها في الطبقة السياسية وفي النظام الديمقراطي عمومًا. وكان اتهامُ سعيّد لأعضاء مجلس النواب بأنهم «لصوص» و»خونة»، ووصمه جميع الأحزاب السياسية وقادتها بأوصاف تحقيرية، وتقويضه الثقة في السلطة القضائية، ومهاجمته الصحافيين والمحللين والنشطاء... إلخ؛ أمورًا مقبولة لدى كثير من التونسيين الذين عانوا من سوء ظروفهم المعيشية. بالإضافة إلى أن حرية التعبير والإعلام عندما تظهران بعد عقود من الديكتاتورية، فإنهما كثيرًا ما تأخذان صورًا من الصحافة الصفراء والفضائحية، ما يجعل الجمهور ضائعًا وغير قادر على التمييز بين

الحقائق والشائعات.

وبالإضافة إلى شيطنة النخب السياسية والثقافية، فقد أقنع سعيّد الكثيرين بأنه يمثل الإرادة الأصيلة والحقيقية للشعب. وقد ساهمَ تكلُّمه بالعربية الفصيحة دون أخطاء، والمنمّقة باقتباسات من آيات القرآن الكريم وأبيات الشعر العربي القديم، واستعراضه لمعارفه التاريخية؛ في جعله متحدثًا موثوقًا به، وممثلًا حقيقًا للثقافة التونسية الأصيلة في مقابل النخب الفرانكوفونية.

وفي النهاية، لعب **إيثوسُ** سعيّد دورًا كبيرًا في تبرير الإجراءات والقرارات التي اتخذها خلال مسار الردة الديمقراطية. إذ قدَّم نفسه في صورة المفسَّر الوحيد للدستور، رافضًا الدخول في أي مناقشات مع الآخرين. كما وصف الذين انتقدوا تفسيراته بأنهم «جهلة» و»أميّون»، ناصحًا إياهم بأن يتعلموا كل شيء من البداية.

الفصل السادس

مناقشة: الشعبوية والدستورية والاستقطاب والردة الديمقراطية

نطرح في هذا الفصل مسألة العلاقة بين الشعبوية والديمقراطية، فهل الشعبوية تقوّي الديمقراطية أم تضعفها؟ ثم نتناول العلاقة الطردية بين ظاهرتي الشعبوية والاستقطاب، إذ تغذّي كل منهما الأخرى، وكثيرًا ما ترافقتا معًا في حالات الردة الديمقراطية. ثم نعرض العلاقة الجدلية بين

الشعبوية والدستورية، وهي التي استرعت اهتمامًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. وفي نهاية الفصل، نقدّم تحليلًا للردة الديمقراطية في تونس في ضوء جدلية البنية والفاعلية الفردية، لنرى كيف أثرت العوامل البنيوية والخيارات الفردية في رسم هذا المسار التاريخي.

أولًا: هل الشعبوية معادية للديمقراطية؟

في السنوات الأخيرة، صار مصطلحا «شعبوي» و»شعبوية» مشحونيين بمعانٍ ودلالات سلبية بالعموم. وقد نشأ ذلك من ارتباطهما ببعض القادة الشعبويين الموصوفين بالكذب والسوقية والتلاعب الديماغوجي بالجمهور. وخصوصًا أولئك الذين يعارضون المؤسسة القائمة (establishment)، ويهددون الديمقراطية الليبرالية بشكل حقيقي.

نجد أقدم تحذير من الشعبوية في كتاب «السياسة» لأرسطو. هو بالطبع لم يذكر مفردتي الشعبوية والشعبوي، لكنه تحدث عن الديماغوجيين الذين يتملّقون الشعب. والمصطلح اليوناني «ديماغوجي» (demagogue) تمت ترجمتُه في عدد من الترجمات الإنكليزية لكتاب أرسطو إلى «popular leader» أي «زعيم شعبي»، فهو بالتالي قريب نوعًا ما من «زعيم شعبوي»، ولو أن المعنيَين لا ينطبقان تمامًا. وقد وصفَ أرسطو خطر الديماغوجيين في القسم الرابع من الكتاب الرابع قائلًا:

> «يقوم الديماغوجيون بجعل قرارات الشعب تتجاوز القوانين، وذلك من خلال إحالة كل الأمور إلى الجمعية الشعبية. وبهذه الطريقة يزداد نفوذهم، لأن السلطة كلها تصبح بيد الشعب، وهم – أي الديماغوجيون – يملكون أصوات الشعب الذي يميل بسهولة إلى الاستماع إليهم. وعلاوة على ذلك، فإن من لديه مشكلة ينبغي رفعها أمام القضاء، يقول: «فليكُن الشعبُ هو القاضي»، والشعب يُسارع بفرح إلى قبول هذا الدور؛ وهكذا تُقوّض سلطةُ كل منصب رسمي».[1]

(1) Aristotle, *Aristotle's Politics*, Bemjamin Jowett (trans.) (Oxford: Oxford at the Clarendon Press, 1908), p. 157.

تستحضر هذه الصورة للديماغوجيين ما فعله الرئيس سعيّد عندما تجاوز الدستور ثم أوقف العمل به. وكذلك حينما تجاوز مبدأ فصل السلطات وتدخّل مباشرة في السلطة القضائية، مُدعيًا أن جميع قراراته وأفعاله ما هي إلا تنفيذ أمين لإرادة الشعب الذي منحه الثقة. في مثل هذه الحالة، يصبح استخدام الإرادة الشعبية التي يدعي الشعبوي تمثيلها – وهو ادعاءٌ سليم من منظور انتخابي فحسب – كأداة لتقويض الديمقراطية التي تعني حكم الشعب ضمن قوانين ومؤسسات وأجهزة مراقبة وموازنة تحول دون تركيز السلطة في يد شخص واحد. وبالتالي، فإن «**إرادة الشعب**» **حتى لو كانت حقيقية، فإنها لا تعادل بالضرورة** «**حكم الشعب**» **أو الديمقراطية**، إذ يمكن أن تُستغل الأولى من قِبل زعيم شعبوي (أو ديماغوجي بلغة أرسطو) لتقويض الحكم الديمقراطي.

رأى كاس مودّه وكريستوبل روفيرا كالتواسر (2017) أن للشعبوية آثارًا إيجابية وأخرى سلبية على الديمقراطية. من بين الآثار الإيجابية، يمكن أن تعبّر الشعبوية عن أصوات الجماعات والطبقات التي تشعر بأنها غير ممثّلة في النظام السياسي. ومن خلال تحشيد القطاعات المهمشة في المجتمع، وتحويل غضبها إلى مطالب سياسية، يمكن للشعبويين أن يتبنّوا سياسات تهدف إلى تحسين ظروف هؤلاء المهمّشين والمنسيين [2]. من ناحية أخرى، قد تكون للشعبوية آثار سلبية، مثل استخدام مفهوم حكم الأكثرية بصورة تنتهك حقوق الأقليات أو تقيّدها. كما يمكن للقادة الشعبويين استخدام مفهوم السيادة الشعبية بشكل دوغمائي يقوّض المؤسسات الديمقراطية. وأخيرًا، يمكن للخطابات الشعبوية أن تخلق انقسامات سياسية جديدة، ما يعيق تشكيل التحالفات السياسية.[3]

وفي الحقيقة، يختلف تأثير الشعبوية على الديمقراطية تبعًا لطبيعة النظام الديمقراطي الذي نتحدث عنه ودرجة استقراره. ولقد ناقش مودّه وكالتواسر هذه المسألة بالتفصيل، مستخدمَين مصطلح «التآكل الديمقراطي» (democratic erosion) للإشارة

(2) Cas Mudde & Cristóbal R. Kaltwasser, Populism: *A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2017), p. 83.
(3) Ibid.

إلى «التغيُّرات التدريجية التي تُقوّض استقلالية المؤسسات المتخصصة في حماية الحقوق الأساسية، مثل تقليص استقلال القضاء، والتخلي عن سيادة القانون، وإضعاف حقوق الأقليات. إذ **يميل القادة الشعبويون إلى الدفع باتجاه سلسلة متدرّجة من مراحل تآكل الديمقراطية...**» [4]. ومن الواضح أن مصطلح التآكل الديمقراطي عندهما قريب جدًا من مصطلح الردة الديمقراطية المستخدم في البحث، لكن لم يكن المصطلح الأخير معروفًا عندما ألّفا كتابهما الصادر عام 2017.

وبالعودة إلى النظام السياسي التونسي، فقد ساهم النظام المختلط (برلماني رئاسي) في صعود شعبوي غريب عن الطبقة السياسية إلى رأس هرم الدولة. فوق ذلك، كانت الديمقراطية التونسية في حالة شلل بسبب التشظي والاستقطاب في البرلمان، وفقدان الثقة الواسع في الأحزاب السياسية، وفوق ذلك العجز عن تشكيل المحكمة الدستورية. **جعلت هذه العوامل مجتمعةً من الشعبوية تهديدًا حقيقيًا للديمقراطية**، إذ استغل الخطاب الشعبوي للرئيس سعيّد المزاج العام المستاء، لتحدي النظام السياسي وتجميد السلطة التشريعية وإضعاف السلطة القضائية، مبررًا هذه الأفعال بادّعاء تمثيل الإرادة الشعبية الحقة. وبكلام آخر، **لا تشكل الشعبوية في حدّ ذاتها تهديدًا للديمقراطية ما لم تقترن بعوامل أخرى.**

وقد حدد الرئيس التونسي الأسبق، **المنصف المرزوقي**، في مقال له منشور عام 2022، ثلاثة عوامل وراء ما أسماه «عودة الديكتاتورية» في تونس، وهي: 1) عجز النظام السياسي الذي تأسس في عام 2011 عن الجمع ما بين الحقوق السياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ 2) استغلال الخوف من الإسلام السياسي؛ و 3) صعود الشعبوية [5]. ورأى المرزوقي أنّ فوز سعيّد في انتخابات عام 2019 كان مماثلًا لفوز قادة شعبويين آخرين في مناطق مختلفة من العالم، فهو يشبه فوز فوجيموري في البيرو عام 1990، ودوتيرتي في الفليبين عام 2016، وبولسونارو في البرازيل عام 2018، وزيلنسكي في أوكرانيا عام

(4) Ibid., p. 91.
(5) Moncef Marzouki, "Is Democracy Lost?", *Journal of Democracy*, vol 33, no. 1 (2022), p. 6.

.2019

وذهب المرزوقي إلى أن الناخبين التونسيين اختاروا سعيّد لثلاث صفات وهمية: أولًا لأنه «جديد»، إذ رأى الناخبون فيه شخصية جديدة لأنه لم يكن منتميًا إلى الطبقة السياسية التقليدية، تلك الطبقة التي فقدت مصداقيتها بسبب إخفاقاتها وأصبحت موضع ازدراء لما يُنسب إليها من فساد وتقصير. وثانيًا لأنه «نظيف"، اعتبره الناخبون نظيفًا بسبب افتقاره إلى الخبرة السياسية، إذ فُسّر ذلك على أنه دليل على الطهارة والنقاء من الفساد السياسي المستشري. وثالثًا لأنه «صريح»، رأوه صريحًا لأنه قال لهم ما أرادوا سماعه: «أنتم ضحايا لحفنة من السياسيين الفاسدين والعاجزين». وقد وعدهم بأنه سوف يقضي على الفاسدين، ما يؤدي لعودة الفضيلة والازدهار والأمن بسرعة.(6)

وعلى كل حال، ثمة دول عدة قادها زعماء شعبويون لكنها لم تدخل في مسار الردة الديمقراطية، مثل البرازيل تحت حكم بولسونارو. وفي المقابل، من الممكن أن تحدث الردة الديمقراطية حتى في غياب رئيس شعبوي أو حزب حاكم شعبوي. رغم ذلك فإن خطر الشعبوية يظهر عندما يكون القائد الشعبوي حاملًا لأجندة معادية للديمقراطية، وينجح في تحشيد الجمهور وكسب ثقتهم بخطابه الشعبوي، فإنه يصبح في هذه الحال قادرًا على إقناعهم بدعم قرارات وسياسات تضرّ بالمؤسسات الديمقراطية، وبهذا الشكل تتعطّل الديمقراطية بدعم شعبي.

وفي كل الأحوال، إن ما يجعل سؤال «هل الشعبوية معادية للديمقراطية؟» صعب الإجابة، هو أنه لا يمكننا التنبؤ بأفعال القادة الشعبويين قبل وصولهم إلى السلطة. هنالك من يرى أن الشعبوية بطبيعتها معادية للديمقراطية، منهم يان فرنر مولر (2017) الذي يحاجج بأن الشعبويين ليسوا معادين للنخب فحسب، بل معادون للتعددية (plurality) أيضًا، مدّعين لأنفسهم حقّ التمثيل الأخلاقي الحصري لـ «الشعب الحقيقي». وعندما يصل الشعبويون إلى السلطة، فإنهم يحكمون وفقًا لهذا المنطق الشعبوي المعادي للنخب

(6) Ibid., p. 7-8.

وللتعددية، والذي يمكن أن يتجلّى في ثلاث طرق مختلفة: 1) يميل الشعبويون إلى استعمار الدولة من أجل إدامة مكوثهم في السلطة؛ 2) يميل الشعبويون إلى الانخراط في ما يسمى «الزبائنية واسعة النطاق» (mass clientelism)، أي تقديم الخدمات والمنافع المادية مقابل الولاء السياسي أو الدعم الانتخابي؛ 3) يميل الشعبويون وهم في السلطة إلى قمع المجتمع المدني ومحاربة المنظمات غير الحكومية [7]. بالنسبة إلى مولر فإن للشعبوية نتائج سلبية على الديمقراطية فحسب، ورغم رجاحة هذا الرأي وإحكام صياغته، إلا أن لكل حالة ظروفها وخصوصيّتها.

وفي الختام، يمكن للشعبوية أن تشكل تهديدًا للديمقراطيات الهشّة وغير الراسخة، خاصة عند اقترانها بعوامل بنيوية ومؤسسيّة أخرى، وبالأخصّ إذا ما كان الزعيم الشعبوي يحمل مشروعًا معاديًا للديمقراطية ويعتزم تنفيذه عند وصوله إلى السلطة. وهذا ما تتناوله في المبحث التالي.

(7) Cristóbal R. Kaltwasser & others, *The Oxford Handbook of Populism* (Oxford: Oxford University Press, 2017), pp. 596-597.

ثانيًا: شعبوية دستورية أم مناهضة للدستورية؟

لكل زعيم شعبوي خلفية أيديولوجيّة معينة، سواءً كانت أيديولوجيا من النمط المعروف والمحدّد كالاشتراكية أو اليمينية المحافظة أو المتطرفة، أو أيديولوجيا بمعنى مجموعة من الأفكار والرؤى التي تتبدى من خلال آرائه ومواقفه وسياساته. لكننا، وبسبب عمومية الشعارات الشعبوية، وتبسيطها الخطاب السياسي إلى درجة كبيرة، وإلى حدود «نحن» ضد «هم»، فإننا لا نعرف على وجه الدقة ما هي السياسات التي سوف ينفذها الزعيم الشعبوي في حال وصوله إلى السلطة. المثال الراهن هو دونالد ترامب الذي أطلق حربًا تجارية عالمية أسلحتها الرسوم والتعاريف الجمركية، كما هدّد بضم دول جارة وصديقة إلى الولايات المتحدة. وهنالك نوع آخر من القادة الشعبويين، يهتمون بالدستور وتغييره حسب وجه نظرهم، وهذا ما جذب الانتباه إلى دراسة العلاقة بين الشعبوية والدستورية.

تميّز الأدبيات السياسية الراهنة ما بين **شعبوية دستورية** (Constitutional Populism) و**شعبوية مناهضة للدستورية** (Anti-constitutional Populism). إذ لاحظ مارتن كريغيير (2022) أن التيارات الشعبوية الجديدة، صارت تُظهِر عند وصولها إلى السلطة انخراطًا وثيقًا ومتعمّدًا في القانون ومبادئ سيادة القانون والدستورية. وعندما تهتمُّ الحركاتُ الشعبوية بالدساتير بهذه الطريقة يمكننا أن نسمّيها **شعبوية دستورية**، ويتجلى ذلك في العناصر الأيديولوجية والخطابية التي تؤثر – بشكل مباشر أو غير مباشر – على الترتيبات الدستورية للدولة. ومع ذلك، فإن تركيز الباحثين الأكبر ينصبُّ على **الشعبوية المناهِضة للدستورية**. وهي أيضًا شعبوية تتفاعل مع الترتيبات الدستورية للدولة وتؤثر فيها، لكن بطريقة مناهِضة للدستورية، وذلك لأنها تعادي القيم

والمبادئ الأساسية للدستور، وتعطّل المؤسسات المنوط بها حماية القيم والمبادئ الدستورية.[8]

إذن، يكمن الفارق الرئيسي بينهما في الغاية والهدف. فقد يُبدي الشعبويون اهتمامًا بالدستور بوصفهم شعبويين دستوريين، أي يُولون اهتمامًا وثيقًا بالنصوص والمؤسسات الدستورية. ومع ذلك، فإن انخراطهم غالبًا ما يكون تخريبيًا، إذ يأخذ أشكالًا وينتج آثارًا تناهض القيم والمبادئ التي وُضعَ الدستورُ من أجلها، ويقوّض المؤسسات التي أنشأتْ من أجل حماية الدستور وقيمه وغاياته ومراميه. هذه الطموحات التي تظهر بأنها دستورية ولكنها مناهِضة للدستورية، لا تقوم بإلغاء المؤسسات بشكل كامل بل بتحويل وظائفها، ولا يحتاج هذا التحويل الجذري إلى تردُّد أو اعتذار؛ ففي النهاية مَن هم واضِعو الدساتير والقوانين؟ إنهم نخبة من «الطبقة السياسية الفاسدة»، وبالتالي فلا قيمة لهم أمام تطبيق «الإرادة الشعبية» الحقيقة «للشعب الأصيل».[9]

هذا التمييز بين شعبوية دستورية وشعبوية مناهِضة للدستورية ينطبق بشكل كبير على ما حدث في تونس خلال مرحلة الردة الديمقراطية. إذ مثّلَ سعيّد في بادئ الأمر صورة القائد الشعبويّ الدستوريّ، وبوصفه أستاذًا سابقًا للقانون يظهر احترامًا للدستور ولمبدأ سيادة القانون. ومع ذلك، بعد عام ونصف من رئاسته، استخدم الفصل 80 من الدستور من أجل تركيز أكبر قدر من السلطات في يديه، وإطلاق مشروعه السياسي الخاصّ والمتضمن رؤيته الخاصة أيضًا للدستور الأفضل. وقد كانت مجمل تلك القرارات والممارسات مناهِضة للدستورية (anti-constitutional)، إذ هي أضعفت القيم وزعزعت المبادئ الأساسية لدستور عام 2014 الذي صيغ من قِبل المجلس التأسيسي المنتخب ديمقراطيًا. ثم في عام 2022، قدّم سعيّد دستورًا جديدًا، مُدعيًا أنه يجسّد الإرادة الأصيلة والحقيقية للشعب، ويجب على الجميع احترامه والخضوع له. وبعدما صار الدستور الذي يريده — أو

(8) Martin Krygier, Alexander Czarnota and Wojciech Sadurski (eds.), *Anti-Constitutional Populism* (Cambridge: Cambridge University Press, 2022), p. 4.

(9) Ibid., p. 6.

دستورُهُ – نافذًا، عاد شعبويًا دستوريًا مرة أخرى، أي لم يعد يريد تحدّي الدستور أو تغييره بعد ما صار الدستور المعتمَد على قياسه ومزاجه.

وترى لوتشيا كورسو (2022) أن مواقف الشعبويين المناهِضة للدستورية تعود في الأساس إلى عدائهم لمن يسمّونهم «النخب»، وغالبًا ما يزعم القائد الشعبوي أن «الإصلاحات الدستورية» التي ينوي القيام بها هي ضرورة ملحّة من أجل معالجة الخلل الناجم عن سوء تصرف «النخب» السابقة. وهنالك مجادلتان متكررتان تظهران في أغلب الخطابات الشعبوية المناهِضة للدستورية: الأولى هي الادعاء بأن من يضع الدساتير ويصوغ نصوصها ويفسّرها ويطبّقها... هم إما سياسيّون أو قضاة أو محامون، أي من «النخب الفاسدة». وحتى لو كان الدستور متفقًا عليه ولا نقاش حوله، فإن هذه «النخب» تفسّر الدستور بالطرق التي تخدم مصالحها على حساب «الناس العاديين» [10]. المجادلة الثانية هي الادعاء بأن آليات المراقبة والموازنة (checks & balances) تتحكم فيها نخب سياسية، بعضها منتخب والآخر غير منتخب، وهي تتواطأ فيما بينها على حساب «الناس العاديين». ولذلك فلا بدّ من إصلاح دستوري يعالج هذا النظام المختل.[11]

وفي الحقيقة، فقد استُخدمتْ كلتا المجادلتين في خطاب سعيّد الذي عمل على تبرير ثم شرعنة التغييرات الدستورية (المناهِضة للدستورية) التي قام بها. فقد زعم سعيّد أن النصوص قد تكون قانونية لكنها غير شرعية، وذلك لأنها وُضعت وصُممت للتلاعب بإرادة الشعب. كما قال إن القانون قد يتحول إلى أداة لتمكين اللصوص الذين نهبوا أموال الدولة وأموال الشعب (الاقتباسان 62 و 63 في ملحق الاقتباسات). توضح هذه النقطة كيف يمكن لمعاداة النخب أن تبرر مناهَضَة الدستورية، وأن تقوّض مصداقية النصوص التشريعية والثقة في مشّرعي القوانين ومنفّذيها.

على كل حال، يبرز في هذا السياق سؤال صعب: **هل يقوم الشعبويون المناهضون**

(10) Ibid., p. 70.
(11) Ibid., p. 80.

للدستورية بإجراء هذه التغييرات بناءً على أجندة مُسبقة يجلبونها معهم إلى السلطة؟ أم أن ذلك يحدث استجابةً للتحديات والصعوبات التي يواجهونها أثناء وجودهم في المنصب؟!

يختلف الأمر من حالة إلى أخرى ومن قائد شعبوي إلى آخر. وللإجابة على هذا السؤال، ينبغي دراسة تصريحاتهم وبياناتهم وبرامجهم قبل وصولهم إلى السلطة، ومقارنتها مع أفعالهم وقراراتهم بعد تولّيهم للمنصب. في حالة تونس، سبق لسعيّد أن أعربَ عن رؤيته الكاملة لتغيير الدستور والنظام السياسي ككل. ومع ذلك، لم تؤخذ تصريحاته على محمل الجد من قبل القوى السياسية المختلفة، ربما لأنه غريب (outsider) عن الطبقة السياسية ولا ينتمي إلى حزب سياسي، وبالتالي فهو يفتقر إلى الدعم المطلوب من مجلس النواب لإجراء تغييرات جذرية كهذه.

وفي حوار له مع قناة فرانس 24 الناطقة بالعربية، في مساء 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أعربَ سعيّد عن رغبته في تحويل النظام السياسي إلى نظام رئاسي تتركّز فيه السلطة في مكان واحد. إذ جادل بأن النظام المختلط المعمول به يؤدي إلى وجود أكثر من ربّان على متن السفينة الواحدة، مشيرًا بوضوح إلى الحاجة إلى تغيير دستوري. كما أعرب سعيّد عن استيائه من قانون الانتخابات الذي يعتمد على نظام التمثيل النسبي بعد الاقتراع على القوائم الحزبية. علاوة على ذلك، أبدى سعيّد نفورًا واضحًا من الأحزاب السياسية، مشيرًا إلى أنها سوف تختفي من العالم، إذ بدأ الناس يبتعدون عن الأطر التقليدية ويبحثون عن طرق جديدة للمشاركة السياسية خارج الهياكل الحزبية.[12]

يصف المهدي عزوز (2021) المشروع السياسي للرئيس سعيّد بأنه ضربٌ من العدمية السياسية، إذ جاءت منطلقاته في صورة «**موت ثلاثي الأبعاد**»: موت الأيديولوجيا، وموت الأحزاب، ثم موت الديمقراطية التمثيلية. إذ صرّح سعيّد مرارًا بأن الأطر الفكرية

(12) «حوار رئيس الجمهورية قيس سعيد على قناة فرانس 24 بالعربية»، رئاسة الجمهورية التونسية، 2020/6/25، شوهد يوم 2025/6/30 في: https://sl1nk.com/orzu6kc

القديمة قد عفا عليها الزمن، ليعلن بعد ذلك أن همّه الوحيد هو طرح «آليات قانونية» من شأنها أن تمكن التونسيين من التعبير عن إرادتهم [13]. حسب رؤيته، فإن الآليات القانونية تنوب عن الأيديولوجيا وعن البرامج السياسية وعن الأحزاب أيضًا. إذ يتبنى سعيّد فكرة نهاية الأحزاب والنقابات، مؤكدًا أنها «مرحلة انتهت في التاريخ». فالحزبية – حسب سعيّد – قد فشلت عالميًا، وسوف تكون المشاركة السياسية في المستقبل خارج الهياكل الحزبية. وهذا ما ينتج عنه الاعتقاد بأن الديمقراطية التمثيلية قد فشلت عالميًا أيضًا، وذلك لأنها لا تقدّم تمثيلًا حقيقيًا على المستوى الشعبي.[14]

أما المشروع السياسي البديل الذي طرحه سعيّد ومستشاره غير الرسمي وصديقه القديم، **رضا شهاب المكّي** المعروف في تونس بلقبه «**رضا لينين**»، فهو «الديمقراطية التصعيدية» بديلًا عن الديمقراطية التمثيلية. ويتلخص هذا البديل في عمليات تصعيد من المجالس المحلية إلى المجالس الجهوية ثم الى المجلس الوطني. وقد أكّد سعيّد في بيانه الانتخابي أن «التأسيس الجديد المجسِّد لشعار «الشعب يريد» يقتضي أن يكون البناء قاعديًّا وذلك بإنشاء مجالس محلية في كل معتمدية من معتمديات الجمهورية... تتركب من نائب عن كل عمادة يتم اختياره بطريقة الاقتراع على الأفراد، بعد أن يكون قد قدم ترشحه مصحوبًا بعدد من التزكيات».[15]

ومن أجل تنفيذ هذا المشروع، لا بدّ من إجراء تعديل دستوري. ولذلك تبنى الدستور التونسي لعام 2022 نظام المجلسين (bicameral system)، فبالإضافة إلى مجلس نواب الشعب ثمة المجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم. ثم أُتبع الدستور الجديد بقانون انتخابي جديد ألغى الاقتراع على القوائم الحزبية. وفي الحقيقة، تتناغم هذه الصيغة المفترضة من «الديمقراطية المباشرة» المعادية للأحزاب وللديمقراطية التمثيلية؛ مع أفكار وطروحات

(13) المهدي عزوز، «ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد»، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2021/11/27، ص 2.
(14) المصدر نفسه، ص 3.
(15) المصدر نفسه.

المستشار غير الرسمي لسعيّد، رضا شهاب المكّي (لينين). وقد وصفَ بعضُ المتابعين أفكاره وطروحاته بأنها تجمع ما بين الأفكار الأناركية لميخائيل باكونين وأفكار معمّر القذافي حول الجماهيرية.

يُوصَف المكّي بأنه «العقل المدبر» لمشروع سعيّد القاعدي، ولطالما أثار سردية «الثورة المسروقة»، ورفض مسار الانتقال الديمقراطي في تونس برمّته. وكان مدير الحملة الانتخابية لصديقه سعيّد في عام 2019، ثم صار يتردد كثيرًا على قصر قرطاج بعد وصول سعيّد إليه، ويكثر أيضًا من ظهوره الإعلامي للتحدث عن مشروع الحكم الجديد وعن نشاطات الرئيس [16]. ولطالما احتار المراقبون في أمر هذه الصداقة القديمة التي تعود إلى مقاعد الجامعة، فالرئيس سعيّد ليس يساريًا ولا مؤدلجًا، على عكس صديقه المعروف بلقب «لينين»، والذي يقال إنه العقل المدبّر وراء الانقلاب الدستوري الذي قام به سعيّد في يوم 25 تموز/يوليو 2021. وهما يشتركان معًا في معاداة الحزبية ومعاداة الديمقراطية التمثيلية. [17]

ونظرًا لأن **رضا المكّي (لينين)** لا يحمل أي منصب رسمي في الدولة التونسية، فمن الصعب تحديد مدى تأثيره على صنع القرار فيها. ومع ذلك، فقد لوحظَ أن معظم ما يقوله على التلفاز يتطابق مع ما يقوله الرئيس، ويصبّ في دعم القرارات والإجراءات التي يتخذها. وفي دراسة لـ العربي صدّيقي (2021)، أجرى فيها تحليلًا لآراء ومواقف كل من سعيّد والمكّي حول سبعة مواضيع هي: الشعب، الديمقراطية، النخب السياسية القائمة، النظام السياسي، البرلمان، والأحزاب السياسية. وقد كشف هذا التحليل عن تطابق متكرر في الأفكار والقناعات يسهم في توضيح اتجاه السياسة التونسية بعد 25 تموز/يوليو. فمن حيث الموقف من الديمقراطية، يدعو سعيّد إلى الاقتراع على الأفراد والحكم

(16) «رضا لينين.. ذراع سعيد اليمنى ومرجعيته للحكم»، **نون بوست**، 2022/11/23. شوهد يوم 2025/6/30 في: https://www.noonpost.com/45865/

(17) Nadia Marzouki, "Tunisia: When Obsolete Anti-imperialism Kills Democracy", *The Idea Letter*, 3/10/2024. https://www.theideasletter.org/essay/tunisia/

المحلي، ويدعو المكّي إلى الاستفتاءات الشعبية والديمقراطية القاعدية، أي يتفقان معًا في تفضيل «الديمقراطية المباشرة». ومن حيث الموقف من النخب السياسية، يشير كلٌّ من سعيّد والمكّي إلى النخب بوصفهم طبقة فاسدة اختطفت الثورة وخانت إرادة الشعب. من حيث الموقف من البرلمان، اعتبره سعيّد خطرًا داهمًا على الدولة والمجتمع، بينما رأى المكّي أن البرلمانات انتهت صلاحيتها، والبديل الأفضل هو أن تنبع السلطة من المستوى المحلي، وبالتالي يشكل البرلمان عقبة يجب التخلُّص منها.[18]

في الختام، من الواضح أن سعيّد كانت لديه خطط لتغيير النظام السياسي منذ البداية، ما يضعه ضمن فئة الشعبويين الدستوريين. ومع ذلك، عندما بدأ بتنفيذ مشروعه وراح يحكم البلاد منفردًا من خلال المراسيم، فإنه قد قوّض القيم والمبادئ الأساسية لدستور عام 2014، ما جعل منه شعبويًا مناهِضًا للدستورية. في نهاية الأمر، لقد أسهمت هذه الشعبوية المناهِضة للدستورية في تغيير النظام السياسي من ديمقراطي إلى استبدادي، ولا يبدو أن المشروع البديل الذي يطرحه سعيّد والمكّي، أي مشروع الديمقراطية القاعدية، سوف يعيد إلى التونسيين الديمقراطية التي جرى تقويضها.

(18) Larbi Sadiki, "Rida "Lenin" Cheheb Mekki: The ideologue of Tunisia's July 25 power grab?", *Middle East Institute*, 13/9/2021.
www.mei.edu/publications/rida-lenin-cheheb-mekki-ideologue-tunisias-july-25-power-grab

ثالثًا: الاستقطاب والردة الديمقراطية

في الدراسات التي كُتبت تونس خلال السنوات الخمس الماضية، تمحورت معظم الأبحاث حول مفاهيم ثلاثة هي الشعبوية والاستقطاب والردة الديمقراطية. ولكن الباحثين اختلفوا في تحديد أي من هذه الظواهر تأتي أولًا، وبالتالي ما هي العلاقات السببية المفترضة بينها.

أسفرت الانتخابات التشريعية التونسية لعام 2014 عن فوز حزبين كبيرين، حيث حصلت **حركة النهضة** على 31.1 في المئة من مقاعد المجلس النيابي، بينما حصل حزب **نداء تونس** على 37.5 في المئة من المجلس [19]. وبعد ذلك جرى الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية من أربعة أحزاب، ومن المفروض أن ساهمت هذه الحكومة في تخفيف حدة الاستقطاب سواء في البرلمان أو في وسائل الإعلام أو في المجتمع بالعموم. وبعد الانتخابات التشريعية عام 2019، ظهرَ حزبان جديدان على طرفي محور الانقسام الإسلاموي–العلمانوي؛ هما **ائتلاف الكرامة** (إسلاموي) الذي حصل على 9.6 في المئة من المجلس، و**الحزب الدستوري الحر** (علمانوي/بورقيبي) الذي حصل على 7.8 في المئة من المجلس [20]. وقد زاد الخطاب الشعبوي الذي استخدمه كلا الحزبين من حدة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، ما جعل البرلمان التونسي يذكرنا مرةً أخرى ببرلمان جمهورية فايمر، وذلك الاستقطاب الحادّ بين النازيين والشيوعيين.

أشارت معظم الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط متبادلة (correlation) بين الشعبوية والاستقطاب في الحالة التونسية. يشير الاستقطاب إلى اتساع الفجوة الأيديولوجية بين الأحزاب السياسية، ويظهر عندما تصبح النخب السياسية منقسمة بشكل متزايد حول

(19) عزمي بشارة، في **الإجابة عن سؤال: ما هي الشعبوية؟** (الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 137.

(20) المصدر نفسه، ص 138.

السياسات العامة [21]. وحسب ريتشل بيتي ريدل (2023) فإن الاستقطاب السياسي – وهو «انقسام الساحة السياسية إلى معسكرين متعارِضين ومتعاديين» – يؤدي إلى نزع الشرعية عن المعارضة السياسية، ويمنح القادة المعادين للديمقراطية سلطةً أكبر لتنفيذ سياسات إقصائية، كما يمنحهم الدافع لتعديل قواعد اللعبة الديمقراطية بما يكرّس سلطة أحد المعسكرين ويُقصي المعسكر الآخر. وغالبًا ما يرتبط الاستقطاب السياسي بصعود قادة شعبويين يستغلون مشاعر السخط في المجتمع لحشد جماهير واسعة ضد النخب الحاكمة.[22]

لكن **من يأتي أولًا: الشعبوية أم الاستقطاب؟**

في دراسة هوبر وبيشوتّا (2022)، يفترض الباحثان سلسلة علاقات سببية على الشكل التالي: **الشعبوية تأتي أولًا، فتؤدي إلى الاستقطاب ثانيًا، ومن ثم تحصل الردة الديمقراطية.** وقد طبّقا هذا النموذج التحليلي على حالتي تونس والمجر. فالشعبوية تحول السياسة إلى صراع ثنائي يضع «الشعب النقي» في مواجهة «النخب الفاسدة»؛ وتصوَّر «الشعب» ككيان موحّد ينتمي في الغالب إلى أمة أو ديانة أو إثنية واحدة؛ وتدّعي تمثيل الأكثرية. ثم يأتي دور الاستقطاب في تقسيم المجتمع على أساس هوياتي، وتحويل الخصم السياسي إلى عدو، لتصبح المنافسة السياسية مواجهة ما بين «نحن» و«هم». بعد ذلك تبدأ سيرورة الردة الديمقراطية بإضعاف الثقة في المؤسسات السياسية، والتلاعب بتركيبة السلطة القضائية أو تقليص صلاحياتها، وتقييد حرية الإعلام والفضاء المدني. بعد ذلك يجري العبث بالعملية الانتخابية من خلال التزوير أو ترهيب المعارضة، ثم تقويض سلطة البرلمان، لتنتهي بتركيز معظم الصلاحيات في يد رئيس السلطة التنفيذية.[23]

(21) Daniel Huber & Brian Pisciotta, "From Democracy to Hybrid Regime: Democratic Backsliding and Populism in Hungary and Tunisia", *Contemporary Politics*, vol 29, no. 3 (2023), p. 361.
(22) Riedl & others, "Democratic Backsliding, Resilience, and Resistance", *World Politics*, vol 77, no. 1 (2025), p. 17.
(23)Huber & Pisciotta, p. 363.

وعلى الرغم من أن الحالة التونسية تجتمع فيها الشعبوية والاستقطاب والردة الديمقراطية، فإن افتراض وجود روابط سببية كما اقترح هوبر وبيشوتّا، حيث تؤدي الشعبوية إلى الاستقطاب الذي يؤدي بدوره إلى الردة الديمقراطية؛ هو افتراض يتبنى منظورًا سببيًا صارمًا. وقد يكون التفسير الأكثر حذرًا هو القول بوجود علاقة ارتباط إيجابي (positive correlation) بين الشعبوية والاستقطاب، أي أنّ كلًا منهما يؤثر في الآخر وبنفس الاتجاه، كما ظهر في حالة البرلمان التونسي بعد انتخابات 2019. وهكذا يصبح لدينا تركيب اسمه **الشعبوية المستقطَبَة** (polarized populism) ذات الآثار السلبية في معظم الأحيان، لكنها لا تفضي بالضرورة إلى الردة الديمقراطية. **فالردة الديمقراطية ليست نتيجة حتمية لتفاعل مجموعة من العوامل، بل هي نتيجة قرارات وخيارات واعية يأخذها الممسكون بالسلطة**. وبالتأكيد فإن العوامل البنيوية والمؤسسّيّة الداخلية والخارجية قد تساهم في تسهيل الانتقال من الديمقراطية نحو الاستبداد، وقد تقاومه في حالات أخرى.

ولكي تؤدي الشعبوية المستقطَبَة إلى الردة الديمقراطية تحتاج إلى اقتران وتفاعل مع عوامل أخرى. وقد أشارت ريدل وزملاؤها (2023) إلى العوامل التي غالبًا ما تؤدي في حال اجتماعها إلى الردة الديمقراطية، وهي: 1) تصاعد الاستقطاب السياسي الحاد بين النخب؛ 2) صعود الشعبوية ولا سيما شعبوية اليمين المتطرف؛ 3) وصول أحزاب وقادة غير ليبراليين إلى سدة الحكم؛ 4) عوامل بنيوية مثل ضعف المؤسسات والأنظمة الحزبية؛ 5) تراجع قدرة المواطنين على إنقاذ الديمقراطية، نتيجة للأزمات الاقتصادية وما يصاحبها من قلقٍ وحركة ارتداد ثقافية (cultural backlash) [24]. وفي الحقيقة، لقد اجتمعت في الحالة التونسية معظم هذه العوامل.

وفي الختام، ثمة علاقة ارتباط متبادلة بين الشعبوية والاستقطاب كما في تونس وفي حالات أخرى، من بينها الانتخابات الرئاسية الأمريكية لأعوام 2016 و 2020 و 2024 حيث ساهمت شعبوية ترامب في زيادة الاستقطاب بين الجمهوريين والديمقراطيين، وفي

(24) Riedl & others, p. 15.

تعميق الانقسام المجتمعي. ومع ذلك، فإن اجتماع الشعبوية مع الاستقطاب لا يقود نحو الردة الديمقراطية بشكل حتمي أو ميكانيكي، ولو أن الحالتين النموذجيتين اليوم، تونس والمجر، تُغريان باقتراح علاقة سببية مباشرة بين الشعبوية المستقطَبَة والردة الديمقراطية. بناءً على ذلك، فإننا نقترح أن مجموعة من العوامل البنيوية والمؤسسية الداخلية والخارجية، مع خيارات النخب السياسية، قد أسهمت مجتمعةً في تدهور الديمقراطية التونسية. وهذا هو موضوع المبحث القادم.

رابعًا: تحليل البنية والفاعلية

تمحورت إشكالية هذا البحث حول تحليل العناصر الشعبوية في خطاب الرئيس سعيّد، وكيف لعب هذا الخطاب الشعبوي دورًا في تبرير القرارات والتدابير التي اتخذها الرئيس طوال فترة الردة الديمقراطية. ومع ذلك، نقدم في نهاية البحث تحليلًا وجيزًا للعوامل البنيوية والخيارات الفردية التي شكلت التاريخ التونسي ما بين عامي 2019 و 2024، لعل ذلك يساعد في الإجابة عن بعض الأسئلة التي ظلت معلّقة.

يستخدم تحليل البنية والفاعلية (structure-agency analysis) في العلوم الاجتماعية لتحديد دور وتأثير كل من البنى والخيارات الفردية في صناعة الأحداث التاريخية. يدرس تحليل البنية-الفاعلية كيف تؤثر البنى الاجتماعية على أفعال وخيارات الفاعلين الأفراد، مع إدراك أنه يمكن للفاعلين بدورهم أن يشكّلوا ويُعيدوا إنتاج هذه البنى نفسها. وبينما يركّز بعض الباحثين على أهمية البنى، ينصبُّ اهتمام الآخرين على دور الفاعلين الفرديين، وفي الغالب لا يمكن فصل البنى الاجتماعية عن الأفراد الفاعلين فيها.

تنطلق فكرة الفاعلية الفردية (individual agency) من أن الفاعلين الوحيدين هم البشر. وحتى عند دراسة خيارات المؤسسات أو الأحزاب السياسية، فإنها ترجع في الأساس إلى قرارات فاعلين بشريين فرديين، وبالتالي فإن قوة المؤسسات (البنى) ونجاحها أو فشلها يعود إلى هؤلاء الأفراد أنفسهم. وعلى الجانب المقابل، تُعرّف البنية (structure) بأنها علاقة بين متغيرات، وهذه العلاقة قد تتشكل في صور مختلفة؛ أفقية أو عمودية أو هرمية. هذه العلاقة بين المتغيرات أو بين الأفراد في السياق الاجتماعي، وفقًا لشكلها ومدى قوتها، تحدّد المجال الذي يستطيع الأفراد التحرك فيه، وبالتالي تحدد خياراتهم وقراراتهم [25].

(25) Keith Dowding, "Agency and Structure: Interpreting Power Relationships", *Journal of Power*, vol 1, no. 1 (2008), p. 21-24.

والمسألة في النهاية تعود إلى الباحث والجانب الذي يركز عليه، فالبعض يُبرز دورَ البنى بينما يفضل آخرون إبرازَ دور الفاعلية الفردية، ومع ذلك فإن التشابك كبير بين البنية والفاعلية، وكذلك التأثير المتبادل بينهما.

نستعرض بإيجاز مواقف مجموعة من الفاعلين الدوليين والمحليين خلال مرحلة الردة الديمقراطية في تونس من منظور تحليل البنية والفاعلية.

1. الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

بالنسبة إلى استجابة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للردة الديمقراطية في تونس، فقد ذهب عددٌ من الباحثين إلى أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم يستجيبا بالسرعة الكافية للتغيرات التي حدثت في تونس. وترى مريانا بينتو أرينا (2024) أن دعم الديمقراطية وتعزيز الحكم الرشيد لما يعودا من ضمن أولويات السياسة الخارجية لهذه الدول. بينما تقف المسائل الأمنية على قمة هرم أولويات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتحديدًا مسألتي الإرهاب والهجرة، والمخاوف الكبرى من تدفق اللاجئين إلى أوروبا. ما يعني في المحصلة غضّ النظر عن قيم حقوق الإنسان، وتجاهل مبادئ الديمقراطية، لصالح قضايا الأمن القومي.[26]

يمكن النظر إلى كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بوصفهما بنيتين هائلتين، وكل منهما تتكون من عددٍ غير محدود من البنى الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. وفي علاقتهما التاريخية مع تونس، كان بإمكان هذه البنى الخارجية أن تؤثر في خيارات من يحكمون تونس (أي الفاعلية الفردية) من خلال آليات وأدوات عديدة من بينها وضع شروط على المساعدات، الضغط الدبلوماسي والسياسي، عقد صفقات تجارية، وعقد اتفاقيات مشروطة

(26) Mariana do Céu Pinto Arena, "The US and EU Response to Tunisia's Democratic Backsliding: Promoting Democracy or Protecting Interests?", *The International Spectator*, vol 59, no. 3 (2024), p. 158.

حول مسألة الهجرة. ومع ذلك، فقد لوحظ العكس؛ حيث أن الفاعلين الرئيسين في الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسهم **أورسولا فون دير لاين وجورجيا ميلوني، قد زارتا تونس أكثر من مرة خلال مرحلة الردة الديمقراطية، وقدّمتا دعمًا واضحًا للرئيس سعيّد**. وقد شمل هذا الدعم توقيع اتفاقيات للسيطرة على الهجرة غير الشرعية عبر المتوسط، وإنشاء مراكز للاجئين في مناطق خارج أوروبا [27]. وقد أُعلنت هذه الاتفاقيات في مؤتمرات صحفية مشتركة، من دون التطرق إلى التغييرات الكبرى التي يجريها سعيّد في النظام السياسي التونسي، أو إلى تدهور حالة حقوق الإنسان واعتقال المعارضين السياسيين.[28]

ولربما خشي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من خسارة دولة حليفة تاريخية لهما، في حال لم يقدّما لها الدعم المطلوب مع غضّ النظر عن تدهور الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها. فقد تستغلُّ دول مثل الصين أو روسيا الأزمة السياسية والاقتصادية في تونس، فتتقدم الصين بدعم مالي أو روسيا بدعم عسكري، وهذا ما لا لن يقبل به الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

2.دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عند النظر إلى الدول الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نلاحظ وجود مواقف متباينة تجاه ثورات الربيع العربي أولًا، ومن ثمّ تجاه القرارات التي اتخذها سعيّد منذ منتصف العام 2021 فصاعدًا. فمن ناحية، نجد أن الجزائر ومصر والسعودية والإمارات العربية المتحدة قد دعمت هذه القرارات الانقلابية منذ يومها الأول، وأعلنت الرئاسة المصرية أن قرارات سعيّد هي «بمنزلة إعلاء لقيم الديمقراطية والدستور

(27) Betty Rouland, Veit Bachmann & Kmar Bendana, "The Ignorance of Dignity: The Contagion of Populism in Tunisian-European Relations, *Political Geography*, vol. 106 (2023), p. 1-2.

(28) تذكّر هذه الصداقة الحميمة بين ميلوني وسعيّد، بتلك الصداقة الغابرة بين برلسكوني والقذافي، حينما كان القذافي يوصف بأنه «حارس البوابة الجنوبية لأوروبا» من المهاجرين غير الشرعيين.

والمؤسسات» [29]. وتجتمع هذه الدول خلف مبدأ «دعم الاستقرار» الذي يعني في السياق العربي «دعم الديكتاتوريات». بالإضافة إلى مناهَضة الحركات الإسلامية واعتبارها الخطر الأكبر على المنطقة. وعلى الجانب الآخر، فقد عارضت كلٌّ من قطر وتركيا قرارات سعيّد، ووصف حزب العدالة والتنمية إجراءات سعيّد بـ «الانقلاب».[30]

يمكن فهم هذا التباين في المواقف من خلال صراع المحاور الذي شهدته المنطقة خلال العقد الأخير، والدعم الذي قدّمه كلا المحورين المذكورين سواءً إلى أنظمة حاكمة أو أحزاب سياسية معارضة أو فصائل مسلحة، أثناء التحولات السياسية الكبرى وفي مناطق النزاع المختلفة. وهذا ما يوضّح لنا كيف يساهم المحيطُ المعادي للديمقراطية في عرقلة سير الديمقراطية في بلدٍ جار، وكيف تُعبِّد الدولُ الإقليمية بوصفها بنىً سياسية؛ الطريقَ للفاعلين الفرديين المحليين لكي يتخذوا قرارات جريئة ومصيرية.

3.الأحزاب السياسية التونسية

تُعتبر الأحزاب السياسية من ضمن البنى، لكن الأفراد هم الذين يُديرونها ويقررون بالنيابة عنها. وهكذا فإن الأفكار والمواقف التي يتبناها قادة الأحزاب، وكذلك العلاقات الشخصية داخل الحزب وبين الأحزاب المختلفة، تلعب أدوارًا مهمة في رسم سياسة الحزب وتحديد موقفه، وفي تشكيل المشهد الحزبي بالعموم.

وقد اعترضت معظمُ الأحزاب التونسية على التدابير الاستثنائية التي اتخذها سعيّد منذ اليوم الأول، بينما دعم بعضُها الآخر هذه التدابير في البداية، ثم غيّر موقفه منها بعد صدور المرسوم الرئاسي رقم 177. وفي 28 أيلول/سبتمبر 2021 تأسست «**تنسيقية القوى الديمقراطية التقدمية**»، وهي تكتل سياسي حزبي ضمّ أربعة أحزاب تتشارك

(29) وحدة دراسة السياسات، **تونس: من انقلاب 25 تموز/ يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور** (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 21.
(30) المصدر نفسه، ص 22.

في الأيديولوجيات الليبرالية واليسارية ومعارَضة الأحزاب الإسلامية، هي **حزب التيار الديمقراطي، وآفاق تونس، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، والحزب الجمهوري**. ثم تأسست «**جبهة الخلاص الوطني**» في يوم 31 أيار/مايو 2022، وشملت عديدًا من الحركات والأحزاب من بينها: **مواطنون ضد الانقلاب، وحزب قلب تونس، وحركة النهضة وائتلاف الكرامة، وحراك تونس الإرادة**. بالإضافة إلى شخصيات مستقلة ومنظمات مجتمع مدني. ولكن هذين التجمعين المعارضين الكبيرين لم يعملا أو يتعاونا مع بعضهما البعض، بسبب الخلافات الأيديولوجية والسياسية القديمة والمتجدّدة بينهما.

وبشكل عام، لم تكن القوى السياسية التونسية على مستوى الحدث، ولم تستطع تشكيل جبهة معارضة واسعة وموحدة لإنقاذ الديمقراطية التونسية. وقد طغت حالةُ انعدام الثقة والاستقطاب الأيديولوجي عليها. بالإضافة إلى تفضيل المصالح الشخصية والحزبية على العمل المشترك لتحقيق الأهداف الوطنية العامة، والدليل على ذلك هو **عجزهم لمدة سبع سنوات عن التوافق على تسمية أعضاء المحكمة الدستورية العليا**. هذه الحالة من التشظي والانقسام والتنافس، جعلت سعيّد في مأمنٍ من وجود معارضة قوية ومتماسكة لحكمه، كما جعلتْه يظهر في صورة المخلّص من هذا المشهد السياسي العبثي.

4. الجيش التونسي

تُعرف المؤسسة العسكرية في تونس بـ «المؤسسة الصامتة» بسبب غموضها وعدم إصدارها لأي بيانات تتعلق بالأحوال السياسية في البلاد. وبالتالي يمكن تفسير هذا الصمت بأنه إما موافقة أو قرار بعدم التدخل. ومع ذلك، ففي اليوم الذي تلا التدابير الاستثنائية، أصدر سعيّد مرسومًا رئاسيًا بإقالة وزير الدفاع إبراهيم البرتاجي. وبعد ذلك بوقت قصير، قام سعيّد بعزل المدّعي العام العسكري [31]. من الممكن تفسير هذه القرارات بوجود معارضة

(31) المصدر نفسه، ص 13-14.

فردية داخل المؤسسة العسكرية، خاصةً وأنّ الرئيس كان يطلب من النيابة العامة العسكرية ملاحقة أعضاء من مجلس النواب وناشطين مدنيين، ومحاكمتهم أمام القضاء العسكري.

تاريخيًا، لم يحكم الجيش التونسي البلاد، ولم يظهر ميلًا لإحداث انقلاب عسكري أو لعب دور سياسي، على عكس الجيشين المصري والتركي على سبيل المثال. ويبدو أن هذه التقاليد راسخة في بنية المؤسسة العسكرية التونسية، ولذلك فهي تُقولِب إلى حدٍّ كبير مواقفَ الفاعلين الفرديين فيها وتضبطها. **ومع العمر القصير للديمقراطية التونسية، لم تتشكل لدى الجيش ثقافة سياسية ترى أنه من مهام الجيش الأساسية حماية الدستور.** ولأن الجيش التونسي مؤسسة صامتة ومحايدة سياسيًا، فلربما فضّلَ قادتُه إطاعةَ أوامر الرئيس — سواء كانوا مُقتنعِين بها أم لا — على الوقوف ضدها، وهو ما قد يُفهم في الحالة الأخيرة كنوعٍ من التمرّد أو الانقلاب أو التدخل في الشأن السياسي.

5.الرئيس ومستشاره غير الرسمي

رئيس الدولة فاعل فردي لكنه يعمل ضمن بُنى وهياكل ومؤسسات، وتتحدد المساحة التي يستطيع الرئيس التحرك فيها؛ تبعًا لدرجة مرونة أو مقاومة هذه البنى، سواء على الصعيد الداخلي أو في السياسة الخارجية.

وفي حالة تونس، لعب الرئيس دورًا قياديًا في تغيير النظام السياسي نحو الاستبداد، بدءًا من تفسيره الخاص للفصل 80 من الدستور، ثم حكمه الفردي للبلاد بالأوامر والمراسيم. لكن ذلك لم يكن ليتمَّ له لولا هشاشة البُنى الداخلية من أحزاب سياسية ومؤسسات ديمقراطية، وعدم مقاومة البنى الأخرى كمؤسسة الجيش أو الاتحاد العام للشغل. بالإضافة إلى الدعم الدولي الذي أشرنا إليه. ولذلك **فمن الخطأ تحميل الرئيس وحدَه المسؤولية الكاملة عن مسار الردة الديمقراطية.** وفي الوقت نفسه، **من الخطأ اعتبار الردة الديمقراطية نتيجةً حتمية لتضافر عوامل تاريخية وبنيوية معقدة لا يستطيع الفاعلون الأفراد فعلَ شيء حيالها،** وبالتالي فلا يكون أحدٌ مسؤولًا عنها. في الحقيقة، إنها عملية جدليّة بين البنى

السياسية والأفراد الفاعلين فيها.

وكذلك لعب الصديق القديم والمستشار غير الرسمي للرئيس، رضا شهاب المكّي، دورًا في رسم تاريخ تونس المعاصر. وذلك من خلال إدارته للحملة الانتخابية لسعيّد، وظهوره التلفزيوني المتكرر الداعم لقراراته وأفعاله. ولدروه أيضًا في إقناع سعيّد بوجهات نظر معينة حول البرلمان والأحزاب والديمقراطية التمثيلية، وبرؤىً خاصة حول الدستور الأفضل و»النظام الديمقراطي» الأمثل الذي يبدأ من القواعد الإدارية الأصغر. إذن، من الممكن لمثقف أو أيديولوجيّ أن يلعب دورًا تاريخيًا في حال كان صديقًا قديمًا لشخص ترشح إلى الرئاسة من دون حزب أو تاريخ سياسي أو نضالي، وفاز بالمنصب لهذه الأسباب.

كلمة أخيرة

نقول في النهاية إنه يمكن للشعبوية أن تؤدي دورًا إيجابيًا في بعض الحالات، ولكنّها في معظم الأحيان تأتي بآثار سلبية على الديمقراطية. وفي السنوات الأخيرة، ارتبطت الشعبوية بالردة الديمقراطية في دول عدة، وخاصةً أنّ العالم يشهد موجة مضادة للديمقراطية (counter-wave) منذ العام 2010. ومع ذلك، لا يمكن للشعبوية وحدها أن تشكل تهديدًا حقيقيًا للديمقراطية الراسخة ذات المؤسسات القوية. بينما تشكل الشعبوية تهديدًا للديمقراطيات الناشئة وغير المستقرة، حيث تكون المؤسسات الديمقراطية ضعيفة وغير قادرة على الاستجابة بفعالية.

لقد حظيت العلاقة بين الشعبوية والدستورية باهتمام متزايد مؤخرًا، حيث قام بعض القادة الشعبويين بإجراء تغييرات دستورية جذرية بعد حصولهم على أغلبية في البرلمان مثلما فعل فيكتور أوربان في المجر، أو عن طريق تفعيل المادة الخاصة بحالة الاستثناء في الدستور كما حدث في تونس. ومع ذلك، فإن عملية تحدّي الدستور وتغييره ليست بالسهولة ذاتها في كل دولة. ففي الدول ذات الدساتير القديمة، مثل الولايات المتحدة والنرويج، يُعتبر الدستور نصًّا مقدّسًا، فمن الممكن تعديل بند فيه، ولكن لا يمكن استبداله بسهولة بدستور جديد.

من حيث العلاقة بين الشعبوية والاستقطاب، فإن الشعبوية تزيد من حدة الاستقطاب لأنها تتضمن خطابًا معادية للنخب وللتعددية. من ناحية أخرى، يزيد الاستقطاب من الشعبوية، حيث إن الفجوة الكبيرة بين المواقف الأيديولوجية تجعل من الصعب التوصل إلى حلول وسطى بين الخصوم، وتُشجّع على استخدام الأساليب الشعبوية لتعزيز موقف الذات وتقويض مصداقية الخصم.

إن عملية الردة الديمقراطية هي عملية تقودها النخب الحاكمة. ومع ذلك، فإنه الفاعلين السياسيين ينشطون ضمن البنى القائمة، والتي يمكن لها أن تسهّل أو تقاوم أو تعرقل مسار الابتعاد عن الديمقراطية. من العوامل التي تلعب دورًا رئيسيًا هو كون النظام الديمقراطي مستقرًا أو مقلقلًا، وما إذا كانت الثقافة الديمقراطية مستبطَنة بالفعل لدى الفاعلين السياسيين سواءً كانوا في السلطة أو في المعارضة. ويحدث العكس من ذلك، عندما تُختزَل الديمقراطية إلى مجرد آليات انتخابية، يستخدمها السياسيون أداتيًا للوصول إلى السلطة.

وأخيرًا، تلعب الديناميات الإقليمية والدولية دورًا بارزًا من خلال استجابتها للتغيرات التي تحدث في بلد معين. وكما أشرنا، فقد أعطى الاتحاد الأوروبي الأولوية لمخاوفه الأمنية من الإرهاب والهجرة على حساب مسألة الديمقراطية. أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فهي محكومة من قبل أنظمة سلطوية، ما يجعل نشوء الديمقراطية ونجاتها في هذا المحيط السياسي أمرًا صعبًا للغاية.

نتائج البحث

عرضنا في المقدمة تاريخًا عالميًا موجزًا للشعبوية، ثم توقفنا عند أبرز الظواهر الشعبوية التي شهدها العالم العربي في القرن العشرين، وهما الشعبويتان الحورانية والناصرية، ثم انتقلنا إلى ثورات الربيع العربي فحالة تونس. وكان الموضوع الرئيسي للبحث في فصوله الستة هو شعبوية الرئيس سعيّد والردة الديمقراطية التي شهدتها تونس خلال ولايته الرئاسية الأولى. وقد قادنا البحث إلى تناول مواضيع عدة تعلّق بعضُها بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس وأسبابها التاريخية البعيدة، وتعلّق بعضها الآخر بالنظام السياسي الذي نشأ بعد ثورة الكرامة عام 2011، والأحزاب السياسية الفاعلة فيه، وصولًا إلى تأثير الدول الأجنبية على هذا السياق التاريخي.

كان السؤال البحثي الذي انطلقنا منه هو:

ما هي المعاني التي يُضفيها الرئيس سعيّد على مفاهيم «الشعب» و «النخب» و «الإرادة الشعبية» في خطابه الرسمي؟ وإلى أي مدى ساهم هذا الخطاب في تبرير الردة الديمقراطية في تونس؟

ولقد تمت الإجابة على هذا السؤال بصورة شاملة ومفصّلة في الفصلين الرابع والخامس. أولًا، تم تحليل خطاب الرئيس سعيّد وتحديد خصائصه الشائعة والمميزة، وتبيّنَ أن خطابه شعبويّ بشكل جوهري. ثانيًا، لعب هذا الخطاب الشعبوي دورًا رئيسيًا في تبرير وإضفاء الشرعية على أفعال الرئيس وقراراته وممارساته خلال مسار الردة الديمقراطية. في تونس، حيث اعتادت الثقافة السياسية على وجود زعيم قوي أو «الرجُل الكبير» على رأس هرم السلطة، ويتوجه إلى المواطنين بخطاب مباشر عبر وسائل الإعلام الحكومية. وغالبًا ما تصبح تصريحاته بمثابة تعليمات أو أوامر ينبغي تنفيذها، وكثيرًا ما تعمل وسائل الإعلام ومحلّلُوها على ترددها وتعزيز ما جاء فيها.

والآن نُلخص نتائج دراسة الحالة التونسية في إحدى عشرة خلاصة:

أولًا: نظرًا لأن الشعبوية مفهوم غامض وملتبس، فقد طوّرنا في هذا البحث مقاربة خطابية–فكرية للشعبوية، تمكّننا أولًا من تمييز الشعبوية عن غيرها من الظواهر، وذلك بالبحث عن المعاني التي تُضفى على العناصر الرئيسية الثلاثة للشعبوية: الشعب والنخب والإرادة الشعبية. وهي ثانيًا تتيح لنا استخدام منهجية تحليل الخطاب من أجل البحث عن الشعبوية في مختلف الخطب والبيانات والتصريحات والحوارات. بناءً على ذلك، يمكن الاستفادة من هذه المقاربة الخطابية–الفكرية في تحليل الخطابات الشعبوية في مختلف أنحاء العالم.

ثانيًا: قادتنا المقاربة الخطابية–الفكرية إلى استخدام منهجَي تحليل الأفكار وتحليل الخطاب ثم تحليل البلاغة في بعض الحالات. يستند هذا المنهج البحثي إلى فلسفات ما بعد البنيوية، من حيث التركيز على أهمية الأفكار والخطابات أو بالأحرى **الأفكار في الخطابات**، ودورها في إنتاج وإعادة إنتاج المعاني والقيم والمواقف المشتركة والوعي الجمعي. وبكلام آخر، **يلعب الخطاب دورًا مهمًا في تشكيل الواقع السياسي**.

ثالثًا: بعد الثورة التونسية عام 2011، بدأت مرحلة الانتقال الديمقراطي التي أنتجت دستورًا ديمقراطيًا تعدديًا، ثم انتخابات حرة ونزيهة عام 2014. وقد اكتسب التونسيون حقوقًا سياسية ومدنية كثيرة، ومع ذلك، لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي مع المكاسب السياسية. وخلال عشرية ما بعد الثورة، لم تحل المشكلات التي أدّى تقاقمها إلى اندلاع الثورة، وعلى رأسها انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع البطالة، والتحديث غير المتكافئ بين المركز والأطراف.

رابعًا: سيطر مزاج شعبوي عامّ على الانتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية لعام 2019. كان ذلك واضحًا في تدني ثقة التونسيين في المؤسسات السياسية وخصوصًا الحكومة والبرلمان والأحزاب، ويعود ذلك إلى تشظي البرلمان وعجزه عن وضع سياسات مستدامة ومثمرة. وفي ديمقراطية شابة وغير مترسخة، عندما لا يجد المواطنون تحسُّنًا في

أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فإنهم لا يرون فائدة من النظام الديمقراطي كلّه.

خامسًا: بعد تحليل خطابات الرئيس سعيّد، تبيّن أن المعاني التي يضفيها على مفاهيم «الشعب» و«النخب» و«الإرادة الشعبية» تجعل منه خطابًا شعبويًا بامتياز. بالإضافة إلى استخدامه أنماط الإقناع المتكررة في الخطاب الشعبوي، وهي تضخيم الأزمات واستغلاله، إشاعة نظريات المؤامرة، وشَيْطنة مجموعة معينة.

سادسًا: كشفت الدراسة عن الخصائص الشعبوية المميزة في خطاب سعيد، ومن بينها الاعتماد على السلطة التقليدية بدلًا من السلطة الكاريزمية التي يتمتع بها قادة شعبويّون آخرون، وذلك من أجل تحدي السلطة القانونية للمؤسسات الديمقراطية. ولذلك حاول سعيّد استمدادَ شرعيّة لأفعاله من التراث الإسلامي، مُقتبسًا من القرآن الكريم، ومصوّرًا نفسه كمبعوث من السماء في مهمة خلاصيّة لإنقاذ تونس. بالإضافة إلى اعتماده على الكبير على «إيثوسه» كأستاذ سابق للقانون الدستوري، مقدمًا نفسه كمصدر وحيد للمعرفة في المسائل الدستورية والقانونية.

سابعًا: يتفق هذا البحث مع معظم الدراسات التي كتبت عن تونس في السنوات الأخيرة من حيث توصيف التغييرات السياسية منذ منتصف العام 2021 فصاعدًا بأنها حالة من الردة الديمقراطية. تحدُث الردة الديمقراطية عندما يجري تقويض أعمدة الديمقراطية الثلاثة: الانتخابات الحرة والنزيهة، الحريات المدنية والسياسية، وسيادة القانون. وبعد تعقّب الأحداث التي وقعت في تونس خلال هذه الفترة، بدءًا من الأوامر والمراسيم الرئاسية وليس انتهاءً بتقارير المنظمات الدولية عن حالات الاعتقال والمحاكمات العسكرية؛ بالإضافة إلى استخدام المؤشرات المعتمدة عالميًا لقياس الديمقراطيات؛ تبيّن أنّ أعمدة الديمقراطية الثلاثة قد تقوّضتْ بشكل كبير، وأنّ النظام السياسي صار سُلطويًا.

ثامنًا: بدأ مسار الردة الديمقراطية بانقلاب ذاتي (self-coup أو autogolpe) عندما فعّل الرئيسُ الفصل 80 من الدستور لإعلان تدابير استثنائية تتخذ عادةً في حالة الطوارئ. ومنذ ذلك اليوم وحتى إعادة انتخاب سعيّد في تشرين الأول/أكتوبر 2024،

ساهم خطابه الشعبوي في تبرير وإضفاء الشرعية على كل خطوة يتخذها.

تاسعًا: يمكن أن تشكل الشعبوية تهديدًا للديمقراطيات الهشة، خاصة في الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية. وهذا يتوقف أيضًا على ما إذا كان الزعيم الشعبوي يحمل مشروعًا معاديًا للديمقراطية وينوي تنفيذه. وقد ركزت الدراسات في السنوات الأخيرة على الشعبويين المناهِضين للدستورية، أي الذين لا يقومون بتغيير الدستور فحسب، بل أيضًا بتقويض المبادئ والقيم الأساسية للدستور. وهذا ينطبق على ما فعله سعيّد عندما استبدل الدستورَ الديمقراطي التعددي بدستورٍ رئاسويّ أوتوقراطي. في هذه الحالات يكون للسياقات الوطنية تأثير مهم، من حيث مدى قِدَم الدستور واستقراره واحترامه كوثيقة أساسية وشِبه مقدّسة، وقدرة المؤسسات على حمايته بوصفه ضامنًا لسيادة الدولة واستمرارها.

عاشرًا: تعزّر الشعبوية من حالة الاستقطاب، والعكس بالعكس. وقد يترافقان معًا في حالات الردة الديمقراطية. ومع ذلك، لا تؤدي الشعبوية والاستقطاب إلى الردة الديمقراطية من دون اقترانهما بعوامل أخرى، داخلية وخارجية، تتفاعل فيما بينها وتقود مسار العملية.

أحد عشرًا: الردة الديمقراطية عملية تقودها النخب الحاكمة، والنخب تعمل ضمن بُنى سياسية يمكن لها أن تسهّل العملية أو تقاوم مسيرتها. في حالة تونس، شملت العوامل البنيوية الخارجية علاقات تونس الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث أعطيا الأولوية للمخاوف الأمنية على حساب الديمقراطية. بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط ذات الأنظمة الاستبدادية المعادية لأي تغيير ديمقراطي. ومن بين العوامل البنيوية الداخلية كان ثمة أزمات اقتصادية واجتماعية، مع ضعف المؤسسات الديمقراطية، وعجز الأحزاب السياسية عن الاستجابة للمتغيرات بشكل فعال.

وعلى الرغم من أن البحث يركز على دراسة الحالة التونسية، فإن التحليل الذي احتواه والنتائج التي توصل إليها؛ يوسّعان من فهمنا لظاهرتي الشعبوية والردة الديمقراطية بالعموم. وصحيح أن دراسة حالة واحدة لا تُعمَّم على الحالات الأخرى، لكن النتائج التحليلية المجرّدة التي توصلنا إليها يمكن أن تُعمَّم بوصفها نتائج علمية موثوق بها، وهذا ما يُعرف

بالتعميم التحليلي (Analytical Generalization)، وهو ما يساعدنا في فهم الظواهر الشعبوية والأزمات الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم.

وقد استخلصنا دروسًا عدة من الحالة التونسية، منها نظرية مفهومية وأخرى عملية واقعية. من الدروس النظرية المفهومية، أولًا، إن الشعبوية ليست مجرد مصطلح أو توصيف، ولا هي أيديولوجيا سياسية منتظمة الأفكار والقناعات؛ بل هي خطاب سياسي يتغيّر ويتشكّل من عناصر وأدوات ووسائل مختلفة. ولا يقتصر دوره على إقناع الجمهور بأفكار ومواقف معينة، بل هو يُعيد تشكيل الواقع السياسي أيضًا. ثانيًا، تحدث الردة الديمقراطية بطرق ومسارات مختلفة، ولا تقتصر خصوصيتها على أنها نتيجة لقرارات من النخب الحاكمة، بل كذلك في أنها قد تلبس ثوب الإصلاح الديمقراطي أو تحقيق إرادة الشعب.

وبالنسبة إلى الدروس العملية التي تعلمناها من حالة تونس والقابلة للتعميم: 1) ينبغي للأحزاب السياسية ألا تُستقطَب حول مسائل أيديولوجية أو ثقافية أو هوياتية؛ بل ينبغي لها أن تركز جهودها على القضايا الاجتماعية والاقتصادية. 2) لا تلبّي الحريات السياسية والمدنية مطالب المواطنين إذا لم تترافق مع تحسينات اجتماعية واقتصادية. 3) يجب على النظام الانتخابي أن يتضمن عتبة انتخابية للحدّ من تشظي البرلمان. 4) لا يجوز أن يكون هنالك تأخير في تشكيل المحكمة الدستورية، ويمكن تحقيق ذلك عندما يُعطي أعضاء البرلمان الأولوية للمصالح الوطنية على حساب المصالح الحزبية. 5) عندما تمر الدولة بأزمة سياسية واقتصادية، ينبغي ألا تنقسم القوى السياسية تبعًا للأيديولوجيات، سواء كانت إسلاموية أو علمانوية، يسارية أو يمينية. بل يجب عل القوى الديمقراطية التعاون فيما بينها لمواجهة القوى المعادية للديمقراطية، والسعي للحفاظ على النظام الديمقراطي. 6) من الصعب على الديمقراطية أن تستمر وتنجو في محيط إقليمي معادٍ للديمقراطية. وخاصةً أن السنوات الأخيرة تثبتُ أن الديمقراطية لم تعد ملفًا أساسيًا في السياسة الخارجية لكثير من الدول الديمقراطية.

بالنسبة إلى الدراسات المستقبلية، يمكن لهذا البحث أن يشكّل مرجعًا مفيدًا في الدراسات المقارنة، مثل المقارنة بين الخطاب الشعبوي للرئيس سعيّد والخطاب الشعبوي لزعيم آخر. وكذلك، فإن التحليل المفصَّل لمسار الردة الديمقراطية في تونس؛ يستحق المقارنة مع حالات تراجع الديمقراطية في دول أخرى من العالم. بالإضافة إلى أن العلاقة المتبادلة بين الشعبوية والاستقطاب، والعلاقة الجدلية بين الشعبوية والدستورية، وتأثيرات هذه العلاقات على الأنظمة السياسية المختلفة؛ تشكّل موضوعًا مغريًا لمزيد من البحث النظري أو المقارن.

وفي الختام، كانت دراسة الحالة التونسية فرصة ممتازة للغوص بعمقٍ في ظاهرة الشعبوية، ولتحليل أسباب فشل التجربة الديمقراطية الوحيدة بعد ثورات الربيع العربي، على أمل أن تهبّ رياح الديمقراطية على المنطقة من جديد.

المراجع

1- العربية

أحمد، أحمد يوسف (محرر). **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر: الجزء الأول 1952–1954 بناء الثورة في مصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

باروت، محمد جمال. «حول الشعبوية الحورانية في سوريا». مجلة **الفكر الديمقراطي**. العدد 11 (1990).

بدرخان، عبد الكريم. **في العنصرية الثقافية: نظريات ومؤامرات وآداب**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024.

بشارة، عزمي. **الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

———. **في الإجابة عن سؤال: ما هي الشعبوية؟**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019.

———. **الانتقال الديمقراطي وإشكالياته: دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

بطاطو، حنا. **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**. ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي. الطبعة الثانية. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.

بن عبد الله، عادل. «إلى أين تتجه تونس بعد الانتخابات التشريعية». **مركز الجزيرة للدراسات** (2023).

الحبيّب، سهيل. «حدث 25 يوليو في تونس: في الديمقراطية المنكودة والمشلولة والشعبوية المتوثّبة وتحدّيات المستقبل». **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (2021).

الحوراني، أكرم. **مذكرات أكرم الحوراني**. ج 2. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000.

روزانفالون، بيير. **قرن من الشعبوية: التاريخ والنظرية والنقد**. ترجمة محمد الرحموني. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

طرابلسي، فواز وآخرون. **التغيرات في المنطقة العربية وأثر التطورات الدولية: «بين تيارات الشعبوية والأصوات البديلة»**. القاهرة: دار المرايا للإنتاج الثقافي، 2019.

عبد الناصر، جمال. **فلسفة الثورة**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

عزوز، المهدي. «ملامح مشروع الحكم المجالسي لقيس سعيد». **مركز الجزيرة للدراسات** (2021).

مجموعة مؤلفين. **الثورة التونسية: القادح المحلي تحت مجهر العلوم الإنسانية**. الدوحة/بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

وحدة دراسة السياسات. **تونس: من انقلاب 25 تموز/ يوليو إلى الاستفتاء على تغيير الدستور**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

وحدة دراسة السياسات. «الانتخابات الرئاسية في تونس 2024: السياقات والنتائج والتداعيات». **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (2024).

2- الأجنبية

Almond, Gabriel A. & Sidney Verba. *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton: Princeton University Press, 1963.

Anderson, Lisa. "Bread, Dignity and Social Justice: Populism in the Arab World." *Philosophy and Social Criticism*. vol 44, no. 4 (2018).

Annovi, Claudia. "Exploring Conspiracist Populism in Power: The Case of Kais Saied in Tunisia." *Genealogy*. vol 8, no. 2 (2024).

Aristotle. *Aristotle's Politics*. Benjamin Jowett (trans). Oxford: Oxford at the Clarendon Press, 1908.

Bakke, Elisabeth & Nick Sitter. "The EU's Enfants Terribles: Democratic Backsliding in Central Europe since 2010". *Perspectives on Politics*. vol 20, no. 1 (2022).

Bratberg, Øivind. *Tekstanalyse for samfunnsvitere*. 3rd ed. Oslo: Cappelen Damm Akademisk, 2022.

Bruce Maynard Borthwick, *Comparative Politics of the Middle East: An Introduction*. Englewood Cliffs, New Jersy: Prentice-Hall, 1980.

Dowding, Keith. "Agency and Structure: Interpreting Power Relationships". *Journal of Power*. vol 1, no. 1 (2008).

Enyedi, Zsolt & Fernando Casal Bértoa. "Party Systems: Types, Dimensions, and Explanations". *Oxford Research Encyclopedia of Politics* (September 2020).

Fukuyama, Francis. "What is Populism?". *Atlantik-Brücke Publication Series*. no. 8 (2017).

Fulco, Caterina & Marco Giampaolo. "The Neoliberal Cage: Alternative Analysis of the Rise of Populist Tunisia." *Middle East Critique*. vol 32, no. 1 (2023).

Grubman, Noah. "Transition Arrested." *Journal of Democracy*. vol 33, no. 1 (2022).

Haggard, Stephan & Robert Kaufman. *Backsliding: Democratic Regress in The Contemporary World.* Cambridge: Cambridge University Press, 2021.

Halperin, Sandra & Oliver Heath. *Political Research: Methods and Practical Skills*. Oxford: Oxford University Press, 2020.

Huber, Daniel & Brian Pisciotta. "From Democracy to Hybrid Regime: Democratic Backsliding and Populism in Hungary and Tunisia." *Contemporary Politics*. vol 29, no. 3 (2023).

Inglehart, Ronald F. & Pippa Norris. "Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash." *HKS Working Paper No. RWP16-026* (2016).

Kaltwasser, Cristóbal R. & others (eds). *The Oxford Handbook of Populism*. Oxford: Oxford University Press, 2017.

Kranert, Markus (ed). *Discursive Approaches to Populism Across Disciplines: The Return of Populists and the People*. London: Palgrave Macmillan, 2020.

Krygier, Martin, Alexander Czarnota & Wojciech Sadurski (eds). *Anti-Constitutional Populism*. Cambridge: Cambridge University Press, 2022.

Laclau, Ernesto. *On Populist Reason*. London/New York: Verso, 2005.

Laclau, Ernesto & Chantal Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategy: To-*

wards A Radical Democratic Politics. 2nd ed. London/New York: Verso, 2001.

Marzouki, Moncef. "Is Democracy Lost?". *Journal of Democracy*. vol 33, no. 1 (2022)

Moffitt, Benjamin. "How to Perform Crisis: A Model for Understanding the Key Role of Crisis in Contemporary Populism." *Government and Opposition*. vol 50, no. 2 (2015).

Moffitt, Benjamin & Simon Tormey. "Rethinking Populism: Politics, Mediatization and Political Style." *Political Studies*. vol 62, no. 2 (2014).

Mouffe, Chantal. *For a Left Populism*. London/New York: Verso, 2018.

Mudde, Cas. "The Populist Zeitgeist." *Government and Opposition*. vol 39, no. 4 (2004).

Mudde, Cas (ed). *The Populist Radical Right: A Reader*. London: Routledge, 2017.

Mudde, Cas & Cristóbal R. Kaltwasser. *Populism: A Very Short Introduction*. Oxford: Oxford University Press, 2017.

Murphey, H. L. "The Intensifying Effects of Polarized Populisms: Opposed Islamist and Bourguibist Discourses in Post-Revolutionary Tunisia." *The Journal of North African Studies*. vol 28, no. 5 (2023).

Nedelcu, Cristina. "The Metamorphosis of Populism in the Arab World: Gamal Abdel Nasser." *South-East European Journal of Political Science*. vol 4, no. 2 (2016).

Philips, Louise & Marianne W. Jørgensen. *Discourse Analysis: A Theory and Method*. London: SAGE Publications, 2002.

Pinto Arena, Mariana do Céu. "The US and EU Response to Tunisia's Democratic Backsliding: Promoting Democracy or Protecting Interests?". *The International Spectator*. vol 59, no. 3 (2024).

Podeh, Elie & Onn Winckler (eds). *Rethinking Nasserism: Revolution and Historical Memory in Modern Egypt* (Gainesville: The University Press of Florida, 2004).

Riedl, Rachel Beatty & others. "Democratic Backsliding, Resilience, and Resistance." *World Politics*. vol 77, no. 1 (2025).

Rouland, Betty, Veit Bachmann & Kmar Bendana, "The Ignorance of Dig-

nity: The Contagion of Populism in Tunisian-European Relations." *Political Geography*. vol. 106 (2023).

Schmitt, Carl. *The Concept of the Political.* Chicago: The University of Chicago Press, 2007.

Statham, Simon. *Critical Discourse Analysis: A Practical Introduction to Power in Language*. London: Routledge, 2022.

Tamburini, Francesco. "'How I Learned to Stop Worrying and Love Autocracy': Kais Saied's "Constitutional Self-Coup" in Tunisia." *Journal of Asian and African Studies*. vol 58, no. 6 (2023).

The Carter Center. *Constitutional Referendum and Early Parliamentary Elections in Tunisia: July 2022—January 2023*. Atalanta: The Carter Center, 2023.

Urbinati, Nadia. *Me the People: How Populism Transforms Democracy*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2019.

————————. "How to Write about Populism: On Me the People." *History of European Ideas*. vol 48, no. 8 (2022).

ملحق – الاقتباسات

ملحق بجميع الاقتباسات المستخدمة في البحث، وهي مقتبسة من خطابات الرئيس قيس سعيّد، وحواراته التلفزيونية، ومؤتمراته الصحفية، ما بين عامي 2019 و 2024. كل اقتباس مرفق به المعلومات التالية: رقم الاقتباس – تاريخ الخطاب أو التصريح – المناسبة – الاقتباس – رابط الفيديو الذي تمّ الاقتباس منه

جدول الاقتباسات:

الاقتباس 1	23 تشرين الأول / أكتوبر 2019	خطاب القسم الأول
	إنّ ما يعيشه التونسيون والتونسيات اليوم أذهل العالم بأسره لأنّ الشعب استنبط طرقًا جديدة في احترام كامل للشّرعيّة، لم يسبقه إليها أحد. هي ثورة حقيقية بمفهوم جديد لأنّ الثورات تقوم كما هو مألوف ضدّ الشرعيّة ولكن ما حصل في تونس هو ثورة حقيقيّة بأدوات الشرعيّة ذاتها، ثمّ هي ثورة ثقافيّة غير مسبوقة أيضا. [...] هي وعيّ يتفجّر بعد سكون ظاهر وانتظار طويل، هي لحظة تاريخيّة يتغيّر فيها مسار التاريخ، بوعيّ الشعب بأنّه قادر على تغيّير مساره، في الإتّجاه الذي يريد، استعصى على الكثيرين في تونس بل في العالم بأسره فهم هذه اللحظة التاريخيّة، ولا شكّ أنّهم سيدرسون، بل بدؤوا يدرسون المثال التونسي، في مؤسّسات البحوث والدّراسات، كما لا شكّ كذلك، أنّهم سيراجعون عديد المفاهيم التي استقرّت في الفكر السياسي، منذ عشرات العقود.	
	الرابط: موكب أداء القسم وكلمة رئيس الجمهورية المنتخب قيس سعيد | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 2	23 تشرين الأول / أكتوبر 2019	خطاب القسم الأول
	[...] والاستجابة لمطالب شعبنا حتى نسلّمه الرّاية الوطنيّة إلى أجيال سوف تأتي من بعدنا، لترفعها أعلى وأعلى تحت كلّ سماء. ولنجلس معًا في مقعد صدق في هذه الحياة الدّنيا، لنجلس معًا في مقعد صدقٍ عند مليك مقتدر.	
	الرابط: موكب أداء القسم وكلمة رئيس الجمهورية المنتخب قيس سعيد | رئاسة الجمهورية التونسية	

الاقتباس 3	23 تشرين الأول / أكتوبر 2019	خطاب القسم الأول
	أوّل المبادئ هو الحياد في مرافق الدولة. [...] مرافق الدّولة يجب أن تبقى خارج حسابات السياسة، فمثل هذه الحسابات هي كالحشرات في الثّمار، مآلها التعفّن قبل السقوط، وليس أخطر على الدول والمجتمعات من تآكلها من الدّاخل.	
	الرابط: موكب أداء القسم وكلمة رئيس الجمهورية المنتخب قيس سعيد | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 4	23 تشرين الأول / أكتوبر 2019	خطاب القسم الأول
	ليكن الجميع واثقا أنّه لا مجال لأيّ عمل خارج إطار القانون، وليكن الجميع على يقين أنّ الحرّية التي دفع شعبنا ثمنها غاليا من أجل الوصول إليها، وممارستها في إطار الشرعيّة، لن يقدر أحد على سلبه إيّاها تحت أيّ ذريعة، أو تحت أيّ مسمّى، ومن كان يهزّه الحنين للعودة إلى الوراء فهو يلهث وراء سراب ويسير ضدّ مجرى التاريخ.	
	الرابط: موكب أداء القسم وكلمة رئيس الجمهورية المنتخب قيس سعيد | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 5	23 تشرين الأول / أكتوبر 2019	خطاب القسم الأول
	أمانة الإستجابة لأبناء هذا الشعب. الحفاظ على الدّولة التونسيّة. الحفاظ على مكتسبات المجموعة الوطنيّة وثرواتها. الوقوف متّحدين في مواجهة الإرهاب. فشعبنا أمانة ودولتنا أمانة وأمننا أمانة. فلنحمل هذه الأمانات كلّها بنفس الصدق والعزم.	
	الرابط: موكب أداء القسم وكلمة رئيس الجمهورية المنتخب قيس سعيد | رئاسة الجمهورية التونسية	

الاقتباس 6	23 تشرين الأول / أكتوبر 2019	خطاب القسم الأول
	أبناء هذا الوطن العزيز الذي أذهل العالم بما استنبطه من أدوات غير تقليديّة، انطلاقا من إيمانه العميق، بمواصلة شقّ الطريق التي بدء في شقّها، في شهر ديسمبر من سنة 2010. شعبنا يريد أن يعبُر الجسر، بل هو بدء العبور، فوق هذا الجسر الذّي شيّده، بدمه وعرقه من اليأس إلى الأمل، من ضفّة الإحباط إلى ضفّة البناء والعمل.	
	الرابط: موكب أداء القسم وكلمة رئيس الجمهورية المنتخب قيس سعيد | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 7	23 تشرين الأول / أكتوبر 2019	خطاب القسم الأول
	ستبقى تونس منتصرة لكلّ القضايا العادلة وأوّلها قضيّة شعبنا في فلسطين، والحقّ الفلسطينيّ لن يسقط، كما يتوهّم الكثيرون بالتقادُم، لأنّ فلسطين ليست قطعة أرض مرسّمة في سجّلات الملكيّة العقّاريّة، بل ستبقى في وجدان كلّ أحرار تونس وحرائرها، منقوشة في صدورهم، وماهو منقوش في الصدور لن تقدر عن فسخة القوّة أو الصفقات.	
	الرابط: موكب أداء القسم وكلمة رئيس الجمهورية المنتخب قيس سعيد | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 8	31 كانون الأول / ديسمبر 2019	رأس السنة الإدارية
	الشعب التونسي قادر دائمًا على أن يضرب المواعيد مع التاريخ ليصحح مساره بل يصنع تاريخًا جديدًا.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي بمناسبة حلول السنة الإدارية الجديدة 2020 | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 9	10 شباط / فبراير 2021	لقاء مع عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب
	شعبنا العظيم الذي استنبط طرقًا جديدة حقق بها انفجارًا ثوريًا وصعودًا شاهقًا في التاريخ.	
	الرابط: https://youtu.be/NH3ECCJCcfU	

الاقتباس 10	21 تشرين الأول / أكتوبر 2024	خطاب القسم الثاني
	الشعب المفكر هو الذي يحدد مسار التاريخ، هو الذي يشقها و يعبدها ويشيد البناء الذي يريد.	
	الرابط: أداء رئيس الجمهورية قيس سعيد لليمين الدستورية بمجلس نواب الشعب بباردو ومراسم الإستقبال بقصر قرطاج | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 11	25 تموز / يوليو 2024	ذكرى إعلان الجمهورية
	تُرك الشعبُ الثائر الذي طالب بحقه في الشغل وفي الحرية وفي الكرامة الوطنية في بؤسه بعد أن دفع الضريبة غالية، دفعها بالدم و بالجراح و بالألم.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي بمناسبة الاحتفال بذكرى إعلان الجمهورية | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 12	25 آب / أغسطس 2024	أداء اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة الجدد
	منظومة عملت على إجهاض الثورة، وضعت على مقاسها نظامًا ليضفي شرعية وهمية صُورية على من استولى على الثورة، على هذا الانفجار الثوري غير المسبوق.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إثر موكب أداء اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة الجدد | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 13	13 كانون الأول / ديسمبر 2021	من دون مناسبة
	[...] من الظواهر التي كان الهدف منها التنكيل بالشعب وإسقاط الدولة التونسية. كانوا يتاجرون بآلام التونسيين. [...] والاستهزاء بإرادة الشعب والتنكيل به في معاشه وفي محيطه البيئي وفي كل مظاهر الحياة. هؤلاء تقاضوا الملايين من الدولارات ومن الأورو من الخارج بالانتخابات الماضية وما زالوا يدفعون الأموال ويتقاضونها خارج أي إطار قانوني. [...] بالرغم من شراء الذمم ومن توزيع الأموال الطائلة لبيع الأوهام والأحلام.	
	https://youtu.be/X-hNEVYEjFI	

الاقتباس 14	11 تشرين الأول / أكتوبر 2021	الإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة
	الفقر والبؤس يزدادان يومًا بعد يوم، وجائحة الكوفيد تحصد الأرواح. ومن قيل إنه ممثل للشعب [...] هؤلاء ينفقون يوميًا في الملاهي وفي النُزل. وكانت الحقائب المليئة بالأموال من الخارج تدخل كل يوم دون أي تصريح.	
	https://youtu.be/ysZkBfzoysg	
الاقتباس 15	25 آب / أغسطس 2024	أداء اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة الجدد
	لقد تحول الوضع اليوم إلى صراع مفتوح بين الشعب التونسي المصرّ على التحرك وعلى العدالة وعلى الحرية وعلى مقاومة الفساد، وجهات مرتبة في أحضان دوائر خارجية تمني نفسها بالعودة إلى الوراء.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إثر موكب أداء اليمين الدستورية لأعضاء الحكومة الجدد | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 16	21 تشرين الأول / أكتوبر 2024	خطاب القسم الثاني
	[هذه الاستمرارية التاريخية المفترضة لمجموعة واحدة تسمى 'الشعب' ليست مقتبسة من جملة صريحة، بل هي معنى متضمن في الخطاب منذ بدايته إلى حين قوله]: الشعب التونسي قادرٌ بنفسه أن يعبُر وقد عبر، وقادرٌ بنفسه أن يواصل حرب التحرير الوطني.	
	الرابط: أداء رئيس الجمهورية قيس سعيد لليمين الدستورية بمجلس نواب الشعب بباردو ومراسم الإستقبال بقصر قرطاج | رئاسة الجمهورية التونسية	

الاقتباس 17	17 آذار / مارس 2020	تدابير استثنائية لمنع تفشي جائحة كورونا
	[...] رواسب من الماضي بدأ شعبنا العظيم يتجاوزها، وقد أظهر ذلك في العديد من المناسبات التي صنع فيها التاريخ. وعلى كل أفراد هذا الشعب اليوم أن يثبتوا أنهم بالفعل قادرون على رفع كل التحديات، وعليهم أن يثبتوا أنهم في مجموعة واحدة يشدّ بعضها البعض، فإذا اشتكى عضو منه تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.	
	الرابط: بيان رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي حول التدابير الاستثنائية لمنع تفشي فيروس كورونا | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 18	6 أيار / مايو 2024	اجتماع مجلس الأمن القومي
	لا مجال للتطاول على الدولة باسم حرية التعبير، نعم لحرية التعبير لكن لا للخيانة وللعمالة، ولا أيضا للأبواق المسعورة المدفوعة الأجر من الخارج.	
	الرابط: https://youtu.be/Nc0LpjgvXyw	
الاقتباس 19	13 كانون الأول / ديسمبر 2021	من دون مناسبة
	أقول للمناوئين الذين دأبوا على المكر والكذب والافتراء.	
	الرابط: https://youtu.be/X-hNEVYEjFI	
الاقتباس 20	25 تموز / يوليو 2024	ذكرى إعلان الجمهورية
	تحالف لصوصُ الأمس مع الذين ادعوا كذبًا أنهم جاؤوا لتخليص البلاد من اللصوص. الذين عاثوا بدورهم في البلاد فسادًا، التقتْ أسرابُ الجراد بأسراب سبقتها. هذا فضلًا عن الخيانات والارتماء في أحضان الصهيونية.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي بمناسبة الاحتفال بذكرى إعلان الجمهورية | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 21	6 أيار / مايو 2024	اجتماع مجلس الأمن القومي
	اختياراتنا تنبع من إرادة شعبنا، اختياراتنا تعبر عما طالب به الشعب التونسي.	
	الرابط: https://youtu.be/Nc0LpjgvXyw	

الاقتباس 22	19 أيار / مايو 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	العمق الشعبي الحقيقي هو سندنا – بعد عون الله تعالى – في العبور من دستور كان سيؤدي إلى تفجير الدولة من الداخل إلى دستور يعبر حقيقة عن إرادة الشعب. ومن يهاب إرادة الشعب، والذي حاول يائسًا وفشل في ضرب الاستشارة الوطنية، لا يمكن أن يكون إلا عدوّا للشعب.	
	الرابط: https://youtu.be/FLO-WO5NFQM	
الاقتباس 23	13 كانون الأول / ديسمبر 2021	من دون مناسبة
	لقد كانت الأشهر التي قضيتها بعد تولي المسؤولية مليئة بالألم والمرارة، كان الظلم سائدًا في كل مكان، وكانت الآلام تشتد يومًا بعد يوم في كل أجزاء المجتمع، وخاصة عند الفقراء الذين زاد تفقيرهم وتجويعهم والتنكيل بهم. [...] وجاءت الجائحة لتضيف لمصاعب الحياة مزيدًا من الآلام، بل كان هنالك من يتاجر بالآلام، حتى توليتُ الأمر بنفسي.	
	الرابط: https://youtu.be/X-hNEVYEjFI	
الاقتباس 24	13 كانون الأول / ديسمبر 2021	من دون مناسبة
	كان العمل مستمرًا ليلًا نهارًا، لا يكاد يتوقف، ولا أبالغ، لحلّ الإشكالات الفردية والجماعية ولتذييل كافة العقبات. وكانت التدخلات تقع أحيانًا في منتصف الليل أو في الفجر لتوفير الأوكسجين أو بعض المعدات الطبية. كنتُ أتلقى مكالمات هاتفية من عدد من الأشخاص في كافة أنحاء الجمهورية.	
	الرابط: https://youtu.be/X-hNEVYEjFI	
الاقتباس 25	13 كانون الأول / ديسمبر 2021	من دون مناسبة
	لا بسبب الجائحة فقط، ولكن بسبب الجائحة التي جثمت على البلاد منذ الرابع عشر من شهر جانفي في سنة 2011.	
	الرابط: https://youtu.be/X-hNEVYEjFI	

الاقتباس 26	21 تشرين الأول / أكتوبر 2024	خطاب القسم الثاني
	وما كان يرتب ويدبّر من الداخل ومن الخارج على السواء، وآخر توافق إجرامي هو محاولة إدخال البلاد في صراع شرعيات، وإدخال تونس في أتون اقتتال داخلي، وتقسيمها إلى مجموعة من المقاطعات. [...] المخططات التي كان عملاء الصهيونية العالمية وأعضاء المحافل الماسونية رسموها، وحددوا حتى الموعد بهدف تحقيقها.	
	الرابط: أداء رئيس الجمهورية قيس سعيد لليمين الدستورية بمجلس نواب الشعب بباردو ومراسم الإستقبال بقصر قرطاج | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 27	6 نيسان / أبريل 2022	زيارة ضريح بورقيبة
	تعلمون كلكم مواقف الرئيس الحبيب بورقيبة – رحمه الله – من أي تدخل أجنبي. بالرغم من المغريات التي تم تقديمها في أوقات كثيرة، ولكنه لم يسلّم أي ذرة من تراب الوطن. نحن أيضًا لنا سيادتنا ولنا اختياراتنا بناءً على الإرادة الشعبية. [...] الشعب التونسي سيقول كلمته، لكن بعيدًا عن أي محاولات للتدخل الأجنبي.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد من أمام ضريح الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بالمنستير | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 28	6 نيسان / أبريل 2021	زيارة ضريح بورقيبة
	وأنا موجود في مقام الضريح للزعيم الرئيس الحبيب بورقيبة، نتذكر موقفه من الدستور، كيف تحدث عن الدستور وضرورة تعديله يوم ختمه يوم 1 جويلية 1959. قال: المجتمع يتطور ولا بد من تطوير النصوص التشريعية.	
	الرابط: رئيس الجمهورية يحيي الذكرى 21 لرحيل الرئيس الحبيب بورقيبة | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 29	25 تموز / يوليو 2024	ذكرى إعلان الجمهورية
	إنني غريب كصالح في ثمود، غريب عن هذه المنظومة التي عادت لتتشكل خلال المدة الأخيرة. ولكنني لستُ غريبًا بين أبناء شعبي.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي بمناسبة الاحتفال بذكرى إعلان الجمهورية | رئاسة الجمهورية التونسية	

الاقتباس 30	8 تشرين الأول / أكتوبر 2020	حوار مع قناة فرانس ٢٤
	لم أتأقلم ولم أتغير لأنني أشعر عكس ما يشعر به الكثيرون، وهذا ما لم يفهموه. أشعر بالمسؤولية أشعر بالابتلاء. في كل لحظة في كل موقف أقول أنه يجب أن أتخذ هذا القرار لمصلحة المجموعة الوطنية. أما القصور والمآدب والسيارات الفخمة فلا تعني لي على الإطلاق.	
	الرابط: حوار رئيس الجمهورية قيس سعيد على قناة فرانس 24 بالعربية | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 31	3 تشرين الثاني / نوفمبر 2023	من دون مناسبة معلنة، لكنه تناول الحرب الإسرائيلية على غزة
	ومن يتعامل مع العدو الصهيوني لا يمكن أن يكون إلا خائنًا، وخيانته هذه هي خيانة عظمى. ومرة أخرى أؤكد أن ما يُسمى بالتطبيع مصطلح لا وجود له عندي على الإطلاق، لأنه يعكس فكرًا مهزومًا، والفكر المهزوم لا يمكن أن يكون فكرًا مقاومًا.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 32	3 تشرين الثاني / نوفمبر 2023	من دون مناسبة معلنة، لكنها تناولت الحرب الإسرائيلية على غزة
	ليست لدينا يا أبناء شعبنا العظيم صواريخ عابرة للقارات، ولكن لدينا مواقف عابرة للقارات، ولا نقبل المساومة ولا المزايدة ولا الضغط.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 33	31 كانون الأول / ديسمبر 2019	رأس السنة الإدارية
	إنني أحبك يا وطني، لذلك تحملتُ هذه المسؤولية، فلنحملْ معًا أثقالها وأوزارها، وسأعملُ صادقًا مع الله ومعكم، مخلصًا إخلاص الصادقين الخاشعين.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي بمناسبة حلول السنة الإدارية الجديدة 2020 | رئاسة الجمهورية التونسية	

الاقتباس 34	21 تشرين الأول / أكتوبر 2024	خطاب القسم الثاني
	وليحفظ التاريخ وليحفظ المؤرخون أنّ قرار تجميد أعمال البرلمان السيء الذكر لم يكن يعلم به أحد على الإطلاق، كما يدعي البعض، بل كان قرارا أملته المسؤولية الوطنية التاريخية. قلتُ بيني وبين نفسي: كيف يمكن أن أقف أمام ربي يوم القيامة؟ وبماذا سأجيب؟ وكنتُ في ذلك المساء الحزين أقول: كيف أقابل ربي؟	
	الرابط: أداء رئيس الجمهورية قيس سعيد لليمين الدستورية بمجلس نواب الشعب بباردو ومراسم الإستقبال بقصر قرطاج | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 35	20 أيلول / سبتمبر 2021	كلمة في سيدي بوزيد
	قالوا إنه انقلاب. كيف يمكن أن يكون الانقلاب بالدستور وبنص الدستور؟ ففي أي مدرسة درس هؤلاء؟ لو درسوا في الصف الابتدائي لتحصّلوا على صفر من عشرين.	
	الرابط: https://fb.watch/ziXdkWVchk/	
الاقتباس 36	22 حزيران – يونيو 2023	قمة باريس من أجل ميثاق عالمي جديد
	لم نشارك في وضع قواعد "بريتون وودز". فهل يمكننا أن نبني مستقبلًا لشعوبنا وللإنسانية كلها بناءً على هذه الاتفاقيات؟ هل يمكن أن ننطلق من جديد بناءً على تصوّر صار بائدًا ولم يعد صالحًا للاستعمال؟	
	الرابط: https://youtu.be/5gcOrQW2oOQ	
الاقتباس 37	19 أيار / مايو 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	من دستور كان سيؤدي إلى تفجير الدولة من الداخل إلى دستور يعبر حقيقة عن إرادة الشعب. ومن يهاب إرادة الشعب، والذي يحاول يائسًا وفشل في ضرب الاستشارة الوطنية، لا يمكن أن يكون إلا عدو الشعب. صرفوا آلاف الآلاف من الدينارات، ومليارات المليارات بالعملة الأجنبية، ولكنهم فشلوا أيضًا.	
	الرابط: https://youtu.be/sCjGDyEMZLM	

الاقتباس 38	20 آذار / مارس 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	لا يسع أي شخص حر في العالم إلا أن يحيي الشعب التونسي على هذه الإرادة وعلى هذه العزيمة الصلبة التي يصنع بها التاريخ. ولن ننسى شهداء الانفجار الثوري الذي انطلق يوم السابع عشر من ديسمبر، فزلزل العالم وشغل الناس، بل غير مسار التاريخ.	
	الرابط: https://youtu.be/ruHkv6Wr9gw	
الاقتباس 39	20 آذار / مارس 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	وهكذا تم التخلص شيئًا فشيئًا من قوى الشعب الثائر، كما يتخلص المكوك الفضائي من المحرك تلو المحرك، لتبقى قمرةٌ صغيرة تولتْ باسم الشعب قيادة ما يسمى بالانتقال الديمقراطي. كان السطو على الأموال والمقدرات، فأضيف إلى هذا الصنف من السطو السطو الجديد، وهو السطو على الثورة.	
	الرابط: https://youtu.be/ruHkv6Wr9gw	
الاقتباس 40	25 تموز / يوليو 2022	الاستفتاء على الدستور
	الشعب كانت مطالبه واضحة في ديسمبر 2010 حينما طالب بالحرية والشغل والكرامة الوطنية. يوزعون الأموال على عدد من المواطنين حتى لا يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع. [...] يهابون الشعب وسيادة الشعب لأنهم ليسوا من هذا الشعب. لا مجال للسطو على إرادة الشعب، ولا على مقدراته، ولا على ثروته.	
	الرابط: رئيس الجمهورية قيس سعيّد وحرمه يدليان بصوتيهما في الاستفتاء | رئاسة الجمهورية التونسية	

الاقتباس 41	25 تموز / يوليو 2022	الاستفتاء على الدستور
	ليسوا من هذا الوطن للأسف، هم خانوا وباعوا و ارتهنوا إرادته إلى أطراف خارجية. أفرغوا صناديق الدولة على مدى عشرات السنين، وبعدها نكلوا بالشعب على مدى عشرات السنين، وبعد أن قاموا بما قاموا به؛ وتعرفون ما قاموا به في هذه العشرية التي يتفق الجميع على أنها عشرية سوداء.	
	الرابط: رئيس الجمهورية قيس سعيّد وحرمه يدليان بصوتيهما في الاستفتاء | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 42	17 كانون الأول / ديسمبر 2022	الانتخابات التشريعية
	اصنعوا تاريخكم بأنفسكم، أنتم يا أبناء الشعب التونسي، فلتكن السيادة للشعب لتحقيق الحرية والكرامة ولتركيز سيادة تونس حتى تصدر القوانين من المجلس النيابي القادم معبرةً عن رغبات وتطلعات شعبنا في العزة وفي الحرية وفي الكرامة. إنه يوم تاريخي بانتخاب أعضاء هذا المجلس الأول مجلس نواب الشعب. [...] لنصنع معًا تاريخًا جديدًا.	
	الرابط: https://fb.watch/yaGVLl-y3M/	
الاقتباس 43	17 كانون الأول / ديسمبر 2022	الانتخابات التشريعية
	واعملوا من أجل أن نقطع مع هؤلاء الذين نهبوا البلاد، وخربوا، ونصّبوا أنفسهم أوصياء على الشعب التونسي بطريقة اقتراع بائدة كما أثبتت التجربة. انتبهوا خاصة لمن يدفع الأموال لشراء الذمم، لأنهم لا يعتبرون المواطن مواطنًا، بل يعتبرونه ورقة اقتراع توضع في صندوق الاقتراع.	
	الرابط: https://fb.watch/yaGVLl-y3M/	

الاقتباس 44	15 أيلول / سبتمبر 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	قالها أحد الفقهاء الفرنسيين؛ هذه الطريقة هي طريقة العار. بهذه الطريقة لا يستمد وجوده من إرادة ناخبيه المفترضة، بل يستمد وجوده من تزكيته من قبل الهيئة المركزية للحزب الذي ينتمي إليه. لأن الشعب التونسي عانى كثيرًا من الظلم والاستبداد والتجويع والتنكيل إلى آخر ذلك من مظاهر الفقر. [...] ولكن سنعبر جميعًا من اليأس إلى الأمل.	
	الرابط: https://youtu.be/at4P268lNCQ	
الاقتباس 45	25 تموز / يوليو 2021	إعلان التدابير الاستثنائية
	نحن نمر بأدق اللحظات في تاريخ تونس بل بأخطر اللحظات، ولا مجال لأن نترك لأحد أن يعبث بالدولة وبمقدراتها، أو أن يعبث بالأرواح والأموال وأن يتصرف بالدولة التونسية كأنها ملكه الخاص. [...] هناك من يستعد الآن لدفع الأموال في بعض الأحياء للاقتتال الداخلي.	
	الرابط: https://youtu.be/DoOPGTEnsfI	
الاقتباس 46	25 تموز / يوليو 2021	إعلان التدابير الاستثنائية
	أنبه الكثيرين الذين يحاولون التسلل والرجوع إلى السلاح، فلن نسكت أبدًا عن أي شخص يتطاول على الدولة ولا على رموزها. ومن يطلق رصاصة واحدة ستجابهه قواتنا المسلحة العسكرية والأمنية بوابل من الرصاص.	
	الرابط: https://youtu.be/DoOPGTEnsfI	
الاقتباس 47	20 آب / أغسطس 2021	توزيع مساعدات على المتضررين من الجائحة
	ولدينا مرة أخرى من الصواريخ على منصات إطلاقها، وتكفي إشارة واحدة لتضربهم في أعماق الأعماق.	
	الرابط: موكب التوقيع على اتفاقية توزيع مساعدات اجتماعية لفائدة المتضرّرين من تداعيات جائحة كوفيد-19 | رئاسة الجمهورية التونسية	

الاقتباس 48	25 تموز / يوليو 2021	إعلان التدابير الاستثنائية
	اتخاذ تدابير يقتضيها هذا الوضع، لإنقاذ تونس، لإنقاذ الدولة التونسية، والإنقاذ المجتمع التونسي. ولا يمكن أن أقف صامتًا ملاحظًا لما يجري بل يجب أن أتحمل المسؤولية، وقد تحملتها. يجب أن أكون في مستوى آمال الشعب، إما أنك مع الشعب وإما أنك في الصف المقابل ضده.	
	الرابط: https://youtu.be/DoOPGTEnsfI	
الاقتباس 49	25 تموز / يوليو 2021	إعلان التدابير الاستثنائية
	شيمهم النفاق والغدر والسطو على حقوق الشعب التونسي.	
	الرابط: https://youtu.be/DoOPGTEnsfI	
الاقتباس 50	20 آب / أغسطس 2021	توزيع مساعدات على المتضررين من الجائحة
	هدفهم هو ضرب الدولة التونسية. [...] البعض الذي يتآمر داخل الدولة في كل المستويات، [...] اعتادوا العمل تحت جنح الظلام، ودأبوا على الخيانة، وعلى أكثر من ذلك، على تأليب دولة أجنبية على رئيس الجمهورية. باعوا ضمائرهم، إن كانت لهم ضمائر، في سوق النخاسة.	
	الرابط: موكب التوقيع على اتفاقية توزيع مساعدات اجتماعية لفائدة المتضرّرين من تداعيات جائحة كوفيد-19 | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 51	11 تشرين الأول / أكتوبر 2021	الإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة
	ولا نريد أن نبقى في ظل الاستثنائية. ولكن سنبقى في ظلها، ما دام هناك خطر داهم في المجلس النيابي وفي عدد من المؤسسات الأخرى.	
	الرابط: https://youtu.be/ysZkBfzoysg	

الاقتباس 52	28 كانون الأول / ديسمبر 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	لأن الدولة بالنسبة إليهم غنيمة، ومقدرات الشعب عندهم غنيمة.	
	الرابط: إشراف رئيس الجمهورية على إجتماع مع رئيسة الحكومة ووزيرة العدل ووزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية وقيادات عسكرية وأمنية | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 53	11 تشرين الأول / أكتوبر 2021	الإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة
	الفقر والبؤس يزدادان يومًا بعد يوم، وجائحة الكوفيد تحصد الأرواح. ومن قيل إنه ممثل للشعب [...] هؤلاء ينفقون يوميًا في الملاهي وفي النُزل. وكانت الحقائب المليئة بالأموال من الخارج تدخل كل يوم دون أي تصريح.	
	الرابط: https://youtu.be/ysZkBfzoysg	
الاقتباس 54	30 آذار / مارس 2022	اجتماع مجلس الأمن القومي
	إنها محاولة فاشلة للانقلاب، وهو تآمر على أمن الدولة الداخلي والخارجي. يريدون الاقتتال يريدون فتنة.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد في إجتماع مجلس الأمن القومي | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 55	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	اجتماع مجلس الوزراء
	حرية التعبير التي نستمع إليها في كل وسائل التواصل الاجتماعي وفي عدد من وسائل الإعلام ليست بحرية التعبير، بل هؤلاء مرتزقة ممن يحاولون ضرب الدولة، وليست لهم حرية التفكير حتى تكون لهم حرية التعبير.	
	الرابط: https://youtu.be/MZh620PlU-k	
الاقتباس 56	27 كانون الثاني/ يناير 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	ومن يدفع الأموال لبعض صحف الداخل وصحف الخارج حتى صباح هذا اليوم، فليعلم أن الشعب يعرف ويعلم كيف يميز بين الصادق وبين من احترف الكذب.	
	الرابط: https://youtu.be/7ubd9kVjNUU	

الاقتباس 57	28 كانون الأول / ديسمبر 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	من يدعون أنهم من المحللين والخبراء في وسائل الإعلام؛ لا هم محللون ولا هم خبراء، بل هم مرتزقة ارتموا في أحضان الخارج.	
	الرابط: إشراف رئيس الجمهورية على إجتماع مع رئيسة الحكومة ووزيرة العدل ووزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية وقيادات عسكرية وأمنية | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 58	24 شباط / فبراير 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	لأنهم في الظاهر جمعيات ولكنهم امتداد لقوى خارجية، ولن نسمح بأن تأتي هذه الأموال للجمعيات للعبث بالدولة التونسية. [...] للتلاعب بالقوانين حتى يتم شراء الذمم، ويتم أيضًا تهريب الأموال عن طريق هذه الجمعيات.	
	الرابط: https://youtu.be/yA2ZhJSMrrE	
الاقتباس 59	31 كانون الأول / ديسمبر 2021	اجتماع مجلس الوزراء
	العديدون هم الذين تحدثوا عن الفصل بين السلط، هناك السُلطة للشعب وهناك وظائف مستقلة. ولكنها ليست سُلطًا خاج الدولة كما قال أحد الكتّاب. [...] بالنسبة إلى مونتسكيو، أعلم جيدًا أنهم لم يقرؤوه. [...] تحدث مونتسكيو عن التفريق بين الوظائف لا بين السلط.	
	الرابط: https://youtu.be/MZh620PlU-k	
الاقتباس 60	1 حزيران / يونيو 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	يقتضي مني اتخاذ هذا القرار حفاظًا على السلم الاجتماعي وحفاظًا على الدولة. ولا يمكن أن نطهر البلاد من الفساد ومن تجاوز القانون إلا بتطهير كامل للقضاء. أذكر فقط الأسباب التي دعت إلى اتخاذ هذا القرار التاريخي.	
	الرابط: https://youtu.be/iphAyhWl71c	

الاقتباس 61	1 حزيران / يونيو 2022	اجتماع مجلس الوزراء
	تعطيل تتبع ذوي الشبهة في ملفات إرهابية. الامتناع عن فتح أبحاث جزائية في قضايا لها علاقة بالأمن العام وذات صبغة إرهابية. تعطيل مرفق العدالة. الارتباط بأحزاب سياسية. الارتشاء مقابل التدخل في عديد القضايا. فساد أخلاقي. قضية زنا وتبييض أموال.	
	الرابط: https://youtu.be/iphAyhWl71c	
الاقتباس 62	20 آذار / مارس 2022	عيد الاستقلال
	وكانت النصوص [القانونية] توضع للاستيلاء على مقدرات الشعب. من الناحية القانونية يمكن أن تكون عمليات قانونية. ولكنها غير مشروعة لأنها وضعت للعبث بمقدرات الشعب التونسي.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى الشعب التونسي بمناسبة عيد الإستقلال | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 63	25 تموز / يوليو 2021	إعلان التدابير الاستثنائية
	إذا تحول القانون إلى أداة لتصفية الحسابات، وإذا تحول القانون إلى أداة لتمكين اللصوص الذين نهبوا أموال الدولة وأموال الشعب المفقر، إذا كانت هذه النصوص بهذا الشكل فهي ليست بالقوانين التي تعبّر عن إرادة الشعب، بل هي أدوات للسطو على إرادة الشعب.	
	الرابط: https://youtu.be/DoOPGTEnsfI	
الاقتباس 64	30 تموز / يوليو 2021	استقبال صحافيين من نيويورك تايمز
	أعلم جيدًا النصوص الدستورية وأحترمها ودرّستها، وليس بعد هذه المدة كلها سأتحول إلى دكتاتور كما قال البعض.	
	الرابط: https://fb.watch/yaLZge78tS/	

الاقتباس 65	30 تموز / يوليو 2021	استقبال صحافيين من نيويورك تايمز
	ليس في هذه السنّ سأبدأ مرحلة جديدة في حياتي تقوم على الدكتاتورية كما قال الجنرال دوغول. [...] ولكن هؤلاء يتخفون وراء بعض النصوص، ويمارسون ديكتاتورية غير ظاهرة. [...] ما تم القيام به في ظل الدستور ليس انقلابًا، أكرهُ الانقلابات، ولكن أكره أيضًا أن يتم ضرب الدولة التونسية من الداخل.	
	الرابط: https://fb.watch/yaLZge78tS/	
الاقتباس 66	27 آب / أغسطس 2021	مبادرة الشراكة بين مجموعة العشرين وإفريقيا
	علمًا أن نظرية التدابير الاستثنائية هي نظرية غربية، ظهرت في الغرب بناء على نظرية الضرورة. وإننا نتطلع معكم إلى نفس القيم في إطار دولة القانون بل في إطار مجتمع القانون، مجتمع القانون القائم على العدل والقائم على الإنصاف والقائم على الحرية.	
	الرابط: مشاركة رئيس الجمهورية في الدورة الرابعة للندوة رفيعة المستوى لمبادرة الشراكة بين مجموعة العشرين وافريقيا | رئاسة الجمهورية التونسية	
الاقتباس 67	28 شباط / فبراير 2022	الدورة ٤٩ لمجلس حقوق الإنسان
	تم اتخاذ هذه التدابير وفق الدستور الحالي للحفاظ على الحقوق وعلى الحريات، على الجيل الأول المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى الجيل الثاني المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.	
	الرابط: كلمة رئيس الجمهورية في الجزء رفيع المستوى للدورة 49 لمجلس حقوق الإنسان | رئاسة الجمهورية التونسية	

المؤلف في سطور

عبد الكريم بدرخان (Abdulkarim Baderkhan): باحث ومترجم سوريّ مقيم في النرويج.

ولد في مدينة حمص في سوريا عام 1986. بدأ حياته شاعرًا، ونشر القصائد والمقالات في الصحف والمجلات السورية والعربية، وفاز بعدة جوائز أدبية من بينها جائزة الشارقة للإبداع العربي. أصدر ثلاث مجموعات شعرية هي «**جنازة العروس**» (2013)، «**كما أشتهيكِ وأكثر**» (2014)، و «**لون الماء**» (2017). ثم انتقل إلى الترجمة الأدبية، وترجم ثلاثة كتب مختارات شعرية من الإنكليزية إلى العربية هي «**أغاني الحب**» قصائد مختارة لـ سارة تيسديل (2015)، «**امرأة استثنائية**» قصائد مختارة لـ مايا آنجلو (2015)، و «**وحيدًا في حضرة الجميع**» قصائد مختارة لـ تشارلز بوكوفسكي (2017). كما نقل خمس روايات من الإنكليزية إلى العربية هي «**المؤتمر الأدبي**» لـ سيزار آيرا (2016)، «**هوليوود**» لـ تشارلز بوكوفسكي (2017)، «**السر الحارق**» لـ ستيفان زفايغ (2017)، «**نساء بلا رجال**» لـ شهرنوش بارسيبور (2019)، و «**فينوس ذات الفراء**» لـ ليوبولد فون زاخر مازوخ (2022).

ومن حيث السيرة الأكاديمية، فقد درس الحقوق في جامعة دمشق ونال إجازتها عام 2012. وبعد ذلك هاجر إلى النرويج عام 2015، ونال درجة البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة جنوب شرق النرويج (USN) عام 2023، ثم درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة أوسلو (UiO) عام 2025، وهو يحضّر حاليًا لمرحلة الدكتوراه. بالإضافة إلى نيله دبلوم في الترجمة الفورية بين اللغتين العربية والنرويجية من جامعة أوسلو الكبرى (OsloMet) عام 2025، وشهادة كورس أكاديمي في الإحصاء ولغة البرمجة (R) من جامعة هارفرد الأمريكية عام 2024.

ومن أعماله البحثية «**العُذوبة والعذاب: دراسة في المازوخية وأدب مازوخ**»، منشورة كملحق برواية «فينوس ذات الفراء». وكتاب «**في العنصرية الثقافية: نظريات ومؤامرات وآداب**» الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2024. بالإضافة إلى أطروحة الماجستير المنشورة إلكترونيًا على

موقع جامعة أوسلو (UiO) بعنوان:

"**From a Success Story to a Failure Story: Populism and Democratic Backsliding in Tunisia, 2029–2024**" (2025).

وأطروحة البكالوريوس المنشورة إلكترونيًا على موقع جامعة جنوب شرق النرويج (USN) بعنوان:

"**Er høyrepopulisme en trussel mot det liberale demokratiet?**" (2023).

ومقالة محكمة باللغة النرويجية عن المقاربة الثقافوية في العلوم السياسية:

"**Kulturalismen: Fra politisk vitenskap til politisert vitenskap**" (2024).

يجيد الباحث اللغات العربية والإنكليزية والنرويجية والدانماركية والسويدية، وقد بدأ بتعلم الإسبانية.

للتواصل؛ البريد الإلكتروني: baderkhan_a@live.com

قناة اليوتيوب: https://www.youtube.com/@Abdulkarim_Baderkhan

تعتبر الشعبوية اليوم ظاهرة عالمية بارزة، وتشكل تحديًا لمعظم الديمقراطيات ولد سيّما الناشئة منها. وفي عالمنا العربي، خلقت ثوراتُ الربيع العربي فضاءات سياسية جديدة، برزت من خلالها الخطابات الشعبوية على ألسنة المحتجّين الغاضبين، قبل أن تمتصّها الأنظمة وتستخدمها كأدوات لترسيخ سلطتها.

كانت تونس البلد العربي الوحيد الذي نجح في تحقيق الانتقال الديمقراطي بعد ثورة عام 2011. وفي الانتخابات الرئاسية لعام 2019، وصل المرشّح قيس سعيّد إلى الرئاسة عبْرَ خطاب شعبوي يحمل سمات عربية وخصائص تونسية. ومنذ العام 2021 بدأت الديمقراطية التونسية بالتدهور التدريجي، ودخلت في سيرورة يصفها علماءُ السياسة بـ "الردة الديمقراطية". ولذلك يسعى هذا البحث إلى تحليل الخطاب الشعبوي للرئيس سعيّد، بوصفه أبرز نموذج للشعبوية العربية المعاصرة. ومن ثم يبيّن كيف ساهم الخطاب الشعبوي في تبرير وشرعنة الانتقال التدريجي من نظام ديمقراطي إلى نظام سلطوي.

يقدّم هذا البحث مساهمات عدّة، فهو أولاً يسدّ ثغرة في الأدبيات المتعلقة بدراسة الشعبوية في العالم العربي. وهو ثانيًا يطوّر مقاربة نظرية جديدة للشعبوية هي المقاربة الخطابية-الفكرية. وهو يقدّم ثالثًا منهجًا مبتكرًا لتحليل الخطاب الشعبوي يقع في ثلاثة مستويات. وينتهي البحث بنتائج تركيبية عن الحالة التونسية بين عامي 2019 و 2024، وبنتائج تحليلية قابلة للتعميم على الحالات التي تجتمع فيها الشعبوية مع الاستقطاب مع الردة الديمقراطية في أي مكان من العالم.

الناشر

تصميم الغلاف: محمد أ. الجوزي

9 786259 200705

SUHUF
MATBAA - YAYINEVİ

suhufyayin
suhufmtbaa
٠٠٩٠ ٥٣٨ ٣٥٤ ٦٣ ٨٧